الشيخ محمد مصطفى الأعظمي
ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي
دراسة استقرائية

سيد عبد الماجد الغَوْري[١]
samghouri@gmial.com

ملخص البحث:

إنَّ الهند رغم بُعْدها من مهبط الوحي ومعاقل الإسلام ومراكز العلم بُعْداً جغرافياً، فقد أنجبت عدداً كبيراً من العلماء الأفذاذ على مرّ العصور وتعاقُب الأزمان، الذين ساهموا بالتصنيف والتأليف في كل مجال من مجالات العلوم الدينية والمعارف الإسلامية، فلا يكاد يوجد مجال من مجالاتها إلا ولهم فيه مساهمة علمية فعالة[٢]، لا سيما مجال الحديث النبوي، الذي لا يخفى على كل مشتغل به ما لعلماء هذه البلاد من جهود علمية مشكورة فيه في القرون الخمسة المتأخّرة الأخيرة، وما لهم من المنْزلة السامية في ذلك، وقد شهد لهم بالتوجُّه إليها، وبالتفوُّق فيها بل التفرُّد بها، غيرُ واحد من كبار علماء العرب، ممن عرفوهم ووقفوا على خدماتهم الجليلة، ونوَّهوا بها تنويهات كبيرة، وأثنوا عليها عاطر الثناء.

ومن العلماء الأجلاء الذين تفتخر بهم هذه البلاد: الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، الذي يُعَدّ من أكابر علماء الحديث النبوي في هذا العصر، وله ريادةٌ في خدمة هذا المجال المبارك، إذ هو أوّلُ مَن كشف عن مخطوط "صحيح ابن خزيمة" ونشره بتحقيقه وتعليقاته. كذلك هو من العلماء الأوائل البارزين الذين قاموا بتأليف الكتب القيمة في الدفاع عن السنة النبوية ونفيِ الزَّغْل والدَّغْل عنها، ورَدّوا من خلالها ردّاً مفحماً على أباطيل المستشرقين للسنة النبوية. وكذلك فهو أول مَن طوَّع الحاسوبَ الآلِي لخدمة الحديث النبوي، وتفرَّغ لأجل ذلك حتى أثمر جهده، وآتى أُكُلَه.

---

[١] الباحث الأول في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا).

[٢] يُرجَع للتأكُّد من ذلك إلى كتاب "الثقافة الإسلامية في الهند" للشيخ عبد الحي الحسني.

ولكنه مع ذلك – للأسف – لم يحظ بعناية الباحثين المتخصصين في مجال الحديث النبوي للتعريف بسيرته الذاتية، وإبرازِ مساهماته العلمية في هذا المجال، مع أنه قد أثرى المكتبةَ الحديثية المعاصرة بالأعمال العلمية المميَّزة من التأليف والتحقيق والإبداع، الأمرُ الذي حداني إلى إعداد هذا البحث المتواضع، الذي يشمل على ثلاثة مباحث، أولها يتناول سيرةَ هذا العالِم الجليل من أهمّ جوانبها، والثاني يعرِّف بجهوده العظيمة في دحض أباطيل المستشرقين للحديث النبوي. أما الثالث الأخير فهو يقوم بدراسة استقرائية لأعماله العلمية من التأليف والتحقيق، وكذلك بإبراز جهوده الريادية في تسخير الحاسوب لخدمة الحديث النبوي.

المبحث الأول: نبذة من سيرته[١]:

يحتوي هذا المبحث على خمسة مطالب، والتي تتضمَّن المعلومات الموجَزة عن مولد الشيخ ونشأته ودراسته، واشتغاله بمجال التدريس، وعما حصل من التكريمات والجوائز، وكذلك عن اتِّجاهه المذهبي والفكري.

المطلب الأول: مولده ونشأته:

وُلد الشيخ أبو عقيل محمد مصطفى الأعظمي[٢] في بلدة "مَئُو"[٣] سنة ١٣٥٠هـ (الموافق ١٩٣٠م)، في أسرة ميسورة الحال، ونشأ في بيئة دينية محافظة، وقد اعتنى والده بتربيته وتعليمه اعتناءاً كبيراً، وقد أهدى إليه الأعظميُّ كتابَه الشهير (Studies in Early Hadith Literature) اعترافاً بما له عليه من الفضل الأكبر في ذلك.

---

[١] كتبتُها مستفيداً مما كُتب عن الشيخ في "الموسوعة العربية العالمية" (ج٢، ص٢٨٩)، بالإضافة إلى معلومات شفهية كثيرة حصلتُ عليها عنه من قبل بعض تلامذته.

[٢] "الأعظمي" نسبةً إلى بلدة "أَعْظَمْ كَرَهْ"، التي تقع في ولاية "أُتْرابرديش" في شمالي الهند. وقد أنجبت هذه المدينة الكثيرين من العلماء الأجلاَّء أمثال: العلامة المؤرِّخ الأديب الشيخ شِبْلي النعماني (ت١٣٣٢هـ)، والمحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢هـ) وغيرهما الكثيرون من فطاحل علماء الهند، الذين عُرفوا بخدماتهم العلمية الجليلة في مختلف ميادين العلوم الشرعية.

[٣] مَئُوْ: من أشهر مدن شمالي الهند، التي كانت في السابق تابعةً لمديرية "أعظم كره"، وكلُّ من ينتسب من علماء الهند بنسبة "الأعظمي" يُراد بها هذه المدينة.

المطلب الثاني: دارسته:

تلقَّى الشيخُ الأعظمي مبادئَ العلوم الشرعية في بعض المدارس الدينية الواقعة في مسقط رأسه، مثل "دار العلوم مَئُو"[١]. ثم انتقل إلى "مدرسة شاهِي"[٢] الواقعة في بلدة "مُرَادْآباد"، حيث دَرَس لمدة قصيرة. ثم التحق بـ"دار العلوم دِيُوْبَنْد" الشهيرة[٣]، وتخرَّج منها في العلوم الشرعية بشهادة "الفضيلة"[٤]، عام ١٣٧٢هـ (الموافق ١٩٥٢م). وكان ممن أخذ عنهم الحديثَ النبويَّ في دار العلوم: المحدِّث الشيخ حسين أحمد المدني[٥]، والعلامة الشيخ إبراهيم البَلْيَاوِي[٦]، وغيرهما.

---

[١] وهي تُعَدّ في أقدم وأشهر مدارس تلك المنطقة، وقد درَّس فيها علماء كبار، أمثال المحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى.

[٢] وهي تُعرَف اليوم بـ"الجامعة القاسمية"، ويكون عدادها في أقدم فروع "دار العلوم ديوبند"، أسَّسها الشيخ محمد قاسم النَّانُوْتَوي في عام ١٢٩٦هـ، في بلدة "مرادآباد" الواقعة في شمالي الهند. وقد درَّس في هذه الجامعة نخبةٌ من علماء الحديث الأجلاء، وتخرَّج على أيديهم الكثير من كبار علماء الهند وباكستان.

[٣] وهي أكبر جامعة إسلامية في الهند، تقع في قرية "ديوبند" التابعة لمديرية "سهارنفور" في شمالي الهند، تقع على بعد (١٥٠ ك م) من دهلي عاصمة الهند. أسَّسها الشيخ محمد قاسم النانوتوي في عام ١٢٨٣هـ (الموافق ١٨٦٦م). تزخر هذه الجامعة – دائماً – بالعلماء المتضلّعين في سائر العلوم النقلية والعقلية. وقد تخرَّج فيها أكابر علماء الحديث في هذا العصر أمثال: المحدِّث الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. انظر: عبد الحليم الندوي، مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند، ص١، ٣.

[٤] والتي تعادل شهادةَ "الماجستير".

[٥] هو حسين أحمد بن حبيب الله الفيض آبادي المشهور بالمدني، الملقَّب بـ"شيخ الإسلام" (١٢٦٦-١٣٧٧هـ): المحدِّث الكبير، العالم المجاهد. وُلد بقرية "بانغر مئو" بمديرية "أناؤ" في ولاية أترابراديش، وتخرَّج في دار العلوم ديوبند على كبار شيوخها أمثال: الشيخ خليل أحمد السهارنبوري، والشيخ محمود حسن الديوبندي. أقام بالمدينة المنوَّرة مدةً يدرِّسُ في المسجد النبوي. ودرَّس الحديثَ النبوي في دار العلوم ديوبند مدةً طويلةً، وقد تتلمذ عليه عدد هائل من الطلاب يبلغ عددهم (٤٤٨٤) طالباً. وكان ممن قاوم الاستعمارَ البريطانيَّ مقاومةً شديدةً، وسُجِن لأجل ذلك مراراً. وكان قليلَ التصنيفِ لأجل نشاطاته السياسية والدعوية والتدريسية، وقد جَمَع بعض تلاميذه دروسه وأماليه بالأردوية لبعض الكتب الستة. (انظر:عبد الحي الحسني، نزهة الخواطر، ج٨، ص١٢١٤-١٢١٦، والبخاري، أكابر علماء ديوبند، ص١١٢).

[٦] هو العلامة الجليل، وأحد أبرع أساتذة العلوم النقلية والعقلية في الهند في عصره، ومن كبار أساتذة دار العلوم، درَّس فيها قرابة عشرين سنةً، ونهل من علمه الطلاب الوافدون من أنحاء الهند وأرجائها، ويبلغ عددهم خمسة آلاف. توفي في ديوبند. ومن مؤلَّفاته في الحديث: "هداية الأحوذي شرح جامع الترمذي". انظر: حبيب الرحمن القاسمي، علماء ديوبند وعلم الحديث، ص١٢٣، ١٢٤.

ثم درس سنةً في "جامعة عَلِيْكَرَهْ الإسلامية"[١]، ولم يتيسَّر لي الوقوف على نوعية دراسته في هذه الجامعة.

ثم رحل إلى مصر، والتحق هناك بجامعة الأزهر، وتخرَّج فيها من كلية أصول الدين عام ١٩٥٥م حاصلاً على "شهادة العالمية مع الإجازة بالتدريس". ثم سافر إلى بريطانية عام ١٩٦٤م، والتحق بجامعة كمبردج، وحصل منها على شهادة الدكتوراه عام ١٩٦٦م، بتقديم الرسالة الجامعية تحت عنوان: (Studies in Early Hadith Literature)، والتي أعدَّها بإشراف المستشرقَين الكبيرَين: البروفيسور آرثر جون آربري[٢]، والبروفيسور روبرت سارجنت[٣].

المطلب الثالث: في مجال التدريس:

رجع الشيخ الأعظمي إلى الهند بعد تخرُّجه في جامعة الأزهر، ومكث هناك فترةً في مسقط رأسه "أعظم كره"، ثم قصد دولةَ القطر عام ١٩٥٥م، حيث عمل مدرِّساً للغة العربية في

---

[١] إحدى أعرق الجامعات في الهند، تقع في بلدة "عليكره" في ولاية "أترابرديش" في الشمال، أُسِّست في عام ١٩٢١م على يد السيد أحمد خان. تشمل الدراسة فيها الآداب والعلوم والهندسة والطبّ. تضمّ كليات الطبّ، العلوم والصناعات، الهندسة والتكنولوجيا، وفيها كلية النساء. تملك هذه الجامعة مكتبةً كبيرةً، تحوي آلافاً من المخطوطات النفيسة باللغات العربية والفارسية والأردوية. انظر: عبد الحليم الندوي، مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند، ص٧٩، ٨٠.

[٢] آرثر جون آربري (Arthur John Arberry) (١٩٠٥ – ١٩٦٩م): مستشرق بريطاني اختصّ في التصوّف والأدب الفارسي. وُلد في" بورتسموث" جنوبي إنجلترا. تخرَّج في جامعة كمبردج. ودرس العربيةَ على يدى الأستاذ رينولد نيكلسون في عام ١٩٢٧م، ثم ارتحل إلى مصر لمواصلة دراسته للغة العربية. عمل مساعداً لمحافظ مكتبة في "مكتبة الديوان الهندى" في لندن. قام بترجمة جديدة للقرآن الكريم باللغة الإنكليزية. توفي في كمبريدج. (انظر للترجته: عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، بيروت: دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٩٣م).

[٣] هو روبرت سارجنت (Professor R.B. Serjeant) مستشرق بريطاني، لم أعثر على ترجمته في كتب تراجم المستشرقين، إلا أنَّ للدكتور عبد الرحمن بن عبد الله بن ثامر الأحمري (أستاذ في كلية المعلمين بجامعة الملك سعود) بحث عنه، كتبه بعنوان: "المستشرق البريطاني روبرت سارجنت حياته وآثاره"، وهو منشور في مجلة "الدرعية" ، العدد السادس، لعام ١٤٢٠هـ، ولم يتيسر لي الوقوف عليه.

الثانوية. ثم عُيِّن مديراً لـ"دار الكتب القطرية"[١] عام ١٩٦٦م، وأثناء إقامته في قطر تخلَّل سفره إلى بريطانية لأجل الدراسة في جامعة كمبردج.

ثم غادر إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٨م، حيث عمل أستاذاً مساعداً، في كلية الشريعة[٢] بمكة المكرمة لغاية عام ١٩٧٣م. ثم انتقل إلى جامعة الملك سعود بالرياض، وعمل فيها أستاذاً للحديث النبوي، قرابة ثمانية عشر سنةً، ثم أُحيل إلى المعاش عام ١٩٩١م.

لقد أشرف الشيخ أثناء تدريسه في هاتين الجامعتين على كثير من الرسائل الجامعية في مرحلة الماجستير والدكتوراه، وتخرَّج عليه عدد كبير من الطلاب النابهين، الذين أصبحوا فيما بعد علماء متضلِّعين في علم الحديث، وباحثين متخصصين في مجاله، وكان مِن أبرزهم وأشهرهم: الدكتور أحمد محمد نور سيف[٣]، والدكتور عمر حسن عثمان فَلاّته[٤]، وغيرهما.

---

[١] والتي كانت تُسَمّى وقتئذ: "المكتبة العامة".

[٢] التي تُعتبَر أولَ كليةٍ جامعيةٍ تم إنشاؤها في المملكة العربية السعودية، حيث بدأت الدراسة بها عام ١٣٦٩هـ، واقتصرت الدراسة على العلوم الشرعية واللغة العربية، ثم ضُمَّت هذه الكلية إلى جامعة الملك عبد العزيز ممثلة فرعاً لها بمكة المكرمة في شهر رجب عام ١٣٩١هـ ، وحين صدر القرار الرسمي بإنشاء جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠١هـ؛ أصبحت هذه الكلية في ظل هذه الجامعة. انظر موقع "جامعة أم القرى" https://uqu.edu.sa/shariah-islamic-studies/ar/٣٩١

[٣] هو أحمد محمد نور سيف بن هلال المهيري: (من مواليد عام ١٣٥٨هـ): العلامة الجليل، المؤلف المحقق، أحد كبار علماء الحديث في الخليج. وُلد بدُبَي في الإمارات العربية المتحدة. حصل على الليسانس في الشريعة من كلية الشريعة بمكة المكرمة، ثم الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، ثم الدكتوراه في الحديث النبوي من جامعة الأزهر. عمل أستاذاً في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ومدرِّساً في المسجد الحرام بمكة المكرمة. ورئيساً لمجلس إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي. له مؤلفات عديدة في الحديث وغيره، ومن أشهرها: "يحيى بن معين وكتابه التاريخ"، و"من أدب المحدّثين في التربية والتعليم". (هذه المعلومات مأخوذة من الغلاف الخلفي للكتاب الأخير).

[٤] هو عمر بن حسن بن عثمان محمد فلاتة (من مواليد عام ١٣٦٤هـ): العالم المتضلِّع في الحديث النبوي. نسبته إلى قبيلة "الفَلاَّن" المنتشرة في قارة إفريقيا. وُلد في المدينة المنورة وبها نشأ. تخرَّج في كلية الشريعة بمكة المكرمة، ثم حصل من نفس الكلية على درجة الماجستير، ثم على شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي من جامعة الأزهر. عمل محاضراً بكلية الشريعة بمكة المكرمة ثم رئيساً لها. قام بالتدريس في المسجد الحرام وفي المسجد النبوي. من أعماله العلمية المطبوعة: "جامع التحصيل لأحكام المراسيل: دراسة وتحقيق"، و"الوضع في الحديث". انظر ترجمته في "موقع الألوكة" http://majles.alukah.net/t٥٨١٨٤/#ixzz٣EqyYsUMJ

كما أنه دُعي كذلك أستاذاً زائراً في بعض الجامعات العالمية في الغرب مثل:

١) "جامعة هارفارد"، في الولايات المتحدة، حيث عمل أستاذاً للحديث النبوي في قسم الدراسات الإسلامية لفترة قصيرة.
٢) و"جامعة مشيغن" بأمريكا، حيث درَّس سنتَين (من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٢م).
٣) و"كلية سينت كراس" في جامعة أكسفورد ببريطانية، حيث درَّس سنةً في عام ١٩٨٧م.
٤) و"جامعة كلورادو" ببلودر، في الولايات المتحدة، حيث درَّس ثلاث سنوات (من عام ١٩٨٩ – ١٩٩١م).
٥) و"جامعة برنسيشن" في نيو جيرسي، في الولايات المتحدة، حيث درَّس سنةً، في عام ١٩٩٢م.
٦) و"جامعة ويلز" ببريطانية.

كذلك انتُخب أيضاً في بعض الجامعات عضواً في لجنة ترقية الأساتذة، مثل "جامعة ملايا" في ماليزيا.

المطلب الرابع: التقدير والتكريم:

تُوِّجَت جهود الشيخ الأعظمي في خدمة السنة النبوية بمنحه العديدَ من الجوائز والأوسمة، منها الجدير بالذكر: "جائزة الملك فيصل العالمية" لعام ١٤٠٠هـ (الموافق١٩٨٠م)، التي مُنحت له اعترافاً وتقديراً لجهوده العلمية المبتكرة الفَذَّة في السُّنَّة النبوية، والتي تتمثّل في:

١) تأليفه كتاب "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، الذي يُعَدّ عملاً أكاديمياً جيداً يُفصِح عن جهد علميّ محمود، وولاء الصادق للسنة النبوية مع الالتزام بالمنهج العلمي في البحث، والدفاع عن السنة الشريفة بتصدّيه لآراء المستشرقين ومناقشتها مناقشةً علميةً، وردّ شبهاتهم، ونقد آرائهم بالأدلة الدامغة، وإسقاط الروايات الضعيفة التي اعتمدوها، والكشف في وضوح عن خطأ فهمهم لبعض الروايات العربية.
٢) وتحقيقه "صحيح ابن خزيمة"، الذي يُعَدّ من أهمّ الكتب في الحديث النبوي بعد الصحيحَين، وقد بذل الشيخُ جهداً كبيراً في مقابلة نسخته الفريدة بكتب الأحاديث الأخرى، وصوَّب أخطاءَها، وخرَّج أحاديثَها، وأبان الحكمَ عليها ما لم تكن في الصحيحين أو أحدهما.

٣) ومشروعه "الكمبيوتر واستعماله في خدمة السنة النبوية"، الذي يقدِّم تجربةً فعليةً أوليةً باللغة العربية في استخدام الحاسب الآلِي في حقل الدراسات الحديثية[١].

لقد استحقَّ الشيخ هذه الجائزة العلمية عن جدارة واستحقاق، لتلك العطاءات العلمية المميَّزة في خدمة الحديث النبوي، وكان أولَ باحثٍ نال هذه الجائزةَ في هذا المجال منذ إنشاءها، وقد أعلن الشيخ عن تبرُّعه بهاتيك الجائزة السخية للطلبة النابهين من فقراء المسلمين.

كذلك كرَّمته المملكة العربية السعودية بمنحه الجنسيةَ السعودية عام ١٤٠١هـ (الموافق ١٩٨١م)، ثم زادته تكريماً بمنحه "ميدالية الاستحقاق" عام ١٤٠٢هـ (الموافق ١٩٨٢م).

المطلب الخامس: اتِّجاهه المذهبي والفكري:

كما سبق أن ذكرتُ في المطلب الثاني من هذا المبحث أنَّ الشيخ الأعظمي تلقَّى العلومَ الشرعية في "دار العلوم مَئُوْ" و"مدرسة شاهي" و"دار العلوم ديوبند"، وهي المدارسُ التي تُعَدَّ مِن أعرق وأشهر المدارس الدينية للأحناف في شبه القارة الهندية لا سيما الأخيرة منها، وقد دانَ لها الشيخُ بالفضل والامتنان، وكذلك بدورها في تكوين شخصيته العلمية، في كلمةٍ ألقاها إثر حصوله على "جائزة الملك فيصل العالمية"، حيث قال: "أمّا الهيئات التي لا بُدَّ مِن ذكرها فتأتي على رأس القائمة: دار العلوم مئو، ودار العلوم بديوبند (الهند)، التي درستُ فيها علمَ الحديث الشريف"، لكنه مع ذلك فقد اشتهر بميله إلى مدرسة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الداعية إلى نبذ التقليد، وكذلك بانتمائه إلى "جماعة السلفية" المعاصرة المتأثرة في فكرها بالمدرسة المشار إليها.

ولعلَّ السبب في شهرة الشيخ الأعظمي في ميله إلى مدرسة الشيخ الألباني فهو لمجرَّد استعانته به في حكم بعض أحاديث كتاب "صحيح ابن خزيمة" الذي حقَّقه الشيخ الأعظميّ منذ أربعة عقود، حيث شكر الشيخَ الألبانيَّ على هذه الخدمة بألقاب رفيعة في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور، والتي تدلّ على أنه كان وقتئذ معجَباً بشخصية الألباني – رحمه الله تعالى – وبعلمه في الحديث النبوي، لكن حين ظهر له في أحكامه للأحاديث تَناقُضٌ وتَساهُلٌ[٢]؛ قام

[١] بتصرف يسير من الكلمات الواردة في شهادة الجائزة.

[٢] وكان – رحمه الله تعالى – اتَّخذ لنفسه قواعداً للحكم على الأحاديث، فكان يمشي عليها، ولكن لم يكن ثابتاً عليها فكان يتركها ويخالفها، لذلك كثرت التناقضات في أحكامه على الأحاديث، ونتيجة لذلك كَثُرَ

بحذف كافة تخريجات الألباني للأحاديث وأحكامه عليها في الطبعة التي أصدرها – الشيخ الأعظمي نفسُه – في عام ١٤٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٩م).

أما شهرة الشيخ الأعظمي في انتمائه إلى "جماعة السلفية" فمصدر ذيوعها تسرُّعُ بعض الكُتّاب والمؤلِّفين، الذين عَدُّوه من العلماء السلفيين بسبب علاقته القديمة بالشيخ الألباني، مثل الدكتور عبد الرحمن الفريوائي[١] في كتابه "جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة"، الذي خصَّه بتعريف مساهمات "جماعة أهل الحديث"[٢] في السُّنَّة النبوية، فذكر فيه الشيخَ الأعظميَّ ضِمن تراجم العلماء السلفيين، وترجم له تحت عنوان "من العلماء السلفيين المولعين بخدمة التراث الحديثي"[٣].

مع أنَّه لا يُوجَد هناك شيء في كتابات وتحقيقات الشيخ الأعظمي، يُومئنا إلى ميله إلى مدرسة الشيخ الألباني، أو يدلّنا على انتمائه إلى "جماعة السلفية" أو إلى "جماعة أهل الحديث"، فالشيخ حنفيُّ المذهب، وديوبنديُّ المشرب، مُتّسِمٌ بالاعتدال في الفكر، ومبتعدٌ عن التعصُّب المذهبي، و لم يُعرَف عنه انتماءٌ إلى جماعة إسلامية أو حركة إصلاحية سواء أكانت في الهند أو خارجها، مع أنه قد عاش في مصر فترةً حرجةً وحسّاسةً أيام دراسته في الأزهر، حيث كان لحركة الإخوان المسلمين تأثير كبير على علماء الأزهر وطلابه، وكان من زملائه هناك

الناقدون عليه، الذين تعرَّضوا في كتبهم لنقده، منهم: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في كتابه "الألباني: شذوذه وأخطاؤه"، والسيد حسن بن علي السقاف في كتابه "تناقصات الألباني"، والدكتور محمود سعيد محمد ممدوح في كتابه "التعريف بأوهام من قسَّم السنن إلى الصحيح والضعيف"، وغيرهم.

[١] هو عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (من مواليد عام ١٩٥١م): المحقِّق المؤلف، وُلد في قرية "فُرَيْوَا" الواقعة قُرب مدينة "إله آباد" بشمال الهند. درس في "الجامعة السلفية"، ثم تخرَّج في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة بشهادة الليسانس ثم الماجستير ثم شهادة. وعمل مدرساً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. ومن مؤلفاته: "جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة"، و"شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه". انظر:الفريوائي، جهود مخلصة، ص٢٩٠.

[٢] هم الذين لا يقلِّدون لمذهب معيَّن من المذاهب الفقهية المتبوعة بحجة أنَّ المسلم مأمورٌ باتِّباع الكتاب والسنة، لا باتِّباع أحدٍ من الأئمة الأربعة، وهم يُعرَفون في غير الهند بـ"اللامذهبيين". وللباحث كتابٌ باسم "مدرسة أهل الحديث ومساهمتها في الحديث النبوي: دراسة نقدية"، يسَّر اللهُ تعالى طباعتَه ونشره.

[٣] انظر: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، ص٣١٥، ٣١٦.

كبار قادة هذه الحركة أمثال الشيخ يوسف القرضاوي[1] وغيره، لكنه بالرغم من ذلك لم يتأثر بهذه الحركة ورجالاتها، فآثر خدمةَ الحديث النبوي من شتّى جوانبه، وعكف عليها طيلة عمره.

وما يُذاع عن الشيخ تارةً أنَّ له ميلاً إلى مدرسة فلان، أو أنَّ له انتماءاً إلى جماعة معيَّنة، فهو حقّاً يدعو إلى التعجُّب والاستغراب.

.....

وهذه نبذة يسيرة عن سيرة هذا العالِم النبيل والشيخ الجليل، الذي قضى أكبرَ شطرٍ من عمره في خدمة السنة النبوية، والدفاع عنها بكل ما متَّعه الله ﷻ بمؤهَّلات وصلاحيات، فحقَّق عديداً من نوادر ونفائس كتب الحديث النبوي، وألَّف عدداً من الكتب القيمة في الذَّبّ عنه، وقام بتطويع التقنية المعاصرة لخدمته، وحاضَرَ عنه في جامعات الغرب، كاشفاً عن مكايد المستشرقين، ومبيِّناً عن أهدافهم وراء ما يقومون به من تأليف الكتب في الحديث وتحقيقهم لمخطوطاته.

وقد تجاوز اليومَ عمرُه عن ثمانين سنةً، الذي كله حافلٌ بتلك الإنجازات العلمية الوفيرة، والأعمال السَّنِيَّة الجليلة، وهو يعيش الآن في مدينة "الرياض" عاصمة المملكة، مُكِبّاً على إكمال أعماله العلمية من التأليف والتحقيق والترجمة، التي لم يتمّ نشرُها بعد، وكذلك مشغولاً بمراجعة ما قد نُشر له من تلك الأعمال من قبل. نسأل الله تعالى أن يُلبسه لباسَ الصِّحة والعافية، وأن يمدّ في عمره إمتاعاً للإسلام والمسلمين بعلمه وفضله، وازدياداً وتزوُّداً من آثاره، ومآثره، آمين.

المبحث الثاني: جهوده في دحض أباطيل المستشرقين للحديث النبوي:

"الاستشراق" اتِّجاهٌ فكريٌّ يعنى بدراسة حضارة الأمم الشرقية بصفةٍ عامةٍ، وحضارةِ الإسلام والعرب بصفةٍ خاصةٍ، وقد كان هذا الاتّجاه مقتصراً في بداية ظهوره على دراسة الإسلام واللغة العربية، ثم اتَّسع ليشمل دراسةَ الشرق كله، بلغاته وتقاليده وآدابه.

[1] الذي ذكر الشيخَ الأعظميَّ في غير ما موضع من سيرته الذاتية "ابن القرية والكتاب".

وعلى هذا التعريف الموجَز للاستشراق يمكن القول: أنَّ "المستشرقين" هم علماء الغرب الذين اعتنوا بدراسة الإسلام واللغة العربية، ولغات الشرق وأديانه وآدابه، وانطلقوا في دراستهم للإسلام من منطلقَين كان لهما أبلَغُ الأثر في توجيه الدراسات الاستشراقية. أولهما: النَّزْعة الصليبية التنصيرية، التي خيّمت على أذهان المستشرقين وغطَّت على أفكارهم، فجاءت دراساتهم في ثوبٍ تنصيريٍّ، فقد ارتبط الاستشراق في جميع مراحله ارتباطاً وثيقاً بالمؤسَّسات الكنيسية التنصيرية. والمنطلق الثاني: النَّزْعة الاستعمارية السياسية المادية، التي تهدف إلى بثِّ النفوذ الغربي على البلدان الإسلامية، ونهبِ خيراتها وثرواتها.

أمّا أهداف المستشرقين في دراساتهم فهي تتلخَّص في نقطتَيْن مهمّتين، أولاهما: إفسادُ صورة الإسلام، بطمس مَعالِمه، وتشويهِ محاسنه، وتحريفِ حقائقه، وتقديمِه للعالَم على أنه دين متناقض. والأخرى: تشكيكُ المسلمين في دينهم، بإثارة الشبهات حول الإسلام ورسول الإسلام ﷺ، لإضعاف صلتهم بهذا الدين وارتباطهم به[١].

لقد بحث المستشرقون في كل جوانب الإسلام فلم تغب عنهم أهميةُ الحديث النبوي، فقد علموا أنه المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن، وفيه توضيحه وبيانه، ولذلك تناولوه بالطَّعن والتشويه والشُّبَه؛ ليتسنَّى لهم بعد ذلك أن يتلاعبوا بالقرآن ويؤولوه بما يحلو لهم، فطعنُهم في الحديث هو في الحقيقة طعنٌ في القرآن وهدمٌ لصرح الإسلام[٢].

---

[١] وكذلك من أهداف المستشرقين والدراسات الاستشراقية ما يمكن تلخيصه في الآتي:

١) إحياءُ النعرات القبلية، والعصبيات المذهبية، والنَّزعات الطائفية والعقائدية، وإثارة الخلافات، لتفريق وحدة المسلمين، وإضعاف روح الإخاء بين المسلمين، وإثارة اللهجات العامية وذلك بالتشكيك في اللغة العربية ومصادرها.

٢) وغرسُ المبادئ الغربية في نفوس المسلمين وتمجيدها، والعمل على إضعاف القِيَم الإسلامية وتحقيرها حتى يتم لهم إفساد أبناء المسلمين وتحللهم ثم توجيههم لخدمة مصالحهم .

٣) وإزالةُ الثقة بعلماء وأعلام الأمة الإسلامية، وذلك لقطع الصلة بين المسلمين وماضيهم، وفي المقابل تمجيد الشخصيات الغربية وتعظيمها ليسهل التأثير والانقياد لهم .(انظر: الأمين الصادق الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج١، ص٤١٩، ٤٣٣).

[٢] انظر: الأمين الصادق الأمين،موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج١، ص٤٣٢.

ولكن كلّ من يجول جولةً قصيرةً بين أعمالهم التي تناولت موضوعاتٍ إسلاميةً؛ يُدرِك سريعاً أنَّ لهم نصيباً ضئيلاً جداً في خدمة الحديث النبوي، بينما هم تناولوا للبحث والدرسة موضوعاتٍ إسلاميةً أخرى، أما الذين اتّجهوا منهم إلى دراسة الأحاديث النبوية فهم قليلٌ جداً، والذين كان لهم نتائج في هذا الميدان لا يتجاوز عددهم أصابع اليد، ومع ذلك فإنَّ بحوثهم لم تكن ناضجةً، ومناهج بحثهم لم تكن علميةً، لكنهم مع ذلك قاموا بأخطر دورٍ في تاريخ البحث العلمي فيما يتعلَّق بالحديث النبوي وما يتّصل به من موضوعات لا يخلو من الافتراءات والتشكيكات، والدسائس، والطعون في الحديث النبوي.

وخطرُهم لم يكن متوقّفاً فقط على هذا الحدّ، إذ ظهر كذلك من تلامذتهم من أبناء جلدة المسلمين، الذين تأثَّروا بمناهج المستشرقين أولئك في دراساتهم وكتاباتهم بسبب جهلهم عن العلوم الشرعية، أو بُعْدهم عن المجتمعات الإسلامية، والبيئات الدينية، فقلَّدوا المستشرقين فيما كتبوا وألَّفوا، ووجَّهوا سهام الطعن إلى الحديث النبوي من زوايا متعددة، وتناول كلُّ فريقٍ منهم جانباً من جوانبه المختلفة حسبما سوَّلت لهم نفوسهم الضعيفة. فمنهم مَن طَعَن في حجية السنة النبوية وقيمتها التشريعية، ومنهم مَن ادَّعى تأخُّرَ كتابة الأحاديث إلى قرن أو قرون، ومنهم مَن أثار الارتيابَ في الأسانيد وقيمتها العلمية، ومنهم مَن شكَّ في كثرة الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ فقال: ألم يكن للنبي ﷺ شغل شاغل إلا الكلام فقط!. ومنهم مَن أضاف إلى ذلك تساؤلاً آخر: أن الأحاديث الموجودة بأيدينا لا تصل إلى مئة ألف، فأين بقية الرصيد المدَّعى؟. وغير ذلك مطاعن كثيرة، وشبهات عديدة، وتشكيكات معروفة، أُثيرت حول السنة النبوية تارةً من قبل المستشرقين، وأخرى من قِبَل تلامذتهم المسلمين من المستغربين.

ونظراً لِما أُثير حول الحديث النبوي الشريف، والسُّنّة النبوية المطهَّرة من تلك الاعتراضات، وما بذر في طريقها من تشكيكات؛ أصبح البحث في الأحاديث النبوية ودواوينها أمراً لازماً وواجباً حتماً؛ لأن الإسلام وحضارته، ومستقبله يقوم على هذا الأساس، ثم إنها مصدرٌ ثانٍ للتشريع. ولأجل ذلك فقد قام علماء الأمة في وجه هؤلاء، وتصدّوا لهم، فدافعوا عن السنة النبوية وحافظوا عليها، ووقفوا لأعدائها بالمرصاد، وسَدّوا عليهم كلَّ منافذ التشكيكات والاعتراضات، والشبهات والمطاعن في الأحاديث النبوية، وهتكوا أستارهم بكشف كلِّ طريقةٍ ذهبوا إليها، وكلِّ وسيلةٍ اتَّخذوها للنيل من الأحاديث النبوية.

ومن هؤلاء الغيورين على الإسلام والسُّنّة النبوية: العالم المجاهد الدكتور مصطفى السباعي (ت١٣٨٤هـ)، الذي هو أول مَن أدلى دلوه في هذا المجال بتأليف كتاب قيّم "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، ودحض من خلاله الكثيرَ من الشبهات القديمة المتجدّدة حول السنة، وما زال لهذا الكتاب بالغُ الأثر في التمكين للسنة المشرفة، والذّود عنها. ثم توالت كتب قيمة في هذا الموضوع لبعض العلماء الكبار المتمكِّنين من الحديث النبوي، والأساتذة الجامعيين المتخصصين فيه، وكان من أنفعها وأبرزها: "حجية السُّنّة" للشيخ عبد الغني عبد الخالِق (ت١٤٠٣هـ)، و"دفاع عن السُّنّة وردّ شُبَه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين" للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ)، و"تدوين السنة" للدكتور محمد عجاج الخطيب، وقد قام مؤلِّفو هذه الكتبِ في طياتها بدفاع عظيم عن السُّنّة النبوية، وتحدَّثوا فيها عن كتابتها في العهد النبوي وعصر الصحابة والتابعين، ثم عن تدوين الحديث النبوي ومراحله، ثم عن الوَضْع فيه، مع ردود علمية قوية على الذين أثاروا في السنة من شُبَهٍ وتجنياتٍ وأباطيل قديماً وحديثاً، وأنكروا حجيتها.

ولعلماء المسلمين في الهند أيضاً نصيب وافر وحظّ جزيل في مقاومة فتنة "إنكار السُّنّة"، حيث لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام تلك الفتنة الشَّرِسة ضِدَّ السُّنّة النبوية المطهَّرة التي بلغتْ أَوْجَها إبّان الاستعمار البريطاني، الذي لعب دوراً خطيراً في تأجيج نارها، وتشجيع أصحابها، فقاوم علماء هذه البلاد الغيورين على السُّنّة النبوية مقاومةً شديدةً بكل ما كانوا يملكونه من المؤهّلات والصلاحيات سواء أكان عن طريق المناظرات أو المحاضرات، أم عن طريق الكتابة أو التأليف، حتى ظفروا بإخماد نار تلك الفتنة، وكان من أبرزهم:

١) العلامة مناظر أحسن الكيلاني (ت١٩٥٦م)، الذي ألَّف كتاباً قيماً باسم "تدوين الحديث[١]"، يُعَدّ من أوائل الكتبِ التي أُلِّفَت في هذا الموضوع، تحدَّث فيه عن تدوين الحديث بأسلوبٍ علميٍّ رفيعٍ سهلٍ ميسَّرٍ يفهمه كلُّ مَن حصل على شيء من الثقافة العامّة.

[١] عرَّبه الدكتور عبد الرزاق إسكندر، وراجعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وقد طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٤م، بعناية الدكتور بشار عواد معروف.

٢) والمفكِّر الإسلامي الأستاذ أبو الأعلى المودودي (ت١٣٩٩هـ)، الذي ألَّف كتاباً سَمّاه "سُنَّتْ كِيْ آيئني حَيْثِيَتْ" (مكانة السنة التشريعية)، وذَبَّ فيه عن السنة، وبيَّن حُجّيتَها بدلائل ساطعة وحجج قاطعة، واستعرض منكري السنة استعراضاً دقيقاً، وكشف عن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، وأثبت بشواهد تاريخية بأنهم لم يرفعوا نعرات إنكارهم للسنة إلا خدمةً للاستعمار وتأثُّراً بالاستشراق.

٣) والمحدِّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢هـ)، الذي ألَّف كتاباً أسماه "نصرة الحديث في الرَّدّ على منكري الحديث[١]"، وردَّ فيه على أحد منكري السنة في الهند رداً قوياً، وجمع فيه الكثيرَ الطيّب من أخبار كتابة السنة في عهد النبي ﷺ فمن بعده، فأزال سائرَ ما أثاره ذلك الشقيُّ من شبهات حول السنة بدلائل قوية وحجج دامغة من الكتاب والسنة[٢].

ولقد جاءت في هذه الكتب ردود قوية مفحمة في أسلوب علمي مقنع، على جميع شبهات منكري السُّنّة، وكان لتلك الكتب تأثير كبير في استئصال جذور تلك الفتنة من هذه البلاد، وكذلك في تغيير الأذهان المتأثرة بها.

ولكن هذه الجهود المبذولة في الدفاع عن السُّنّة النبوية وفي الرَّدِّ على منكريها؛ كانت منحصرةً فقط على المستوى الإقليمي، والحاجةُ كانت ماسّةً إلى مَن يقوم بالرَّدِّ على المستشرقين في لغتهم وأسلوبهم، ليكون النفع بها على المستوى العالمي، ولا يمكن تحقُّق ذلك إلا عن طريق تأليف الكتب في أرقى لغات العالَم مثل الإنكليزية، فوفَّق الله تعالى الشيخَ مصطفى

---

[١] عرَّبه الدكتور مسعود الأعظمي، وطُبع بمقدمة الشيخ محمد عوامه في دار رحاب طيبة بالمدينة المنورة.

[٢] كذلك ألَّف بعض العلماء المعاصرين من أبناء القارة الهندية كتباً ذات قيمة علمية باللغة العربية في الدفاع عن السنة، مثل الدكتور خادم حسين إلهي بخش، الذي ألَّف "القُرآنيُّون وشُبُهاتهم حول السُّنّة"، والدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي، الذي ألَّف "اتّجاهات في دراسات السُّنَّة قديمها وحديثها". فالأوّلُ قام في كتابه بالرد على الذين ينكرون السنة بحجة أن القرآن يُغنيم عن العمل بالسنة والاحتجاج بها، أما الآخر فقام من خلال كتابه بدراسة جيدة تعرِّف بعضَ الاتّجاهات والأفكار والنظريات حول السنة النبوية عبر القرون، كما تمثِّل للاتِّجاهات الحديثة نحو السنة، كاتِّجاهِ المستشرقين والمستغربين، واتِّجاهِ المدرسة العقلانية نحوها، واتِّجاه إنكار السنة، واتِّجاه تقسيمها إلى تشريعية وغير تشريعية، وغير ذلك من الاتِّجاهات الأخرى.

الأعظمي، الذي رحل إلى الغرب لأجل هذا الغرض النبيل ليقف على دسائس المستشرقين الخبيثة في السُّنَّة النبوية، عن كثبٍ، والتي طالما عرفها قبل مِن كتب، ثم يردّ على افتراءاتهم الزائفة ومزاعمهم الباطلة في عُقْر دارهم وفي روح أسلوبهم، وقد تحدَّث الشيخ في مقدِّمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه" عن سبب رحلته إلى بريطانية، ثم عن غايته في نيل شهادة الدكتوراه من جامعة كمبردج الشهيرة العريقة، ما يجدر بالنقل هنا، يقول حفظه الله: "وقد خلقهم [أي الأئمة الحفاظ] الله ﷻ لهذا الشأن، فوهبهم قوَّةَ الذاكرة الخارقة، ورزقهم الإخلاصَ، وسخَّر لهم القلمَ، وطوَّع لهم الزمنَ، وبارك في أعمارهم وأعمالهم؛ فكانت نتيجة ذلك مكتبةً حديثيةً زاخرةً قلَّ نظيرها.

وقد تفنَّن هؤلاء في هذا المجال، فما تركوا وسيلةً كانت في متناول أيديهم إلا سخَّروها واستعملوها، ومرَّت الأيام، وشغلت الأجيال المتأخّرة في أمور أخرى، وقلَّ اهتمامها بالعلم عن وجه العموم، وبالسُّنّة على وجه الخصوص، وفقدت الأمة من مقوّماتها الشيء الكثير حتى صارت فريسةً للاستعمار، وجمعت الأمة الإسلامية البقية الباقية من نفسها، وهبَّت للدفاع عن دينها ونفسها وكرامتها، وجاهدتْ لاسترجاع ما فقدتْه، وحاولتْ التخلُّصَ من الاستعمار وأعوانه، فما كان من الاستعمار إلا أنْ جنَّد جيشاً من المستشرقين، وممن انحرف عن جادة الحقِّ من المسلمين، للقضاء على فكرة مقاومة الاستعمار نظرياً، إذ كان قد أثبت تفوُّقَه عسكرياً، ولم يبق عليه إلا أن يقضي على مصادر مَنَعة الأمة الإسلامية ومقوِّمات بقائها.

ومن هنا كان لا بُدَّ من القضاء على السُّنّة النبوية، وإبعادِها عنها ليتيسّر تحويل الأمة إلى أمة من القَرَدة والببغاوات، وكان من نتيجة هذا التخطيطِ: ظهورُ المتنبِّئ[1] في القارة الهندية، وبروزُ كُتّاب مثل الْجَكْرَالْوي[2]، وغلام أحمد بَرْوِيْز[1]، وتوفيق صِدِّيقي[2]، وأمثال محمود أبي

[1] لعله يقصد به أحمدَ بن مرتضى بن محمد القادياني، ويُسمَّى "مرزا غلام أحمد" (١٨٣٩ – ١٩٠٨م): مؤسِّس "القاديانية". نسبته إلى "قاديان" من قرى "بنجاب" وُلد ودُفن فيها. قرأ شيئاً من الأدب العربي، واشتغل بعلم الكلام. ولما تمَّ القرن الثالث عشر (الهجري) نعت نفسَه بمجدِّد المئة. ثم أعلن أنه "المهدي" وزاد فادَّعى أن الله أوحى إليه. وقد تصدَّى كثير من معاصريه للرد عليه وتكفيره. انظر: الزركلي، الأعلام، ج١، ص٢٥٦.

[2] هو عبد الله جَكْرَالَوِيّ (ت١٩١٤م): وُلد في "جَكَرْواله" بمقاطعة "ميانوالي" في البنجاب، ونشأ في "لاهور". وكان من رواد فكرة العمل بالقرآن والرد عما جاء في السنة من الأحكام، فأسَّس لأجل نشر أفكاره حركةً

رية[٣] الذي ألَّف كتاباً في الطعن في السُّنَّة النبوية، وسَمّى كتابَه "أضواء على السنة أو دفاع عن السنة المحمدية"، وادّعى أنّ الذين لا يقبلون كلامه ونتائجه هم في الواقع بعيدون عن المنهج العلمي المتّبع في البحوث الموضوعية، وأنه شيء جديد لم يألفه الناسُ في المجتمع الإسلامي، ومن الطبيعي أنَّ نَبْعه الأصيل وجذوره العميقة في تربة الغرب.

في هذا الجوّ، قرّرتُ أن أكتب بحثاً عن بعض جوانب السُّنّة في إحدى أعرق الجامعات الغربية – جامعة كمبردج بإنجلترا – والله يعلم أنَّ ذلك لم يكن بهدف الحصول على الشهادة؛ بل كان إظهاراً للوجه الحقيقي للسُّنّة النبوية، وتفنيداً لكتابات الجهلة، ووضعها في مكانها الذي تستحقّه، بكشف مغالطات هؤلاء المغرضين وأباطيلهم"[٤].

عُرفت بـ"أهل الذِّكر والقرآن"، ومن خلال هذه الحركة بدأ بدعوة الناس إلى إنكار السنة والاكتفاء بالقرآن، وصنَّف عدةَ كتب لترويج أفكاره الضالّة. انظر: خادم حسين إلهى بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص٢٥، ٣٢.

[١] هو غلام أحمد برويز (١٩٠٣-١٩٨٥م): وُلد في بلدة "بَتَالَهْ" في "بنجاب" في أسرة صوفية علمية مشهورة، درس العلومَ العصرية في بلدته ولكن لم يتجاوز في دراسته المرحلةَ الثانوية، ثم انقلب على الصوفية وأصبح لها عدواً لدوداً بعد تتلمذه على الحافظ أسلم الجيراجفوري، وتأثّر بأفكاره وتبنَّاها. انتقل إلى باكستان إثر استقلالها عن الهند، وأنشأ هناك مراكز عديدة باسم "طلوع الإسلام" لنشر دعوته بين الناس إلى العمل والاحتجاج بالقرآن الكريم وحده والاستغناء عن السنة، وله تأليفات عديدة في نشر أفكاره الضالة المنحرفة. وقد أفتى ما لا يقلّ عن ألف عالم من علماء الدين الغيورين على السنة بخروجه عن ربقة الإسلام. انظر: خادم حسين إلهى بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص٥٤.

[٢] لم يتيسر لي العثور على ترجمته.

[٣] هو محمود أبو رية (١٨٨٩ – ١٩٧٠م): وُلد في كفر المندرة في محافظة الدقهلية بمصر. جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية. قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام ١٩٥٧م وبقي فيها إلى حين وفاته. وقد اشتهر بنقده للسنّة القولية، وانتقاده لبعض المحدّثين، وكتب عدة كتب في سبيل ذلك، ولاقى نقداً شديداً من قبل العلماء الغيورين على السنة. انظر ترجمته في ويكيبيديا.

[٤] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه"، ج١، ص٥، ٦.

وما كان كتابُ الشيخ الأعظمي "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه" إلا من ثِمار تلك الرحلة العلمية، الذي يُعتبَر حقّاً مِن أوثق وأقوى ما أُلِّف في هذا الموضوع، فقد استهدف فيه المؤلِّفُ المستشرقين والمستغربين على وجهٍ خاصٍّ، ومن المستشرقين "شاخْت" على الأخصّ، والذي بَنَى تأليفَه المشهور "أصول الفقه المحمَّدي" Origins of Muhammadan (The Jurisprudence) على أفكار سابقيهم من المستشرقين أمثال أستاذه "جولد زيهر"[1] ضِدّ السنة وإنكار حجيتها، حيث استنتج من تلك الأفكار أنه ليس هناك حديثٌ واحدٌ صحيحٌ، خاصةً الأحاديث الصحيحة الفقهية، وأنها في الواقع – على حدِّ زعمه – كلامُ علماء المسلمين في القرن الثاني والثالث الهجريَين، وأقاويلُهم وُضعت على لسان النبي ﷺ زُوراً وبُهتاناً.

ولقد ترك كتاب "شاخت" هذا، أثراً عميقاً في تلامذته من مدرسة الاستشراق، كما لم يسلم من تأثيره بعضُ أبناء المسلمين المثقَّفين من المستغربين، فلم يكن هناك كتابٌ يردّ على "شاخت" في طعنه على السُّنّة، وتشكيكِه فيها، غيرُ كتابِ الشيخ الأعظمي هذا، الذي هو في الحقيقة – كما أسلفتُ – رسالة جامعية أعدَّها الشيخ بالإنكليزية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كمبردج، بعنوان: Studies in Early Hadith Literature، ثم عُرِّبَت تلك الرسالة باسم "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه".

وقد ناقش الشيخُ في هذا الكتابِ المستشرقَ "شاخت" مناقشةً علميةً شديدةً حول ما ذهب إليه من افتراءاته على السُّنّة، حتى أصبح عدادُ هذا الكتاب في أقوى الكتب التي رَدّت على هذا المستشرق وأمثاله، لقد فضح فيه الشيخُ ضعفَ المستشرقين في مناهجهم، وأثبت بدلائل من كتبهم ودراساتهم، أنهم يتعمَّدون فيها باعتمادهم على الضعيف والشَّاذّ من الأخبار،

[1] هو أجناتس جولد زيهر أو تسيهر (١٨٥٠ – ١٩٢١م): مستشرق يهودي مجري، يعد من أخطر المستشرقين وأشدهم هجوماً على الإسلام وعلومه. وُلد في مدينة "أشتولفيسنبرج" في بلاد المجر، من أسرة يهودية. درس في جامعة "ليبستك"، وتتلمذ على يد الأستاذ "فليشر" والذي يعد أحد المستشرقين المبرزين في علم الاستشراق في ذلك الحين، وعلى يديه تخرَّج وحصل على رسالة الدكتوراه. ارتحل إلى مصر وأقام في القاهرة مدةً من الزمن استطاع فيها أن يحضر بعض الدروس في الأزهر والسماع من مشايخه. عمل أستاذاً في عدة جامعات في الغرب. مات في "بودابست" في المجر. ومن أشهر كتبه: ""الظاهرية مذهبهم وتاريخهم"، و"مذاهب التفسير الإسلامي"، و"دراسات إسلامية"، و"العقيدة والشريعة في الإسلام"، و"دراسات في الحديث النبوي"، و"دراسات محمدية". (انظر: الزركلي، الأعلام، ج١، ص٨٤).

ويغضّون الطرف عما هو صحيح وثابت، ويحرِّفون النصوص وينقلونها نقلاً مشوّهاً، ويعرضونها عرضاً مبتوراً؛ وغرضُهم وراء ذلك كلِّه: إساءة الفهوم، وإفساد الأذهان عن الإسلام ونبيِّه عليه الصَّلاة والسَّلام، وسُنّتِه المشرَّفة. وبسبب هذا الكتاب قد ضَعُفت مكانة المستشرقين، وأهميةُ دراساتهم لدى الغربيين إلى حدّ كبير، حيث إنهم فقدوا ثقتهم بكتابات ودراسات هؤلاء عن دين الإسلام ونبيِّه ﷺ.

من نماذج رَدّه على "شاخت":

خصَّص "شاخت" في كتابه المذكور فصلاً خاصاً عن الإسناد، فدرس نشوءَ الإسناد وتطوُّرَ استخدامه خصوصاً في أحاديث الأحكام، وخرج بنتيجة ونظرية يزعم فيها أنَّ ما طبقه على أحاديث الأحكام يمكن أن ينطبق على كل الأحاديث.

واعترف شاخت بأنه تبنَّى في كتابه آراء سلفه "جولد زيهر" وغيره من المستشرقين حول مفهوم الحديث والسنة وتطورهما خلال القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري[١]، إلا أن شاخت زاد على ما ذكروه فزعم: بأنه كانت عادة الجيلين من العلماء الذين سبقوا الإمام الشافعي أن ينسبوا الأحاديث إلى الصحابة والتابعين، ومن النادر أنهم كانوا ينسبونها إلى النبي ﷺ. ووصل إلى نتيجة مفادها أن الأحاديث المنسوبة للصحابة والتابعين سبقت في وجودها الأحاديث المنسوبة للنبي ﷺ، وهو بذلك يسعى إلى قلع جذور الشريعة الإسلامية، والقضاء على تاريخ التشريع الإسلامي كُلِّيًّا؛ ولهذا فقد وصف العلماء المسلمين خلال القرون الأولى بأنهم كانوا كذّابين وملفقين وغير أمناء[٢].

فقد رفض الشيخ الأعظمي آراء "شاخت" رفضاً شديداً، و تحدَّى أدلتَه – أي شاخت – التي اعتمد عليها ليصل إلى نتيجته الخاطئة عن الأحاديث النبوية الشريفة، وقد أكَّد الشيخ أن أدلة شاخت في معظمها تعتمد على مغالطات فكرية، أو فهم خاطئ لغوي، أو الاعتماد على حالات شاذة تَمَّ تعميمها على كل الأحاديث، أو إصدار أحكام عامة على كل الأحاديث بناء على بعض الأحاديث، وليس بناء على استقرائها كلها، وقد رأى الشيخ أنَّ هذه الأمور واضحة في نظرية شاخت. كما أثار الشيخ نقاطاً وتساؤلات عندما نقض الأمثلة التي

١ J. Schacht, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, (Oxford, ١٩٥٠), pp.١٣٨-١٧٦..

٢ محمد مصطفى الأعظمي، شاخت والسنة النبوية، ص ٦٢.

اعتمد عليها شاخت في نظريته. ومن هذه التساؤلات: لماذا كان رواة الأحاديث ينسبون أحاديثهم كذباً – حسب رأي شاخت – إلى رواة ومصادر ضعيفة بدلاً عن رواة ثقات؟.. وإذا كانت كلّ الأحاديث موضوعةٌ بهدف دعم المذاهب الفقهية والعقدية فلماذا نجد أحاديث مشتركة عند أصحاب المذاهب العَقَدية كالسُّنّة والشِّيْعَة والخوارج والزَّيْدِيَّة وغيرهم؟[١].

وقد أظهرت آراء الشيخ الأعظمي أنَّ "شاخت" كان يحاول أن يعطي إيحاءاً كاذباً باستخدامه لبعض الأمثلة الاستثنائية التي انتقدها علماء الحديث ليدعم نظريته. وأوضح الشيخ بعض الأسباب التي أوقعت المستشرقين عامةً وشاخت على وجه الخصوص في أخطاء عندما أصدروا أحكامهم على الحديث النبوي الشريف والأسانيد. والسببُ الرئيس في أخطائهم برأي الشيخ هو: أنَّ المستشرقين لم يختاروا أمثلتهم الحديثية من مصادر الحديث الأساسية؛ بل اختاروها من كتب السيرة أو كتب الفقه. وأنَّ الفقهاء لم يكونوا مهتمين بذكر كل السند، بل كانوا مهتمّين بالمتن، وما يمكن أن يستنبطوا منه من أحكام، لذا قال الشيخ: "لقد قام البروفسور شاخت بدراسة كتاب الموطأ لمالك، والموطأ لمحمد بن الحسن الشَّيْباني، وكتاب الأُمّ للشافعي، وغنيٌّ عن القول أنَّ هذه الكتب أقرَبُ ما تكون إلى الفقه من كتب الحديث، وعلى الرغم من ذلك فقد عمَّم شاخت نتيجتَه التي وصل إليها في دراسته لتلك الكتب، وفرضها على كافة كتب الحديث، وكأنه ليست هناك كتب خاصة بالأحاديث النبوية، وكأنه ليس هناك فرقٌ بين طبيعة كتب الفقه وكتب الحديث، ويبدو أنه لم ينتبه لأسلوب الكتب الفقهية؛ لأنه من المعلوم أن المفتي أو المحامي أو القاضي عندما يحكم في قضية أو يفتي في مسألة لا يكون مضطرّاً لأن يعطي للسائل كافة حيثيات الحكم أو الفتوى مع ذكر كافة الوثائق التي تعضده"[٢].

ثم شرح الشيخ طريقة الفقهاء في نقل الأحاديث المنقطعة التي رويت متصلةً من طرق أخرى في كتبهم أو كتب الأحاديث المعتمدة.

كان الشيخ الأعظمي مصيباً في هذه النقطة؛ لأن الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) والقاضي أبا يوسف (ت١٨٢هـ) والإمام محمد بن الحسن الشَّيْباني (ت١٨٩هـ) – رحمهم الله تعالى – قد استخدموا الأسلوب نفسه في كتبهم عند ذكرهم للأحاديث النبوية الشريفة.

---

١ M.M. Azami, *Studies*, pp. ٢٤٢, ٢٥٢.

٢ محمد الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج٢، ص٣٩٨.

وتوصَّل الشيخ لنتيجة مهمة جداً، وهي أنه من الخطأ دراسة الأحاديث من الكتب الفقهية كما فعل شاخت، فقال الشيخ: "إن كتب السيرة وكتب الفقه ليستا مكاناً ومصدراً مناسباً لدراسة ظاهرة الأسانيد ونشأتها"[١].

وليؤيّد شاخت نظريته بأنَّ الأسانيد كانت كثيراً ما تلصق بصفة اعتباطية؛ أتى الشيخ بمثال عدَّه مهماً جدا فقال: "الحديث الوحيد الذي كان يعرفه الإمامُ مالكٌ عن النبي ﷺ في المسح على الْخُفَّيْن هو بإسناد ذي أخطاء حتى إنَّ الإمام الزَّرْقَانِي – شارح الموطأ – يتّهم مالكاً بارتكاب خطئَين. ويتّهم يحيى بن يحيى بخطأ آخر، لكن هذا هو الشكل الأصيل الصحيح للإسناد. أما التطوُّرُ الذي حصل وغير الجزء العلوي من الإسناد حتى إنه لا يمكن التعرُّف عليه فقد حدث مؤخّراً"[٢]، فشاخت يختار – من بين آلاف الأحاديث التي يذكرها الإمام مالك وغيره من الفقهاء – الأحاديثَ التي وقع فيها أخطاء ويعمِّمها ليكوِّن منها نظريتَه. وهذه الظاهرةُ تميِّز نظريتَه، مع العلم بأن المصادر التي رجع إليها تبطل نظريتَه التي توصَّل إليها؛ لأنه عندما يتكلَّم على خطأ الإمام مالك الذي أشار إليه الإمام الزرقاني، فإنه لا ينقل لنا النَّصَّ كاملاً.

وقد ذكر الإمام الزرقاني أنَّ الإمام الشافعي قد أشار إلى خطأ الإمام مالك، وقد اكتشف العلماء خطأ مالك بمقارنة روايته مع سبعة رواة من معاصريه، ووجد العلماء بأن هؤلاء الرواة السبعة كانت رواياتهم متفقةً ومخالفةً لما رواه مالك، فخطأُ مالك إذن قد اكتشفه العلماء، ولو كان من عادات الرواة الشائعة ربط الأسانيد بالأحاديث المختلقة لما أمكن معرفة ذلك الخطأ الذي وقع فيه مالك وإزالته، وهذا يُثبِت لنا أنه كان من المتعذّر وجود أسانيد وهمية وخيالية، وإن كان هناك شيء ما منها فكان من المستحيل تقريباً أن تمرّ تلك الأحاديث دون أن ينتبه الباحثون لما فيها من خطأ في أسانيدها[٣].

والحقيقةُ أنَّ اكتشاف الأخطاء كان ممكناً مما يؤكِّد لنا أنَّ عملية اختراع الأسانيد المزيّفة الملصقة بأحاديث كانت عمليةً نادرةً؛ بل ومن المستحيل أن لا تُكتشَف من العلماء، ولا

١ محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج٢، ص٣٩٧ – ٣٩٨.

٢ محمد مصطفى الأعظمي، المستشرق شاخت والسنة النبوية، ص١٠٦-١٠٧.

٣ المرجع السابق نفسه، ص١٠٧.

يمكننا أن ننكر أنَّ كل عالِم يمكن أن يخطئ أحياناً عند نقل الحديث، ولكن حالات الخطأ هذه لا يمكن أن نجعلها المادة العلمية الوحيدة في البحث العلمي"[١].

كان هدفُ "شاخت" أن يؤكِّد أنه لا يوجد هناك حديثٌ فقهيٌّ واحدٌ صحيحٌ، فهو يقول: "إنَّ أكبر جزءٍ من أسانيد الأحاديث اعتباطيٌّ، ومعلومٌ لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.. وكانت الأسانيد لا تجد غالباً أقلّ اعتناء، وأيُّ حزبٍ يريد نسبةَ آرائه إلى المتقدمين؛ كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد"[٢]... حيث الاعتبارات الأخرى تستبعد أن يروى الموضوع عن طريق رجلين أو أكثر، ويذكر شاخت بهذا الصدد ستةَ أمثلة، ويذكر في بعض الأمثلة الأسماءَ فقط دون تحديد القضية، بينما يذكر في البعض الآخر القضايا، فمثلاً يقول: "انظر نافع وعبد الله بن دينار في الموطأ (٤: ٢٠٤)، واختلاف الحديث (١٤٩).. أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ الرسول ﷺ سُئل عن الضَّبّ، فقال: «لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلاَ مُحَرِّمه»[٣]، ويروي هذا الحديثَ عن ابن عمر كلٌّ من نافع وعبد الله بن دينار، وقد روى مالكٌ الحديثَ نفسَه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر". ويريد شاخت أن يستنتج من ذلك أنَّ مالكاً لم يكن دقيقاً في تسمية مشايخه، بل كما ادَّعى شاخت أنَّ المحدِّثين كانوا يلتقطون الأسماء حسبما يحلو لهم، كما هو واضح هنا – في نظر شاخت – من صنيع مالك.

وقد تعقَّب عليه الشيخ الأعظمي بالرَّدّ، وها هي خلاصته، يقول حفظه الله: "الذي يدحض زعمَ شاخت هذا هو دليل بسيط جداً وهو: أنه لو سلمنا بأن مالكاً أخطأ في تسمية مشايخه فهناك العالِم سفيان بن عُيَيْنَة، الذي روى الحديثَ نفسه عن عبد الله بن دينار فوافق مالكاً في أحد الرواة. والسؤال هنا إذا كان مالكٌ قد سَمَّى عبدَ الله بن دينار هكذا، فكيف اختار ابنُ عيينة نفسه مصدراً، ثم اتفق هؤلاء – أي مالك وابن عيينة – بمحض المصادفة حيث اختار كل واحد منهما الاسم نفسه؟ إذن الحلُّ الوحيد والصحيح للقضية هو أنَّ مالكاً سمع الحديثَ من نافع وعبد الله بن دينار اللذين تتلمذا على ابن عمر، فمرَّةً ذكر هذا التلميذَ ومرةً أخرى ذكر الآخرَ، ولا يمكن أن يكون غير ذلك"[٤].

---

١ المرجع السابق نفسه، ص١٠٧.

٢ المرجع السابق نفسه، ص١٠٤.

٣ المرجع السابق نفسه، ص١٠٥.

٤ المرجع السابق نفسه، ص ١٠٦.

وقد ادَّعى شاخت بأنَّ الحديث كان يُخترَع في مرحلة من المراحل المتأخّرة من عصر تابعي التابعين، ثم كان ذلك المخترِع يلصق بالحديث سنداً مخترعاً متصلاً إلى رسول الله ﷺ، فقد نظر شاخت في بعض الأسانيد فوجد فيها راوياً – أطلق عليه هو ن ن، وهو حلقة الوصل التي أخذت الحديثَ عن رواة عدة، وقد أخذ عن هذه الحلقة نفسها رواة عدة آخرون، فادَّعى شاخت بأنَّ هذا الراوي هو المسؤول عن وضع الحديث، أو أنَّ اسمه استخدم للوضع.

إنَّ المثال الذي اعتمده شاخت ليبني عليه نظريتَه السابقة فهمه فهماً خاطئاً، فأصبح دليله دليلاً عليه وانقلب السحر على الساحر، كما قال الشيخ الأعظمي. وعلى فرض صحة دليل شاخت، فإنَّ حادثة واحدة لا تكفي لجعلها ظاهرةً عامّةً في علم الحديث ولا في غيره من العلوم، ومن هنا يتبيَّن لنا مدى الجنوح للهوى لدى شاخت في استصداره لأحكام عامة مبنية على حادثة واحدة فقط، حيث إنه استدلَّ بمثال واحد على دعواه وفهمه فهماً خاطئاً، فقد استشهد بالمثال من كتاب "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي[1] فقال:

"هذا الحديث له الإسناد التالي:

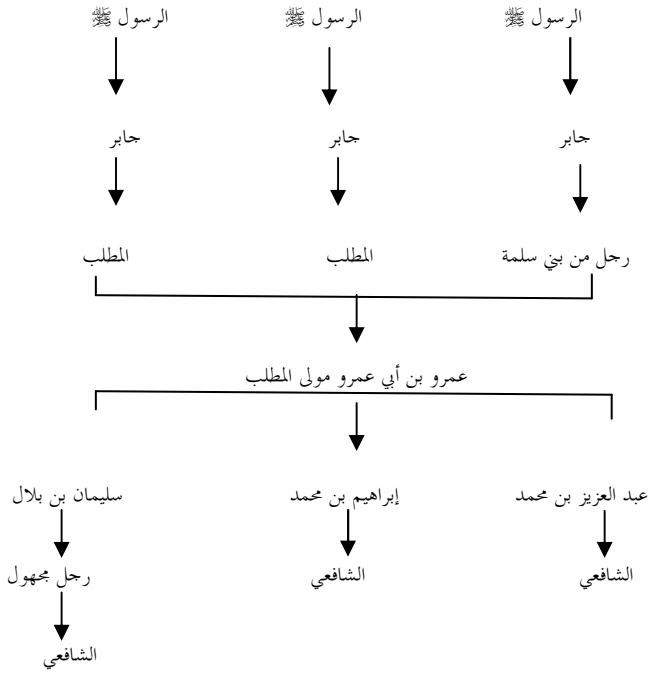

[1] انظر: محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، ص٢٩٤.

فبرأي شاخت أنَّ "عمرو بن أبي عمرو" هو الراوي المشترك في كافة الأسانيد، ومن الصعوبة بمكان أن يكون قد تردَّد بين مولاه (المطلب) وبين رجل مجهول (من بني سلمة) ليكون سنده المباشر"[١]. وبالتالي فعمرو هو المسؤول عن وضع الحديث، أو أنَّ اسمه استخدم في وضع هذا الحديث!!!.

وقد تبيَّن للشيخ الأعظمي بعد أنْ درس هذا السندَ دراسةً مفصلةً أنَّ السند الصحيح الذي يجب أن يكون لهذا الحديث هو ليس الشكل الذي وضعه شاخت، فقال: "يُلاحَظ أنَّ شاخت لإثبات نظريته جاء بمثال واحد فقط مع ادِّعائه أنَّ هذه الظاهرة عامة في الأحاديث، كما حاول إعطاء تأثير كاذب"، ثم قال: "عندما ينظر المرء إلى الرسم البياني الذي عرضه شاخت؛ يجد أن شاخت يحاول أن يعطي تأثيراً – عن طريق رسمه بأن عمرو بن أبي عمرو روى هذا الحديثَ عن ثلاثة أشخاص. وبما أنَّ شاخت يذكر اسمَ المطلب – شيخ عمرو بن أبي عمرو – مرّتَين؛ يجب أن يكون الرسم البياني كالتَّالي:

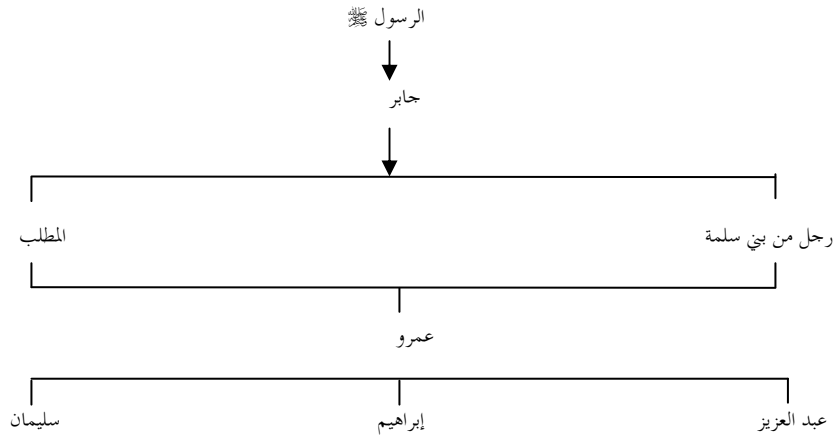

أضف إلى ذلك أنَّ شاخت إما أنه لم يُمعِن النظرَ في نصوص الشافعي في "اختلاف الحديث"[٢]، أو لم يفهمها، فقد قارن الشافعي بين ثلاثة من تلاميذه عمرو الذين رووا هذا الحديث، ووضَّح بعد المقارنة بأن عبد العزيز كان مخطئاً حين سَمَّى شيخَ عمرو بن أبي سلمة باسم رجل من بين سلمة، بدلاً من المطلب؛ لأنَّ إبراهيم بن أبي يحيى أقوى من عبد العزيز،

١ محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤١٦، ٤١٧.

٢ انظر صفحة: ٢٩٤.

وتابعه عليه سليمان أيضاً، فالصحيح هو المطلب، لا رجل من بني سلمة.

ومن هنا يتّضح أنَّ هناك إسناداً واحداً، وعن طريقه روى عمرو بن أبي عمرو هذا الحديث عن المطلب. وعلى هذا يكون الرسم البياني كالآتي:

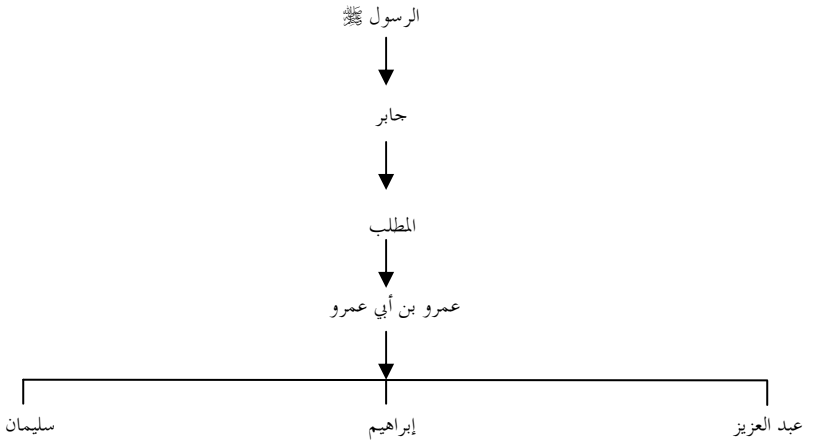

لذلك فكلُّ ما قاله شاخت، وما بنى عليه من البيانات والادّعاءات ذهب سُدى"[1].

وبذلك يهوي دليل شاخت، وتهوي معه كلّ الاستنتاجات التي قدَّمها، ويهوي كلّ كلام ومدح من المستشرقين اعتمد على استنتاجات شاخت؛ لأننا لو سلَّمنا جدلاً أن عَمْراً ادَّعى رواية الحديث عن عدة أشخاص فهذه حادثة جزئية لا يمكن تعميمها كما سبق أن أشرنا، وحتى يخرج شاخت بنظرية صحيحة فلا بُدَّ له من دراسة متأنّية عميقة لكلِّ الحديث النبوي الشريف متوناً وأسانيد، وأنَّى له وحده هذا؟ إذن لا قيمة لنظريته الضئيلة ودراسته الهزيلة بعد أن بانَ عورها، وهوى صاحبها في ميزان البحث العلمي.

وقد توصَّل الشيخ الأعظمي في الرَّدّ على "شاخت"، وتفنيد نظريته عن اختراع الرواةِ الأسانيدَ بنتائج طيبة مرضية، والتي تتلخَّص فيما يأتي:

- أنَّ أحاديث المصطفى ﷺ التي وصلت إلينا قد خضعت لمنهج نقدي دقيق شامل في كل مراحل نقلها إلينا، ولذلك فإن ما لدى المسلمين الآن من الأحاديث هي أحاديث يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها.

[1] محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤١٨، ٤١٩.

- إنَّ كل ما ساقه المستشرقون والمستغربون من مزاعم ضِدّ الحديث النبوي وتوثيقه؛ لا يمكن قبولها، وهي منتقضة بالأدلة العلمية التي ساقها العلماء المسلمون الذين دافعوا عن السنة كما دافعوا قبل ذلك عن القرآن الكريم، وما هذه المزاعم إلا خيالات أو افتراءات لا تعتمد على برهان.
- أنَّ المستشرقين لم ينتخبوا لدراسة ظاهرة الإسناد المجال المناسب؛ لأن كتابات للإمام الشافعي وأبي يوسف تبيِّن بكل وضوح أن كتابات المجتهدين والفقهاء ليست مكاناً صحيحاً لدارسة ظاهرة الإسناد. لذا يجب أن تُدرَس الأسانيد والأحاديث والمسائل المتعلّقة بها في كتب الأحاديث نفسها.
- أنَّ النقد الموجَّه من المستغربين ومن المستشرقين ولاسيما منهم المستشرق شاخت، ضِدّ الاعتماد على الإسناد ليس نقداً علمياً؛ بل لا يرقى إلى الشبهة العلمية، وإنما هو محض افتراءات وأوهام.
- بالرغم من قبول الأوساط العلمية والتعليمية في الغرب لنظرية شاخت إلا أنها نظرية خاطئة وغير صحيحة ولا يمكن قبول تعميماتها، كما تبيَّن لنا بالمثال سقوط ما ادّعاه شاخت من أن الإسناد هو الجزء الأكثر اعتباطاً من الحديث[١].

ولعلَّ ما ذكرته في هذا المبحث ليس إلا غيض من فيض يخصّ فقط بجهود الشيخ الأعظمي في الدفاع عن الحديث النبوي، أما في الدفاع عن القرآن الكريم فله كذلك جهود عظيمة أخرى ظهرت من خلال كتابه القيم الفَذّ الفريد، الذي ألَّفه بالإنجليزية بعنوان:

The History of the Qur'anic Text، from Revelation to Compilation: A comparative Study with the Old and New Testaments[٢].

لقد نَسَف الشيخ في هذا الكتاب دعاوى المستشرقين في تحريف القرآن الكريم، وكَشَف عن دوافعهم في الكتابة عن القرآن الكريم. ثم عرض تاريخَ تدوين القرآن الكريم بدلائل موثوقة، وبحث عن سلامة النص القرآني، وقارَنَ بين حفظه وحفظ التوراة والإنجيل، كما تحدَّث أيضاً في هذا الكتاب بالتفصيل عن طريقة جمع الصحابي الجليل زيد بن ثابت

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤٣٦، ٤٣٧.

[٢] وترجمته: "تاريخ النَّصِّ القرآني من بداية النُّزول إلى جمعه في المصحف: دراسة مقارنة مع العهد القديم والعهد الجديد".

الأنصاري (ت٤٥٠هـ) ﷺ للقرآن الكريم ومنهجه فيها، أنَّه كان يحفظ القرآنَ كله في صدره، وكان القرآن مكتوباً عنده، ومع هذا فلم يعتمد على ما حفظه، ولا على ما كتب بيده، وذلك أنَّ عمله ليس جمعَ القرآنِ الكريم فحسب، وإنما التوثيق والتثبُّت فيما يكتب. كذلك ذكر الشيخُ عن مميزات جمعه ﷺ للقرآن.

ويجدر بالذكر هنا أنَّ هذا الكتاب في الحقيقة كان ردّاً من الشيخ الأعظمي على مقالٍ كتبه الكاتب الصحفي "توبي ليستر" في مجلة "أتلانتيك منثلي"[١] Atlantic Monthly بعنوان "ما هو القرآن؟"، حيث إنه استغلَّ اختلافَ الهجاء الخاص بكتابة الألف في بعض المخطوطات اليمنية[٢]، وحشد في المقالات عشراتِ الأسماء لكبار المستشرقين وبعض "المسلمين" أمثال نصر أبي زيد[٣] المحكوم عليه بالرِّدّة، وكان الهدف منها زعزعةُ إيمان المسلمين بالقرآن الكريم وحفظه، وبعده عن التصحيف والتحريف، ولذلك أثار المقالُ قدراً كبيراً من الانفعال

---

[١] عدد: يناير، لعام ١٩٩٩م.

[٢] وكان المسلمون في اليمن نظراً لقدسية القرآن الكريم، كانوا يحافظون على الأوراق البالية والممزَّقة منه، بحفظها في المكان المناسب. وعلى هذا الأساس ففي "جامع صنعاء" باليمن احتُفظ من القرآن الكريم الآلاف من الأوراق يرجع بعضُها إلى القرن الأول، ثم نسيها الناس، حتى تهدَّمت الغرفةُ، واكتُشفت الأوراقُ وقد أصابها الماء والطِّين والغُبار والتَّآكُل. وقد اشتغل فريقٌ من الألمان في تنظيف وترميم تلك الأوراق ومن ثم ترتيبها وتصويرها، ولاحظ بعضُهم الاختلافَ في بعض المصاحف، خاصةً في كتابة الألف في وسط الكلمة، فعثر على بعض منها هذا الكاتبُ الصحفيُّ، واندفع بحماس إلى كتابة ذلك المقال. انظر: مجلة "المجتمع"، العدد:١٦٢٩، تاريخ: ٢٠٠٤/١٢/٤، وفيه حوارٌ أُجري مع الشيخ الأعظمي حول هذا الكتاب.

[٣] هو نصر حامد أبو زيد (١٩٤٣ – ٢٠١٠م): باحث متخصص في الدراسات الإسلامية وفي فقه اللغة العربية والعلوم الإنسانية. وُلد في إحدى قرى طنطا. حصل على الليسانس من قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة، ثم الماجستير فالدكتوراه من نفس القسم والكلية في الدراسات الإسلامية. ثم عمل في أستاذاً في كلية الآداب في نفس الجامعة، كما عمل أستاذاً زائراً في بعض الجامعات الأوروبية. لقد طالب أبوزيد في أبحاثه وكتاباته بالتحرر من هيمنة القرآن، فأثارت تلك الأبحاث والكتب ضجةً إعلاميةً في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. فقد أُتهم بسبب تلك الأبحاث والكتب بالارتداد والإلحاد. مات بعد إصابته بفيروس غريب فشل الأطباء في تحديد طريقة علاجه. وله العديد من الكتب. انظر ترجمته في ويكي بيديا.

المتّسم بالغضب عند كلِّ مَن قرأه من المسلمين ولا سيما في الغرب، ولكن لم يقم أحدٌ من العلماء والباحثين بالردّ عليه كما ينبغي، ما حفز الشيخَ الأعظمي إلى تأليف هذا الكتاب القيم.

ولهذا الكتاب دويٌّ كبيرٌ في الأوساط الدينية والعلمية في العالَم الإسلامي منذ صدوره لأول مرةٍ من الأكاديمية الإسلامية ببريطانية في عام ٢٠٠٣م. ثم توالت له طبعات إثر طبعات في كل من كندا، والإمارات العربية، والسعودية، والكويت. كما أنه تُرجِم إلى بعض اللغات مثل التركية والماليزية، وهو حريٌّ بأن يُترجَم كذلك إلى العربية، وكذلك إلى بعض اللغات الشرقية مثل الفارسية والأردوية والهندية، نسأل الله تعالى أن يسخِّر لذلك مَن يقوم به ويُجيده.

المبحث الثالث: مساهمته في الحديث النبوي من خلال التأليف والتحقيق:

لقد قام الشيخ محمد مصطفى الأعظمي بخدمات جليلة في الحديث النبوي من خلال تأليفه للكتب في موضوعات قيمة في هذا المجال، وتحقيقِه لنوادر المخطوطات فيه، وكذلك تطويعِه الحاسوبَ الآلِيَّ لخدمة الحديث، فكانت جهوده في كلِّ ذلك مُميَّزةً تتّسم بالأصالة والمنهجية والإبداع، لذلك نُوِّهَتْ على المستوى العالمي، وتُرجِمت إلى أرقى لغات العالَم. وهذا المبحث الذي يشتمل على ثلاثة مطالب، يقدِّم أولها وثانيها تعريفاً ودراسةً لمؤلَّفاته وتحقيقاته لمخطوطات الحديث، ويُبرِز الثالثُ جهودَه المبذولة في تسخير الحاسوب الآلي لخدمة الحديث.

المطلب الأول: دراسة وتعريف لمؤلفاته:

"التأليف" هو جمعُ مسائل علمٍ من العلوم في كتاب ونحوه[١]. فكتابةُ البحث أو الكتاب يُطلَق عليه "التأليف"؛ لأنَّ الكاتب أو المؤلِّف يجمع بين المعلومات على وجه التناسُب، ويُطلَق على الكتاب "مؤلَّفاً"؛ لأنه يجمع ويضم معلومات تتعلَّق بعلم معيَّن.

ولا بُدَّ لمن يؤلِّف من مبرِّرٍ لتأليفه الذي ألَّف، وقد ذكر أهلُ العلم مبرّراتٍ للتأليف، وأجملها الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كلمته التي قال رحمه الله تعالى: "قَلَّ ما يتمهَّر في عِلم الحديث، ويَقِفُ على غَوامِضه، ويَستبِين الْخَفِيَّ من فوائده، إلاَّ مَن جَمَع متفرّقَه، وألَّف متشتّتَه، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ، واشتغل بتصنيف أبوابِه، وترتيبِ أصنافِه"[٢].

---

[١] انظر: الجرجاني، كتاب التعريفات، ص٧١، والمناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٨٩.

[٢] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج٢، ص٢٨٠.

فينبغي لمن يتصدَّى للتأليف أن يلحظ في عمله فائدةً جديدةً، إمّا باشتمال مؤلَّفه على ابتكار فكرةٍ أو نظريةٍ جديدةٍ، توصَّل إليها باجتهاده، أو حُسْنِ ترتيبٍ أو تنسيقٍ، أو حلٍّ لمشكلٍ وإيضاحٍ لغامضٍ، أو تجديدِ أسلوبٍ يقدِّم به المادةَ العلميةَ في ثوبٍ يناسب عصرَه[١].

فالذي وَجَد نفسَه أهلاً للاشتغال في هذا المجالِ فلا ينبغي له الإحجامُ عنه، لِمَا له في ذلك من فوائد عظيمة، كما ذكرها الإمام النَّووي (ت٦٧٦هـ) رحمه الله تعالى: أنه "بالتصنيف يُطَّلَع على حقائق العلوم ودقائقه، ويُثبت معه؛ لأنه يضطرُّه إلى كثرة التفتيش، والمطالعةِ، والتحقيقِ، والْمُراجَعةِ، والاطّلاعِ على مُختلِف كلامِ الأئمة ومُتَّفِقِه، وواضحِه من مُشكِله، وصحيحِه من ضعيفه، وجزلِه من ركيكه، وما لا اعتراضَ فيه من غيره، وبه يَتّصِف المحقِّقُ بصفة المجتهد"[٢].

وقد خاض الشيخُ مصطفى الأعظمي مجالَ التأليف بعد أن اكتملت لديه أدوات التأليف كلها من العلم الجمّ في إطار تخصُّصه، والاطّلاع الواسع على مصادره ومراجعه، والإلمام باللغة العربية، والتحلِّي بالأمانة العلمية، وغيرها من الأدوات المهمة، فتميَّزت كتاباته ومؤلَّفاته بالأصالة العلمية والمنهجية والدقة والجدية، كما يُلاحَظ ذلك فيما يأتي من التعريف والدراسة لتلك المؤلَّفات.

١ – دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه:

يقف هذا الكتاب في المقدمة مع الدراسات المعاصرة الجيدة في تاريخ الحديث، ويُسهم بنصيب موفور في خدمة السنة النبوية من ناحية تاريخها وتدوينها وتصنيفها، وردِّ شبهات المغرضين. لذلك فهو يُعَدّ من أهمَّ وأوثق الكتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع على قلتها وندرتها. وقد تتبَّع فيه مؤلِّفه الشيخ الأعظمي كثيراً من الدراسات الاستشراقية حول السنة النبوية والتأريخ الإسلامي، وردَّ على مزاعم ومفتريات المستشرقين في السُّنّة النبوية.

وقسَّم الشيخُ محتويات هذا الكتاب إلى قسمين وثلاثة ملاحق كالتالي:

القسم الأول: الذي جعله في تسعة أبواب تالية:

الباب الأول: أبرز فيه مكانةَ السُّنّة النبوية في الإسلام، وأثبت أنه لا غنى للمسلم عنها في شيء من شؤون حياته الدنيوية والأخروية.

---

[١] نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص١٩٧.

[٢] النووي، المجموع شرح المهذب، ج١، ص٥٦.

والباب الثاني: صوَّر فيه بإيجازٍ النشاطَ التعليميَّ في الجزيرة العربية في العصر الجاهلي وصدر الإسلام.

والباب الثالث: ناقش فيه حول منع النبيِّ ﷺ كتابةَ الأحاديث النبوية ثم إذنه بها، وأثبت بالأدلة القوية أنَّ منعه ﷺ للكتابة كان في حالة كتابته مع القرآن، أو الحديث المنسوخ.

والباب الرابع: تحدَّث فيه عن كتابات الصحابة ﷺ للأحاديث النبوية، وكذلك عن الكتابات عنهم على أيدي التابعين، وكتابات التابعين وأتباع التابعين عن التابعين أنفسهم. ولم يذكر مَن كان يكتب الأحاديثَ في جيل أتباع التابعين الذين وُلدوا بعد السنة العاشرة والمئة من الهجرة، وبيَّن عذرَه في ذلك بقوله: "إذا الهدف من دراسة هذا الباب هو معرفة كيفية انتقال الأحاديث إلى ظهور موطأ الإمام مالك – رحمه الله تعالى – على وجه التقريب، وكانت نتيجة هذا الباب هي الدلالة على وجود آلاف من الكتب كانت متداولةً في زمن أتباع التابعين"[١]. لا شَكّ أنَّ ما أكَّده الشيخ في هذا الباب باستفاضة عن كتابة الحديث في عصر النبي ﷺ فهو يُبطل ما زعمه بعض المستشرقين أمثال موريس بوكاي[٢] من أنه ليس هناك أية مجموعةٍ أحاديث قد ثبتت نصوصها في عصر النبيِّ ﷺ[٣].

والباب الخامس: بحث فيه تحمُّلَ العلم وكيفية تلقِّيه، والمنهجَ المتَّبع في دراسة الأحاديث النبوية في تلك الأيام، كما أنه ألقى في هذا الباب ضوءاً

---

[١] الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتارخ تدوينه، ج١، ص ن.

[٢] موريس بوكاي (١٩٢٠ – ١٩٩٨م): طبيب فرنسي نشأ مسيحياً كاثوليكياً. تعلَّم اللغة العربية في جامعة السوربون في معهد اللغات الشرقية وتضلَّع فيها. وكان الطبيب الشخصي للملك فيصل آل سعود ومع عمله في المملكة العربية السعودية. أسلم بعد دراسة عميقة للإسلام. وألَّف كتاب" التوراة والأناجيل والقران الكريم بمقياس العلم الحديث"، الذي ترجم لسبع عشرة لغة تقريبا منها العربية. توفي في باريس. انظر ترجمته الموسَّعة في "ويكي بيديا".

[٣] انظر: موريس بوكاي، دراسة الكتب المقدَّسة في ضوء المعارف الحديثة، ص١٥٢.

على اهتمام المسلمين وتفانيهم في سبيل خدمة العلم الشريف من ناحيةٍ، وعلى انتشار الكتب من ناحيةٍ أخرى.

والباب السادس: تحدَّث فيه عن الكتب من الناحية الشكلية، وكذلك المواد الكتابية، وسرقةِ المواد العلمية، وإضافةِ المواد العلمية بأقلام الآخرين في الكتب المؤلَّفة، ومسائل أخرى من هذا النوع.

والباب السابع: خصَّه بدراسة مشاكل الأسانيد وما يدور حولها من الشكوك والشبهات، مع تقويم نظام الإسناد من وجهة النظر العلمية، وأثبت في آخر هذا الباب بدلائل قوية أنَّ استعمال الأسانيد قد بدأت في وقت مبكّر من عهد النبي ﷺ.

والباب الثامن: بحث فيه مدى إمكانية الوثوق بكتب السنة النبوية.

أمّا الباب التاسع – الذي هو الأخير من أبواب هذا القسم – فخَصَّه بالتعريف بنسخة "سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ"، والتي حقَّقها الشيخُ.

أما القسم الثاني للكتاب: فعرَّف فيه الشيخُ بعضَ المخطوطات الحديثية التي انتخبها مِن أكثر من عشر مخطوطات، عاش أصحابها من نهاية القرن الأول إلى منتصف القرن الثاني على وجه التقريب، ثم اختار من بين تلك المخطوطات نسخةَ "سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ" ذلك الصحابي الجليل الذي لُقِّب بـ"راوية الإسلام" لكثرة ما رواه من الأحاديث الشريفة عن النبي ﷺ، ولأجل ذلك أصبح في العصر الأخير هدفاً للطعن والتشنيع ظلماً وزوراً. واستخدم الشيخُ لتحقيق هذه المخطوطةِ دواوينَ السنة المطبوعة والمخطوطة على السواء. أما النتيجة التي ظهرت بعد تحقيق تلك المخطوطة فهي كما قال: "أمَّا النتيجة فكانت مشجِّعةً للغاية، إذ يتكرَّر فيها ورودُ حديثٍ واحدٍ عشراتِ المرات بسبب كثرة الرواة مع تَبايُن أوطانهم وتَباعُدها، واختلافِ أعمارهم، وافتراقِ مَشارِبهم، بحيث يستحيل – عادةً – تواطؤهم على الكذب، الأمرُ الذي قدَّم دليلاً قوياً لا يستطيع أحدٌ المكابرةَ فيه على صحة منهج المحدِّثين وعلميته، وأوجد طمأنينةً عقليةً وقلبيةً لقبول دواوين السنة – بوجه عام – واعتبارها وثيقةً من أعلى درجات الوثائق في البحث عن مصادر السنة النبوية والتشريع الإسلامي"[1].

أمّا قِسم الملاحق فتتكوَّن من ثلاثة ملاحق كما تلي:

[1] الأعظمي، دراسات في السنة النبوية وتاريخ تدوينه، ص س.

الملحق الأول: وضَّح فيه الشيخ معاني بعض ألفاظ الأداء والتحمُّل مثل: "سمعت"، و"حدَّثنا"، و"أخبرنا"، و"عن"، وغيرها من الألفاظ، فقال: "إذ وجود هذه الألفاظ في الأسانيد كان سبباً لإيهام عدد من الباحثين بأن الأحاديث كانت تُنقَل شفهياً. وقد ثبت – بفضل الله تعالى – أن هذه الألفاظ كانت تُستعمَل في الإملاء والقراءة أيضاً سواء أكان ذلك من الذاكرة أو من الكتاب"[١].

وأمَّا الملحق الثاني فخصَّه الشيخُ للرَّدّ على تَساؤُل الكثيرين عن ضخامة أرقام الحديث النبوي، والتي بلغت في قول المحدِّثين سبعمئة ألف، الأمرُ الذي شجَّع المستشرقين، ودَفَعهم إلى إنكار الأحاديث النبوية بحجة عدم معقولية هذا العدد.

وأمَّا الملحق الثالث الأخير فتحدَّث فيه الشيخ عن إشكالات بعض المعاصرين، من تفشِّي الكذب في أوساط المحدِّثين حتى انكشمت الأحاديث الصحيحة بنسبة واحد من كل مئتين، لذلك لا يمكن إلى الركون إلى المجموعة الحديثية، وأنها من أحاديث رسول الله ﷺ، فأجاب الشيخ إجابة علميةً مقنعةً عن تلك الإشكالات، ثم لَخَّص سببَ تلك الإشكالات بقوله: "أنَّ ما ذهبوا إليه إنما هو لجهلهم بمعرفة منهج المحدِّثين لا غير"[٢].

لا شكَّ أنَّ الموضوعات التي تناولها الشيخ الأعظمي في أبواب القسم الأول وكذلك في الملاحق الثلاثة من آخر هذا الكتاب، فهي تحوي دراسةً عميقةً قيمةً لتأريخ تدوين الحديث النبوي، والتي تدلّ على مدى الجهد الذي بذله في إعدادها، وتُنبئ كذلك عن سعة اطِّلاعه على مصادر التاريخ الأصيلة، وطولِ ممارسته بها.

ولكنه مع ذلك للأسف، لم يَقدِر بعضُ الباحثين هذا الجهد العظيم حقَّ قَدْرِه، حيث نحله بعضهم إلى جهود مسبقة، وادَّعوا بأنَّ كتابَه هذا ما هو إلا مبنيٌّ على كتب أخرى في الموضوع، والتي سبق تأليفُها تأليفَ الشيخ الأعظمي!!!، ومنهم على سبيل المثال المؤرِّخ المحقِّق الدكتور بَشّار عَوّاد معروف، الذي تسرَّع في مقدمته لكتاب "تدوين الحديث" للعلامة مناظر أحسن الكيلاني، إلى انتقاد الشيخ الأعظمي بأنه بنى تأليفَه هذا على كتاب العلامة الكيلاني المذكور آنفاً، دون أن يذكره في مصادر كتابه، فقال: "وقد تبيَّن لي بما لا يقبل الشَّكَّ أنَّ

[١] الأعظمي، دراسات في السنة النبوية وتاريخ تدوينه، ص س

[٢] الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ص ع.

فكرة كتاب (دراسات في الحديث النبوي الشريف وتاريخ تدوينه)، وهي الرسالة التي نال بها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رتبةَ الدكتوراه من جامعة كمبردج سنة ١٩٦٦م، ثم نال من أجلها جائزةَ الملك فيصل العالمية سنة ١٩٨٠م، مقتبسة بتمامها من كتاب (تدوين الحديث) هذا. ومما يُؤسف عليه أن الدكتور الأعظمي لم يذكر شيئاً من ذلك، مع أنَّ الكتاب المذكور كان من بين مصادره حيث أشار إليه هنا وهناك، والحقُّ أن الفصل الذي كتبه الكيلاني في هذا الكتاب بعنوان (تدوين الحديث كتابةً) (ص٦٧ – ٨٤)؛ كان أصلَ هذه الفكرة التي نظَّمها الدكتور الأعظمي وجمع النصوصَ على أساسها، وهي فكرة مهمة وأصيلة"[١].

وهذا ما ذهب إليه الدكتور بشار في انتقاده للشيخ الأعظمي لا يُوجَد هناك شيء يؤيِّد ذلك، كما يتبيَّن ذلك بوضوح لكلّ من يقوم بالمقارنة بين ما كتبه الشيخ الكيلاني في كتابه المشار إليه، وبين ما كتبه الشيخ الأعظمي في كتابه هذا، فيظهر له لأول وهلة ما بينهما من بون شاسع واختلاف بيّن، من حيث العرض والدراسة لمواد الموضوع ومعلوماته.

وكتابُ الشيخ الأعظمي في الحقيقة عصارة مطالعاته الطويلة، ودراساته العميقة للفترة من عهد رسول الله ﷺ إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وكذلك فهو حصيلةُ اطِّلاعاته الواسعة على المخطوطات والأجزاء الحديثية التي ألَّفها أصحابها ما بين تلك الفترة، كما ذكر ذلك الشيخُ نفسُه في مقدمته للطبعة الإنكليزية لكتاب "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، حيث قال: "وكان من توفيق الله لي أني اكتشفتُ في دنيا المخطوطات الفسيحة المجهولة – للأسف – نُسَخاً حديثيةً ألَّفها العلماء في بداية القرن الثاني، منها نسخة سُهَيل بن أبي صالح، ونسخةُ عبيد الله بن عمرو وغيرهما. وقد أدَّى هذا الاكتشافُ إلى نتائج هامّة في دراسة الحديث. وقد عكفتُ على دراسة الفترة من عهد الرسول ﷺ إلى منتصف القرن الثاني على وجه التقريب؛ فوجدتُ بالبحث مراجع تُشير إلى آلاف من الكتب التي كانت متداولةً بين المحدِّثين، وأنَّ الأحاديث كانت تُدَوَّن في عصر النبوة نفسه، وأنَّ الصحابة ألَّفوا الكتب في الموضوعات العديدة. ثم بحثتُ في تدريس الحديث، وكيف كان استعمال الكتاب شائعاً في الدراسة، وطريقة الإملاء رائجة منذ عهد مبكّر...، وتطرّقتُ إلى مشكلة نسبة الكتب إلى المؤلِّفين، وكيف كان أسلوبهم...، وبعد ذلك انتقلتُ إلى الأسانيد وبدايتها، وإلى أي مدى

[١] انظر: بشار عواد معروف، في مقدمته لكتاب "تدوين الحديث" للشيخ مناظر أحسن الكيلاني، ص٧.

يمكن الاعتماد عليه..."[١]، ثم قال: "وقد كتبتُ هذا البحث باللغة الإنجليزية، وقدّمتُه إلى جامعة كمبردج في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٦٦م رسالةً لنيل الدكتوراه"[٢].

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٣٩٦هـ، ضِمن مطبوعات جامعة الرياض في المملكة العربية السعودية، ثم أُعيدت طباعته في المكتب الإسلامي ببيروت في مجلدين، في عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ثم صدرت له عدة طبعات من نفس دار النشر، لكن لم يُشر صاحبها – كعادته – إلى عدد تلك الطبعات.

٢ – كُتَّابُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

تناول الشيخ الأعظمي في هذا الكتاب التعريفَ بكُتَّاب النبيِّ ﷺ، الذين كتبوا عنه الأحاديث والرسائل بأنفسهم دون تكليفه – عليه الصَّلاة والسَّلام – لهم بذلك، أو أملاها ﷺ عليهم بنفسه. واستفاد الشيخ في تأليف هذا الكتاب من أعمال مَن سبقوه في ذلك من المؤلِّفين عبر الأزمنة، فلأن العناية بمكاتيب النبيِّ ﷺ قديمةٌ، يرجع في قِدمها إلى عهد الصحابة ﷺ، فقد اهتمَّ بها عمرو بن حزم الأنصاري (ت٥٣هـ)، وعبد الله بن عباس (ت٦٨هـ) والآخرون من الصحابة رضوان الله أجمعين، ثم أبو جعفر الدَّيْبُلِي الهندي (ت٣٢٣هـ) وابن طُوْلُون الدمشقي (ت٩٥٣هـ) وكثيرٌ غيرهم، وأخيراً الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي (ت١٤٢٣هـ) في كتابه القيّم "مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة".

كذلك العناية والاهتمام بكُتَّاب النبيِّ ﷺ موضوع قديم، فقد أشار إليهم، وكتب عنهم كثيرٌ من القدماء رحمهم الله تعالى، فهناك مَن أفرد كتباً خاصةً عنهم كسالم بن أبي الْجَعْد الكوفي (ت٩٧هـ)، وعمر بن شَبَّة البصري (ت٢٦٢هـ)، ومحمد بن سلامة القُضَاعي (ت٤٥٤هـ)، ومحمد بن علي بن أحمد حَدِيْدَة الأنصاري (ت٧٨٣هـ) وغيرهم.

وهناك بعض المؤلِّفين أيضاً أشاروا إلى كُتَّاب النبي ﷺ في ثنايا كتبهم، التي ألَّفوها عن سيرة رسول الله ﷺ كمحمد بن إسحاق بن يَسَار المدني (ت١٥١هـ)، وعبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي (ت٥٨١هـ)، وابن سيد الناس اليَعْمُري (ت٧٣٤هـ)، ويحيى بن أبي بكر العامري (ت٨٩٣هـ) وغيرهم.

وكذلك هناك مَن أورد ذكرهم ضِمن التواريخ المؤلَّفة للعالَم الإسلامي، كما فعل خليفةُ بن خَيَّاط العُصْفُري (ت٢٤٠هـ)، وأحمد بن إسحاق اليعقوبي (ت٢٩٢هـ)، ومحمد بن

---

١ M. M. A'zami, Studies in Early Hadith Literature, (Kuala Lampur: Islamic Book Trust, ٢٠٠٠), p ٦, ٧.

٢ M. M. A'zami, Studies in Early Hadith Literature, (Kuala Lampur: Islamic Book Trust, ٢٠٠٠), p ٦, ٧.

جرير الطَّبَري (ت٣١٠هـ)، وابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، وابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) وغيرهم.

وكذلك أشار إليهم أيضاً مَن ألَّف في تراجم الصحابة كابن عبد البَرِّ القرطبي (ت٤٦٣هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وآخرين.

وكلٌّ متأخِّرٍ من هؤلاء قد استفاد من عمل متقدِّمه، وأضاف اسماً جديداً في قائمة أولئك الكُتَّاب اطَّلع عليه من مصادر جديدة لم ينتبه إليه من سَبَقه، وكذلك حين تناول الشيخُ الأعظمي هذا الموضوعَ للدراسة والتعريف بهؤلاء الكُتَّاب؛ أضاف أربعةَ أسماءً جديدةً منهم لم يذكرها أحدٌ غيره قبل.

وقد قسَّم الشيخ محتويات هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام كالتالية:

القسم الأول: ذكر فيه فئةً مشهورةً من الكُتَّاب الذين كثرت عنهم الكتابةُ وتواترت كـ: عثمان بن عفَّان (ت٣٥هـ)، وعليّ بن أبي طالب (ت٤٠هـ)، وزَيْد بن ثابت (ت٤٥هـ)، وأُبَيّ بن كعب (ت٣٠هـ)، ومعاوية بن أبي سفيان (ت٦٠هـ) رضوان الله عليهم أجمعين.

والقسم الثاني: ذكر فيه الفئةَ التي ثبتت الكتابةُ عنهم، لكنها لم تضطلع بمهمة الكتابة كالفئة الأولى، مثل: أبي بكر الصِّدِّيق (ت١٣هـ)، وعمر بن الْخَطَّاب (ت٢٣هـ)، وأبي أيوب الأنصاري (ت٥٤هـ) وآخرين غيرهم، رضي الله عنهم أجمعين.

والقسم الثالث: ذكر فيه فئةً من الصحابة الذين لم يذكرهم أحدٌ ممن ألَّف في هذا الموضوع في عِداد كُتَّاب النبيِّ ﷺ، غيرُ الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي في كتابه "مجموعة الوثائق السياسية"، فجمع الشيخُ أسماءهم من هذا الكتاب كـ: جعفر بن أبي طالب (ت٨هـ)، والعباس بن عبد المطلب (ت٣٢هـ)، وعبد الله بن أبي بكر (ت١١هـ)، رضوان الله عليهم أجمعين.

وترجم الشيخُ لهؤلاء الكُتّاب باختصار دون توسُّع، وعذرُه في ذلك كما قال: "لأنَّ هذا المختصر لا يحتمل ذلك، وخاصةً هناك شخصيات كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وخالد وغيرهم كُتبت عنهم المجلَّدات، والحديثُ عنهم لن ينتهي، ويُكتب عنهم – بإذن الله تعالى – إلى يوم القيامة؛ لذلك كان لا بُدَّ من الاختصار الشديد..."[1].

[1] محمد مصطفى الأعظمي، كتاب النبي ﷺ، ص٥.

أمَّا ترتيب تراجم الكتاب فرتَّبها الشيخُ على الحروف الأبجدية دون أن يُراعي فيها الفضلَ والمنقبةَ.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة عام ١٣٩٤هـ /١٩٧٤م، في المكتب الإسلامي ببيروت، وهو يقع في (١٢١) صفحةً من الحجم المتوسط، ثم صدرت له الطبعة الثانية من نفس الدار، عام ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م.

٣ – منهج النقد عند المحدِّثين: نشأته وتاريخه:

بما أنَّ الحديث النبوي مصدرٌ ثانٍ لتشريع دين الإسلام، لذلك لا بُدَّ أن يكون هذا المصدرُ نقياً من شوائب الشَّكّ والرِّيْبة، ولا تأتي النقاوة في ذلك إلا بالفحص عن النَّقَلة والبحث عن أحوالهم، ليُؤخَذ بكلام الصادقين، ويُعمَل به، ويُرمَى كلامُ الكاذبين ويُدفَن، أو يُروَى فيُبَيَّن ويشهر به[١]، لذلك قال الإمام مسلم (ت٢٦١هـ) رحمه الله تعالى: "فإذا كان الراوي لها ليس بمَعْدِنٍ للصِّدْق والأمانة، ثم أقدَمَ على الرواية عنه مَن قد عَرَفه و لم يبيِّن ما فيه لغيره، ممن جَهِلَ معرفتَه؛ كان آثماً بفعله ذلك، غاشّاً لعوامّ المسلمين"[٢].

لذلك نهض المحدِّثون ليُوجِدوا لأنفسهم منهجاً علمياً رصيناً لنقد الأحاديث النبوية، فهو منهجٌ دقيقٌ من ناحيةٍ، وعمليٌ من ناحيةٍ أخرى، و لم يكن مجرَّدَ منهج على الورق بعيدٌ عن واقع الحياة العملية، بل هو صالحٌ لتطبيقه في كل وقت، وكانوا في انتقاداتهم وفحوصهم سبقوا المؤرِّخين شوطاً طويلاً، و لم يلحق بهم منهج البحث التاريخي حتى الآن رغم مختلف الادِّعات والمحاولات، كما أكَّد ذلك المؤرِّخ المسيحي الدكتور أسد رُسْتُم[٣] في كتابه النفيس "مصطلح التاريخ"[١].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه، ص٥، ٦.

[٢] مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح، ص١٩.

[٣] هو أسد جبرائيل رستم مجاعص (١٨٧٩ – ١٩٦٥م): مؤرخ لبناني شهير. وُلد في قرية "الشوير" اللبنانية في أسرة مسيحية متدينة. تخرَّج في الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩١٢م، ونال شهادةَ البكالوريوس في العلوم، واستكمل دراسته في التاريخ، حتى نال لقب أستاذ في التاريخ سنة ١٩١٩م. ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونال درجة الدكتوراه في التاريخ الشرقي من جامعة شيكاغو، وعمل أستاذاً للتاريخ في كلية الآداب بالجامعة الأمريكية. توفي في بيروت. له مؤلفات قيمة تتميَّز بمنهجيته الموضوعية، وريادته في إرساء منهج البحث التاريخي، وتخلصه من الطائفية الضيقة إلى آفاق أرحب من الاعتدال والإنصاف. ومن

ورغم أهمية منهج المحدِّثين أولئك في نقدهم للأحاديث، لم يَمُسّها أحدٌ بالدراسة والتعريف عنه[٢]، فلم يكن كتابٌ يتناول بدراسة جادّة، وتعريف دقيق، بمنهج النقد عند المحدِّثين نشأةً وتاريخاً حتى وفَّق الله تعالى الشيخَ الأعظمي بتأليف كتابٍ في هذا الموضوع الجليل، والذي أسماه: "منهج النقد عند المحدِّثين: نشأته وتاريخه"، الذي كان بدايةَ خطوةٍ في سبيل تفهُّم المنهج المتبع لدى المحدِّثين الأوائل في نقد الحديث.

قسَّم الشيخ موضوعات هذا الكتاب في سبعة أبواب، تسبقها مقدمة علمية ضافية تحدَّث فيه عن أهمية الموضوع، وأما موضوعات الأبواب فهي كما تلي:

الباب الأول: تحدَّث فيه عن النقد ومفهومه وتاريخه.

والباب الثاني والثالث خصَّصهما للتحدُّث عن "العدالة" و"الضبط" لكون منهج النقد عند المحدِّثين يشتمل على البحث والتنقيب في الراوي من هاتين الزاويتين، حيث يُعرَف من أولهما: مدى تديُّن الراوي، ومن الثاني: مدى تحصيله للعلم.

والباب الرابع: تحدَّث فيه عن استعمال العقل في نقد الأحاديث، وألقى فيه ضوءاً كافياً على مكانة العقل عند المحدِّثين في نقد الأحاديث النبوية.

أشهرها: "مصطلح التاريخ"، الذى أبدى فيه آراءه أنه لا بد من تحكيم قواعد علوم الجرح والتعديل وعلوم الحديث التي وضعها العلماء المسلمون في الروايات التاريخية لكي يتسنَّى لنا معرفة ما هو صحيح ثابت من الروايات مما ليس بصحيح وثابت. (انظر لترجمته: سعود ضاهر وآخرون، مؤرخون أعلام من لبنان).

[١] انظر: أسد رستم، مصطلح التاريخ، ٧١، ٩٧.

[٢] أمَّا ما كتب عنه فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه الذي سمَّاه "منهجَ النقد في علوم الحديث" فليس هو منهج النقد عند المحدِّثين الأوائل، بل هو منهجُ المتأخّرين من المحدِّثين، الذي هو الواقع نتيجة النقد عند المتقدّمين، وقد ناقشه الشيخ الأعظمي في مقدمته لهذا الكتاب. لكن هذا الكتاب يجدر بالتنويه به من ناحية أخرى، فإنَّ مؤلِّفه إن لم يتناول في طياته موضوعَ منهج النقد عند المحدِّثين بكامله، لكنه امتاز بمميزات كثيرة، منها أنَّ مؤلِّفه في ممارسته الطويلة في تدريس علوم الحديث واشتغاله بها تأليفاً وتحقيقاً، استطاع أن يصوغ علومَ الحديث في كتابه المذكور نظريةً علميةً كاملةً تُبرِز كمالَ هذه العلوم ودِقّتَها، كما أن كتابه امتاز كذلك بحُسْن التقسيم والتفصيل، ودِقّة التحرير للأقوال والآراء التي كَثُرَتْ فيها الخلافاتُ، بعُمْق الرّدِّ على بعض الآراء الاستشراقية التي لم تَقُمْ على أساسٍ علميٍّ سليمٍ.

والباب الخامس: خصَّه بالمقارنة بين منهجَي نقد الحديث والتاريخ إذْ كَثُر الكلامُ في الآونة الأخرى حول منهج النقد التاريخي، وما يُمكن أن يفيد منه المحدِّثون.

والباب السادس: ذكر فيه بعضَ الطُّعون الموجَّهة إلى منهج المحدِّثين، وخاصةً فيما يتصل بتعديلهم الصحابةَ كافةً، وردَّ على تلك الطعون في أسلوب علمي هادئ.

وأما الباب السابع الذي هو الأخير فتكلَّم فيه عن بعض المستشرقين، ومنهجِ نقدهم للحديث، وبيَّن أنَّ الجهود الاستشراقية في هذا المجال إنْ هي إلا إدِّعاءٌ وسوءُ فهمٍ وسوء قصدٍ[1].

وفي آخر هذا الكتاب، ألحق الشيخُ تحقيقَه لكتاب "مختصر التمييز" للإمام مسلم بن الحجَّاج القشيري (ت٢٦١هـ)، والذي سأتحدَّث عنه في المطلب القادم ضِمْن التعريف بتحقيقاته لكتب الحديث النبوي.

وقد صدر هذا الكتاب " لأول مرة من الرياض في عام ١٣٩٥هـ، ثم من مكتبة الكوثر بالرياض، في عام ١٤١٠هـ، مع بعض الإضافات المفيدة والتعديلات المهمة للمؤلِّف.

٤ – المحدِّثون من اليَمَامة إلى ٢٥٠ الهجري تقريباً:

تُعتبَر "اليمامة[2]" من أهمّ مناطق الواحات التي تقع في وسط نجد بالمملكة العربية السعودية، تحيط بها الرمال من جميع جهاتها، وكانت لها عدة أسماء تُعرَف بها قديماً مثل: "جَوّا" و"العَرُوض" و"القُرَيَّة". واختلف الجغرافيون والمؤرِّخون في تحديد "اليمامة"، فيرى بعضهم أنَّ نجداً كله من اليمامة، بينما توسَّع بعضهم فشمل في تحديدها جزءاً من اليمن، وجزءاً من الحجاز، وجزءاً من البحرين والعراق والشَّام.

وتستحقّ "اليمامة" أن يكون عدادها في تلك الحواضرة الدينية والسياسية والتجارية القديمة التي كانت تشمل مُدُناً عريقةً في البلدان الإسلامية، والتي تحوّلت إلى منارات للعلم،

---

[1] انظر مقدمة الكتاب، ص٥، ١٢.

[2] سُمِّيت نسبةً للزرقاء بنت سهم بن طلسم ذات اليمامة التي اشتهرت بحِدّة البصر، ولتسميتها بهذا الاسم قصة معروفة، هي أنه مرَّ بها سربٌ من حمام سريع، فأتبعته نظرَها وعَدَّتْه واحدةً واحدةً فأحصته تسعاً وتسعين حمامةً، ولما جاؤوا الثمد – وهو موضع الماء الذي ورده الحمام – عَدُّوه فوجدوه كما زعمت. (انظر: الموسوعة العربية العالمية، ج٢٨، ص٣٢٥، ٣٢٦).

يؤمّها الطلاب، ويضربون إليها أكباد الإبل، لينهلوا من معينها الصافي الذي يقبس من مشكاة النبوة، إلا أنها ظلّت مغمورةً في التاريخ بمعزل عن الذكر، مع أنها كانت تحتضن قديماً الكثيرين من أئمة الحديث وحُفّاظه، أمثال: الإمام الحافظ الحجة أبي نصر يحيى بن أبي كثير الطّائي (ت١٣٢هـ)، الذي انتهى إليه الإسناد، وهو الذي قال فيه الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "نظرتُ فإذا الإسناد يدور على سِتّة، فلأهل المدينةِ ابنُ شهاب، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرةِ قتادةُ بن دعامة السَّدُوسي، ويحيى بن أبي كثير باليمامة، ولأهل الكوفة أبو إسحاق وسليمان بن مهران. ثم صار علمُ هؤلاء السِّتّة إلى أصحاب الأصناف ممن صَنَّف"، وقال فيه الإمام أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ): "انتهى الإسناد إلى ستة نفر...، ومن اليمامة يحيى بن أبي كثير"[١].

فهكذا كانت اليمامة إحدى دعائم السنة النبوية من الناحية العلمية، حتى وُصف أحدُ علمائها بأنه أحد الستة الذين يدور عليهم الإسناد.

وبعد يحيى بن أبي كثير فقد نبغ في اليمامة محدِّثون كبار أمثال: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار (ت١٥٩هـ)، وسِمَاك بن الوليد الحنفي اليمامي، واياس بن صبيح الحنفي، وغيرهم.

كما كانت "اليمامة" محطَّ رحال بعض الحفاظ والمحدِّثين أيضاً في القرن الثاني الهجري، فقد رحل إليها أمثال: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ)، ومَعْمَر بن راشد (ت١٥٣هـ)، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت٢٢٨هـ)، وإسحاق بن أبي إسرائيل (ت٢٤٦هـ)، وغيرهم من أئمة الحديث وحفاظه ليسمعوا الحديث من محدِّثي اليمامة لا سيما مُسنِدها الإمام يحيى بن أبي كثير الطائي.

ومع ذلك مما يدعونا إلى التعجُّب والاستغراب أنَّ هذه المنطقة التاريخية لم تكن موضعَ عناية العلماء والباحثين، فلا نكاد نجدهم يتحدَّثون عن مكانتها العلمية في الحديث النبوي في كتاباتهم وأبحاثهم؛ ولعلَّ ذلك ما حفز الشيخَ مصطفى الأعظمي إلى دراسة تاريخ هذه المنطقة، والتي قام بها بمنظار الباحث في مجال الدراسات الحديثية، ليُبرز ما كانت لها من مكانة علمية عند علماء الحديث قديماً. فذكر الشيخ عن أهمية هذه المنطقة ومكانته العلمية في تاريخ الحديث النبوي أنَّ المحدِّثين من اليمامة كانوا يمثِّلون أكثر من واحد بالمئة من مجموع رواة

[١] علي بن المديني، العلل، ص٣٨.

الكتب العشرة، وقال: "وهذه النسبة ليست بضئيلة إذا نظرنا إلى الموقع الجغرافي في المنطقة". كما ذكر الشيخُ في ضوء دراسته لأكثر من مئة وثلاثين رجلاً من محدِّثي اليمامة – فيهم الثقات والضعفاء والمتروكون – إنه لا يوجد بينهم من اتُّهم بأية بدعة، كالاعتزال والإرجاء والقدر وما شابه ذلك.

فالكتاب يُعتبَر دارسةً حديثيةً قيمةً عن منطقة "اليمامة"، فهي تُفصِح لنا عما كانت تتمتَّع به من مكانة وأهمية في تاريخ الحديث النبوي، ويعرِّفنا بعدد كبير من رواة الحديث النبوي المنتسبين إليها.

طُبع هذا الكتاب في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٩٩٤م، وهو يشتمل على (٢٦٣) صفحة.

٥ – دراسات منهجية في علم الحديث: (Studies in Hadith Methodology and Literature)

تُعَدّ اللغة الإنكليزية من أكثر لغات الغرب التي تَمَّ فيها تأليفُ عددٍ هائلٍ من الكتب التي تتناول الموضوعات الإسلامية والعلوم الشرعية والفنون الشرقية، وبالرغم من ذلك لم يكن في هذه اللغة كتابٌ يعرِّف لناطقيها "علمَ الحديث أو مصطلحه" في أسلوب علمي رصين إلى أنْ ألَّف الشيخ مصطفى الأعظمي هذا الكتاب الذي الباحثُ بصدد الحديث عنه، والذي يُعتبَر من أوائل الكتب التي أُلِّفت في تعريف هذا العلم بالإنكليزية على طريقة أكاديمية رصينة، وأسلوب علمي رفيع.

لقد راعى الشيخُ الأعظمي في تأليف هذا الكتاب مراعاةً خاصةً لمستوى الذين لم تُتَح لهم فرصة قراءة هذا العلم في لغتها الأُمّ، فجعل أسلوبَه في عرض المعلومات في غاية السهولة والبساطة، وحاول أن يُزيل تلك الشبهات التي أثارها المستشرقون في تدوين الحديث النبوي وحجيته في أسلوب علمي جميل. أما محتويات الكتاب فوزَّعه الشيخ في قسمين، أولهما في بيان أهمية الحديث كمصدر ثان للتشريع، ثم في تعريف ألفاظ وصِيَغ التحمُّل والأداء، ثم في تعريف أهمّ مصطلحات الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والموضوع. وعرَّف في القسم الثاني بأمهات كتب الرواية، مع بيان مزايا كل منها.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في "أمريكن ترست ببليكيشنس"، في الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧م، ثم توالت طبعاته هناك. كما صدرت له طبعة في ماليزيا عن "إسلامك بك ترست" في كوالالمبور، في عام ٢٠٠٢م، وهو يحتوي على (١٥٥) صفحة.

٦ – أصول الفقه المحمَّدي للمستشرق "شاخت": دراسة نقدية:

كما أسلفتُ في المبحث السابق أنَّ المستشرق "شاخت" ألَّف كتاباً سَمّاه Origins of (The Muhammadan Jurisprudence) (أصول الفقه المحمدي)، وادَّعى فيه أنَّ معظم الأحاديث النبوية تَمَّ وضعها مع نهاية القرن الثاني الهجري، وشكَّك بصحة عدد كبير من الأحاديث النبوية بزعمٍ منه أنها وُضعت لدعم حِجَج وآراء الفقهاء في ذلك الوقت. كما أنه افترى على الإمام الشافعي أنه لعب دوراً محورياً في ذلك؛ لأنه كان في مواجهة "أهل الرأي" من جهةٍ و"أهل الحديث" من جهة ثانية. ثم وصل هذا المستشرق بآرائه السخيفة السطحية في السُّنّة النبوية إلى نتيجة خلاصتها أنَّه لا يمكن الحكم بصحة أي حديث من أحاديث الأحكام المروية بالسند إلى رسول الله ﷺ، ومجموع الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ ما هي في واقع الأمر إلا نتاج تزييف ديني واسع النطاق، وعليه فإن علماء المسلمين من فقهاء ومحدِّثين – من وجهة نظره الفاسدة – إنما هم مجموعة من الكذَّابين.

وقد نال كتابُ "شاخت" قبولاً واسعاً عند المستشرقين، وأقبلوا عليه تدريساً في الجامعات الغربية، واقتباساً منه في دراساتهم وكتاباتهم، ومضت سنوات على ظهور هذا الكتاب ولم يؤلِّف أحدٌ من علماء المسلمين كتاباً يردّ على "شاخت" في آرائه الباطلة تلك، الأمرُ الذي دفع الشيخَ الأعظمي إلى تأليف هذا الكتاب بالإنكليزية، والذي سَمّاه:

(On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence)

فقد استعرض فيه الشيخُ جميعَ آراء "شاخت"، وردّ على كل منها ردّاً علمياً قوياً في ضوء الأدلة القاطعة والحجج الساطعة.

صدرت لهذا الكتاب عدة طبعات في نيويارك في عام ١٩٨٥م، وفي بريطانية في عام ١٩٩٦م، وهو يُدرَّس في بعض الجامعات. كما أنه تُرجم إلى اللغة التركية في عام ١٩٩٦م، وكذلك قام بترجمته إلى العربية الدكتور عبد الحكيم المطرودي[1]، لكنه لم يُطبَع بعد.

وهذا ما عثرتُ عليه من كتب الشيخ مصطفى الأعظمي بالعربية والإنكليزية، والتي تتناول موضوعاتٍ قيمةً في الدراسات الحديثية، والكثير منها لم يسبقه أحد إلى تأليفه، وهذا ما يعطي لكتبه صفة الريادة بلا شكّ.

[1] الأستاذ في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن.

المطلب الثاني: دراسة وتعريف لتحقيقاته لكتب الحديث:

قيل في تعريف "التحقيق": إنه بذلُ عنايةٍ خاصّةٍ بالمخطوطات حتى يُمكِن التثبُّت من استيفائها لشرائط معيَّنة، فالكتابُ المحقَّق هو الذي صحَّ عنوانُه، واسمُ مؤلِّفه، ونسبةُ الكتاب إليه، وكان متنُه أقربَ ما يكون إلى الصورة التي تركها المؤلِّف[١].

ويمكن أيضاً أن نقول في تعريف "التحقيق": إنه إخراجُ الكتاب على أُسُسٍ صحيحةٍ مُحكَمةٍ من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلِّفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف، والخطأ والنقص والزيادة. أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلِّف، أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فُقدت نسخة المؤلِّف[٢].

والمتأمِّلُ في الكتب التي قام الشيخ محمد مصطفى الأعظمي بتحقيقها؛ يجد أنه قد التزم في ذلك بتلك الشروط أشدَّ الالتزام، ما جعل أعمالَه في هذا المجال مميَّزةً وموثَّقةً لدى المشتغلين بالحديث النبوي دراسةً وتدريساً، وتأليفاً وبحثاً، كما يُلاحَظ ذلك مما يأتي في هذا المطلب من تعريفٍ ودراسةٍ لتحقيقاته لمخطوطات بعض نوادر كتب الحديث.

١ – الموطأ للإمام مالك:

يُعَدّ "الموطأ" مِن أصحّ الكتب في الحديث المسنَد في زمانه، ومؤلِّفُه إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، الذي أوّل مَن صنَّف في الحديث بالمدينة المنوَّرة، ورتَّبه على الأبواب، وتوخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، وساقَ فيه الكثيرَ من المراسيل وأقوال الصحابة والتابعين، وآراءَه الفقهية في العديد من المسائل، ورتَّبه على ترتيب كتب الفقه المعروفة، وله في ذلك فضلُ المتقدِّم حيث أصبحت هذه الكتب والأبواب معروفةً في المؤلَّفات التي جاءت بعده. ثم سَمَّى – رحمه الله تعالى – كتابَه بـ"الموطّأ"، لكون كبار فقهاء المدينة قد واطؤوه عليه[٣]، فأصبح هذا الكتابُ جامعاً لكثير من الأحاديث الصحيحة، والأحكام والفتاوى التي أُثرت عن فقهاء المدينة، وفي مقدمتهم فتاوى وأعمال الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ.

---

[١] عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٢.

[٢] أكرم ضياء العمري، مناهج البحث وتحقيق التراث، ط١، ص٢٦.

[٣] أي: وافقوا عليه.

وقد نال هذا الكتابُ شهرةً عظيمةً ومَنْزلةً رفيعةً بين أهل العلم على مدى العصور وفي كثير من أنحاء العالَم الإسلامي، ولا سيما في شمال إفريقيا ومصر، فلم يُعتَن بكتاب من كتب الحديث والعِلم اعتناء العلماء بالموطأ، فشرحوه، ورُبّما بلغت شروحه المئة أو زادت عليها، كما شرحوا غريبَه، وألَّفوا في رجاله، ومسنَد أحاديثه وشواهده، وأطراف أحاديثه، ووصلِ مراسيله، والجمعِ بين رواياته، وبيانِ الاختلاف في المؤطَّات، الذي حَدَث فيه بسبب تعدُّد الآخذين هذا الكتابَ عن صاحبه الإمام مالك في مُدَدٍ مختلفة طويلة الأمد[1].

كما خُدم هذا الكتاب من ناحية التحقيق أيضاً لمخطوطاته العديدة التي تشتمل على روايات مختلفة له، ومنها هذا التحقيقُ الذي قام به الشيخ محمد مصطفى الأعظمي الذي الباحثُ في صدد الحديث عنه.

لقد اختار الشيخ الأعظمي لتحقيق هذا الكتابِ روايةَ الإمام أبي محمد يحيى بن يحيى بن كثير اللَّيْثي (ت٢٣٤هـ)، والتي تُعتبَر من أشهر روايات الموطأ، أخذها عنه أهلُ المشرق والمغرب، وقد جمع الشيخ لأجل هذا الغرض ستةَ نُسَخٍ لمخطوطات هذه الرواية، وهذا وصف وجيز لكل منها:

- المخطوطة الأولى، ومقرُّها "الخزانة العامة بالرباط في المغرب"، (٨٠٧ ج)، والتي تشتمل على (٣٥٦) صفحةً، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً، وكتابةُ هذه المخطوطة واضحة على وجه العموم، وأسلوبها مغربي. وهي تشتمل على رواية ابن عبد البرَّ القرطبي (ت٤٦٣هـ)، وأبي المطرِّف عبد الرحمن بن فُطَيس القرطبي (ت٤٠٢هـ)، وأبي عمر أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيّ (ت٤٢٩هـ)، وأبي علي الحسين بن محمد الْجَيَّاني (ت٤٩٨هـ)، وسليمان بن خلف أبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، والقاضي عيسى بن سهل الأسدي الْجَيّاني (ت٤٨٦هـ)، والقاضي أبي عبد الله محمد بن علي المعروف بابن حمدين (ت٥٠٨هـ)، وأبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت٣٩٢هـ)، وغيرهم[2].

[1] انظر: بشار عواد معروف في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني"، ص٣٣، ٣٤.
[2] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٢٠، ٣٢٨.

- والمخطوطة الثانية من "مكتبة صائب سنجر بأنقرة"، رقمها (٣٠٠١)، والتي تشتمل على (٢٠٧) أوراق، وهي كاملة، وهي في حالة جيدة، في كل صفحة (٢٨) سطراً. ومن ميزات هذه المخطوطة أنها نسخة وحيدة للموطأ تشتمل على سماعات كبار المحدِّثين مثل: عبد الله بن عبد الرحمن العثماني الدّيباجي المعروف بابن أبي اليابس (ت٥٧٢هـ)، وحمزة الحسيني (ت٧٦٥هـ) صاحب"التذكرة في معرفة رجال الكتب العشرة"، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وعلي بن مسعود بن نفيس الموصلي (ت٧٠٤هـ)، وغيرهم[١].
- والمخطوطة الثالثة من "الأوقاف بالمملكة المغربية"، ورقمها (٣٤٧)، ومقرُّها الخزانة العامة بالرباط. وهي تشتمل على (٣١٩) صفحة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً، وخطُّها مغربي واضح القراءة، ناسخها العالم الشهير أبو الحسن شُرَيْح بن محمد بن شريح الرُّعَيني الإشبيلي (ت٥٣٩هـ) الذي نسخها لابنه محمد، وقُرئت هذه المخطوطة على شريح في سنة ٥٢٨هـ[٢].
- والمخطوطة الرابعة من "المكتبة الوطنية بباريس" ورقمها (٢٤٨٥)، وليس فيها تاريخ النَّسْخ، ولا اسم الناسخ، ولكن فيها سماع يحيى بن عيسى بن محمد الأنصاري[٣].
- والمخطوطة الخامسة، مصدرها "مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض"، وهي ناقصة، ومكتوبة بخط مغربي، نُسخت في سنة ٣٩١هـ، وهي تحتوي على بعض السماعات[٤].
- والمخطوطة السادسة مقرُّها "مكتبة جستربيتي بدبلن"، وهي كذلك ناقصة، وتشتمل على (١١٢) ورقة[٥].

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٢٩، ٣٣٠.

[٢] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٣٨.

[٣] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٤٧.

[٤] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٤٨.

[٥] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٥٠.

وقد جمع الشيخ الأعظمي هذه المخطوطات السِّتّ لنُسَخ مختلفة لكتاب الموطأ، التي حصل عليها من مكتبات مختلفة في العالم، ثم اعتمد على المخطوطة الأولى، وجَعَلها المخطوطةَ الأُمّ لتحقيق الموطأ، وقابلها مع خمسة من النسخ المذكورة آنفاً.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

أما العمل الذي قام به الشيخ في تحقيق هذا الكتاب فيتبيَّن لنا من خلال ما يأتي:

- كتب في المجلَّد الأول من الكتاب دراسةً واسعةً عن الإمام مالك وكتابه الموطأ، والتي تشتمل على سبعة أبواب، وتقع في (٤٦٣) صفحة، ترجم في الباب الأول للإمام مالك ترجمةً جامعةً، تحدَّث فيها عن سيرته وحياته العلمية. ثم عرَّف في الباب الثاني "الموطأ"، وذكر بواعثَ تأليفه وتاريخَ تصنيفه. وساق في الباب الثالث أسماءَ تلاميذ الإمام مالك مرتّباً إياها على حروف الهجاء، ثم ترجم لبعضهم باختصار. وخَصَّ الباب الرابع برواة موطأ الإمام مالك، وأوجز الكلامَ في تراجمهم. ونقل في الباب الخامس بعضَ أقاويل الإمام مالك في وجوب الأخذ بالسُّنة النبوية، وعدمِ التأويل في آيات وأحاديث الصفات، وعدمِ الجدال في الدِّين، وفي منْزلة الصحابة، وفضائل المدينة، والسَّلام على النبي ﷺ، وغير ذلك. وتحدَّث في الباب السادس عن بعض القضايا المتعلّقة بموطأ الإمام مالك، وما أُثير حوله قديماً وحديثاً، مثل: تأليف الموطأ وتاريخه، وزمنِ إتمام الإمام مالك تأليف الموطأ، وكلامِ الأئمة في شأن الإمام مالك في تحقُّق تنبُّؤ الحديث في شخصه، والذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يُوْشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُوْنَ الْعِلْمَ فَلاَ يَجِدُوْنَ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِيْنَةِ»[1]. ثم أشار إلى تَلاعُب بعض رواة الموطأ في قراءته على الإمام مالك، وغيرها من القضايا. أما الباب السابع فخصَّ الشيخُ ببيان المنهج الذي اتَّبعه في تحقيق الموطأ. وختم المجلَّدَ الأول بملحقٍ مهمٍّ جداً، وهو يتعلَّق بالردّ على مزاعم الدكتور بَشّار عَوّاد معروف برواية الإمام مالك في موطئه الأحاديثَ بالمعنى دون الالتزام الكامل بالألفاظ.

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، برقم (٢٦٨٠)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

- وضع عناوينَ على كثير من الكتب الفرعية في هذا الكتاب، والتي لم تكن موجودةً في المخطوطات التي اعتمد عليها في التحقيق[١].
- رقَّم الكتابَ بكامله ترقيماً تسلسلياً، دون أن يعدل ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي (ت١٩٦٧م)، بإضافة أرقام جديدة لأقاويل الإمام مالك، فالكتابُ يشتمل على رقمَين، الرقم التسلسلي العام، وبعد العلامة / يظهر رقمُ الحديث النبوي المتسلسل.
- شرح الكلماتِ الواردةَ في "الموطأ" سواء أكانت في الأحاديث النبوية، أم في فتاوى الصحابة والتابعين أو مَن بعدهم، واستفاد في ذلك من "شرح الزرقاني على الموطأ للشيخ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزُّرْقاني (ت١١٢٢هـ)، وعزا إليه بالهامش في كل موضع أخذ منه.
- ذكر ما يتعلَّق باختلاف رواة الموطأ من إرسال وإسناد وحذف وإضافة في هوامش الكتاب، واستفاد في ذلك من "مسند الموطأ" للإمام عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري الغافقي (ت٣٨١هـ).
- خرَّج أحاديثَ الكتاب من أمهات كتب الرواية، واكتفى في ذلك بذكر أرقام الأحاديث فقط، دون الإشارة إلى الكتب والأبواب، والمجلد، والصفحة؛ وذلك خوفاً منه أن يزداد الكتاب حجماً.
- ذكر تراجمَ رجال الموطأ مع الفهارس في آخر الكتاب[٢]، كما وضع أيضاً في آخر الكتابِ الفهارسَ المتنوّعة، التي تشتمل على فهارس للآيات القرآنية، والأماكن والبلدان الوارد ذكرها في الموطأ، وللآراء الفقهية للصحابة والتابعين وغيرهم، وللآراء الفقهية للإمام مالك، ولألفاظ الموطأ. واستعمل الحاسوبَ في صناعة هذه الفهارس كلِّها.

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٥٢.

[٢] كما صنعه الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ) في شرحه "تنوير الحوالك شرح موطأ مالك" حيث ذكر تراجمَهم بآخره، واعتمد في ذلك على كتاب "التذكرة في معرفة رجال الكتب العشرة" للشيخ أبي المحاسن محمد بن العلوي الحسيني (ت٧٦٥هـ).

بعض أهمِّ خصائص هذا التحقيق:

- أوضح الشيخ الأعظمي تَلاعُبَ بعض الرواة في قرائتهم للموطأ، مُثبِتاً ذلك بالنقول الصحيحة عن الرواة الثقات.
- أحسن الرَّدَّ في مقدمته للكتاب على زعم الدكتور بَشّار عَوّاد معروف، بأنَّ الإمام مالك في "مُوَطَّئه" روى الحديثَ بالمعنى دون الالتزام الكامل بالألفاظ، فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني" ما نصُّه: "والحقّ أنَّ الموطأ من الأمثلة الواضحة على رواية الحديث بالمعنى، وعدمِ الالتزام الكامل بالألفاظ وتسلسلِها بين رواية وأخرى"[١]. ففنَّد الشيخُ الأعظميُّ هذا الزعمَ في غير ما موضع من مواضع هذا التحقيق، كما قام للرَّدّ على هذا الزعم بدراسة قيمة في آخر المجلد الأول، والتي عنونها: "بَشّار عَوّاد والإمام مالك"، وأجرى الشيخُ هذه الدراسةَ بين رواية يحيى بن يحيى اللَّيْثي وأبي مُصْعَب الزهري، لمعرفة مقدار الاتّفاق والاختلاف بين روايتَيهما، وقال عن حقيقة الاختلاف: "بمرور الزمن يحصل الاختلافُ في النُّسَخ جراء أخطاء النُّسّاخ، والدليلُ على ذلك أنَّ يحيى الليثي لم يسمع الموطأ من الإمام مالك إلا مرةً واحدةً، وقد فاته بعضُ الأبواب، وعلى هذا فإنه لا يمكن أنَّ أصله كان يشتمل على كلِّ هذه الاختلافات التي نجدها في موطأ يحيى بين رواية عبيد الله [بن يحيى اللَّيْثي]، و[محمد] بن وَضَّاح [القُرْطُبي]، و[محمد] بن فُطَيْس بن واصل [الغافِقي الأندلسي]، و[هشام بن أحمد] الوَقَّشِي [الطُّلَيْطلي]، و[عثمان بن محمد بن عثمان] التَّوْزَري وآخرين، إذن هذه الاختلافاتُ مصدرها الرواة المتأخِّرون، والنُّسّاخ، وليست من أصل رواية الإمام مالك"[٢]، كما ادَّعى الدكتور بَشّار عَوّاد معروف.

ولا شَكَّ أنَّ هذا التوضيح العلميّ المقنع من الشيخ الأعظمي في اختلاف نُسَخ الموطأ، ثم خلاصته اللطيفة في ذلك أنَّ الاختلافات مصدرها الرواة المتأخرّون والنُّسَّاخ وليست من أصل رواية الإمام مالك، يبعث الاطمئنانَ في قلوب قراء "الموطأ"، ويُزيل في صدورهم ما زعمه الدكتور بَشّار أنَّ الإمام مالك روى هذا الكتابَ بالمعنى دون الالتزام بالألفاظ، وهو زعمٌ خطيرٌ قد يدعو قارئَ الموطأ إلى الاستخفاف من أهميته بين كتب الرواية ودواوين السُّنّة.

---

[١] بشار عواد معروف في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني"، ص٣٦.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ"، ج١، ص٤٠٩، ٤١٠.

- أجاد في فهرسة الكتاب إجادةً كبيرةً وعظيمةً، بحيث يتفوَّق عمله فيها على التقييم، بحيث إنه خصَّص المجلَّدَ السابع والثامن من هذا الكتاب لفهرسة ألفاظه على الترتيب المعجمي، وسَمّاه: "المعجمَ المفهرس لألفاظ الإمام مالك"، واحترز فيه من ذكر بعض الكلمات في هذا المعجم لكثرة احتواء النصوص عليها مثل صِيَغ الأداء والتحمُّل: "قال"، و"حَدَّثنا"، و"أخبرنا"، و"سمعتُ"، و"عن"، وكذلك كلمات: "الرسول"، و"النبي"، وكذلك أيضاً حروف الجرّ والنصب، مثل: "إنَّ"، و"أنَّ"، و"إلى"، و"من" إلى آخرها. ورتَّب المشتقّات بدايةً بالفعل المجرَّد المبنى للمعلوم، ثم المضارع، ثم الأمر، ثم المزيد، ثم باقي المشتقات. واهتدى الشيخ الأعظمي في إعداد هذا المعجم بالأستاذ فؤاد عبد الباقي، مع فارق كبير أنه – رحمه الله تعالى – قام بالعمل يدوياً، وكان يُراجِع كلَّ كلمةٍ، بينما استعمل الشيخُ الحاسوبَ لهذا الغرض. لا شكَّ أن هذا العمل ييسِّر كثيراً على الباحثين للاهتداء إلى النصّ المطلوب بأقلّ وقتٍ ممكنٍ إذا كانوا يحفظون ولو كلمةً مفيدةً من كلمات نصوص أحاديث هذا الكتاب أو فتاواه.

طُبع هذا الكتاب في مؤسَّسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، بأبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، وهو يقع في ثماني مجلدات ضخام.

٢ – صحيح ابن خزيمة:

كان هناك عدد كبير من الأحاديث النبوية لم يتضمّنها الصحيحان، الأمرُ الذي حرَّك هِمَّةَ بعض الحفّاظ والمحدِّثين، ودفعهم إلى جمعها واستيعابها والتصنيف فيها، وكان مِن أبرز مَن فعل ذلك: الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري (ت٣١١هـ)، فقد صنَّف – رحمه الله تعالى – كتاباً سَمّاه "مختصَر المختصَر من المسنَد الصحيح عن النبي ﷺ"[١]، لكنه اشتهر على ألسنة الحفاظ والمحدِّثين على مرّ العصور باسم "صحيح ابن خزيمة"، نسبةً إلى صاحبه[٢].

[١] وبهذا الاسم طبع الدكتور ماهر الفحل تحقيقه لهذا الكتاب، ولكن كان ينبغي له أن يكتب بين القوسين الاسم المعروف الذي اشتهر به الكتاب.

[٢] وشأنُه في ذلك شأنُ الكتب التي اشتهرت بالنسبة إلى مؤلِّفيها، أكثر من اشتهاره بأسمائها، مثل: "صحيح البخاري" الذي سَمَّاه مؤلِّفه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بـ"الجامع المسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، ولكنه اشتهر منسوباً إلى مؤلِّفه، وكذلك "صحيح مسلم"، سَمّاه

يحتلُّ هذا الكتابُ موضعَ الصدارة بين الكتب الصحيحة بعد الصحيحين، وقد تكاثرت في إبراز مكانته وبيانِ أهميته أقوالُ الأئمة والحفاظ، ومنهم قولُ الحافظ ابن عَدِي الْجُرْجاني (ت٣٦٥هـ) رحمه الله تعالى، الذي قال: "صحيح ابن خزيمة الذي قرَّظه العلماء بقولهم (صحيح ابن خزيمة)؛ يكتب بماء الذَّهَب، فإنه أصَحُّ ما صُنِّف في الصحيح المجرَّد بعد الشَّيخَين: البخاري ومسلم"[١]، وجعلوه أعلى رتبةً من "صحيح ابن حبان" لشِدّة تحرِّي صاحبه ابن خزيمة.

كما يُعَدّ هذا الكتابُ من الكتب الجامعة بين السُّنّة وفقهها، فهو بذلك أقرَبُ شبهاً بكتاب شيخ صاحبه أمير المؤمنين في الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، فكما أنَّ البخاري أراد أن يجمع في كتابه بين الأحاديث الصحيحة، وبين استنباط المسائل الفقهية معاً، كذلك أراد تلميذه ابن خزيمة أن يكون كتابه جامعاً بين الأمرَين، فموضوعُ هذا الكتاب أساساً هو الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، كما هو واضحٌ جليٌّ من اسمه: "مختصر المختصر من المسنَد الصحيح عن النبي ﷺ"، فعنايةُ صاحبه موجَّهةٌ من حيث المبدأ إلى جمع الأحاديث الصحيحة، ولكنه مع ذلك أراد أن يُودِعه استنباطَ المسائل الفقهية من تلك الأحاديث، ونتيجةً لذلك فقد اشتمل الكتاب على بعض الأحاديث الضعيفة أيضاً، والتي أوردها المصنِّف لأسباب فقهية[٢].

لكن مما يدعونا إلى الأسف أنَّ هذا الكتاب لم يصلنا كاملاً، فالقدر الموجود الآن منه – والذي طُبع بتحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي – لا يمثِّل إلا قرابة رُبُع الكتاب، وكلُّه في العبادات، أما الباقي فقد فُقِد منذ زمن طويل، ونبَّه على ذلك علماء الحديث في مؤلَّفاتهم، منهم الحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت٩٠٢هـ) في "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، حيث قال رحمه الله تعالى: "إنَّ صحيح ابن خزيمة عُدِمَ أكثرُه"[٣].

مؤلِّفه "المسنَد الصحيح"، ولكنه اشتهر بـ"صحيح مسلم" منسوباً إلى مؤلِّفه، وكذلك "صحيح ابن حبان"، والذي سَمّاه مؤلِّفه: "المسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع"، وغيرها من الكتب التي اشتهرت بالنسبة إلى مؤلِّفيها أكثر من اشتهارها بأسمائها.

[١] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٣٣.

[٢] انظر: محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة، ص١٣٦، ١٣٩.

[٣] السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج١، ص٦١.

أما النسخة الخطية لهذا الكتاب، التي اعتمد عليها الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في تحقيقه للقسم المطبوع منه، فذكر في مقدّمته له أنه اعتمد في تحقيقه لهذا لكتاب على نسخة واحدة وحيدة، وأنها "فريدة في بابها...، و لم تظهر لنا نسخة ثانية من هذا الكتاب حتى الآن"[١]. وهذا ما جزم به الشيخ الأعظمي يبطل ما قاله الشيخ عبد الرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) في مقدمة كتابه "تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي" أنَّ نسخةً كاملةً من هذا الكتاب "موجودة في الخزانة الْجَرْمَنِيَّة (أي الألمانية)، لكن المجلَّد الأول منها ناقصٌ، والمجلَّدان الأخيران منها سالِمان عن النقص، وقد كتب الحافظ ابن حجر على هامشها أيضاً حواشٍ نافعة"[٢].

وهذا ما ذكره الشيخ المباركفوري أنَّ الحافظ ابن حجر كتب حواشٍ على تلك النسخة، فهو كذلك غير صحيح؛ لأن الحافظ – رحمه الله تعالى – لو كان قد اطَّلع على نسخة من هذا الكتاب كاملةً؛ لذكر هذا التفصيلَ في كتابه "المعجم المفهرس"، بل إنه صرَّح بأنه لم يطّلع إلا على القدر المسموع، وأن الباقي قد فُقِد[٣]. كما أنه لو عثر على النسخة كاملاً لعَدَّه في اسم كتابه "إتحاف الْمَهَرَة بالفوائد المبتكرة من أطراف العَشَرَة"، ولكنه لم يفعل ذلك؛ لأنه لم تقع كاملةً.

فالصواب: أنه لا تُوجَد لهذا الكتاب نُسَخٌ خطيةٌ في مكتبات العالم سِوى نسخةٍ واحدة، وهي أصلُ النسخة المطبوعة لهذا الكتاب بتحقيق الشيخ الأعظمي، ولذلك تعقَّب – حفظه الله تعالى – الشيخَ المباركفوري بقوله: "أما ما ذكره الأستاذ المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي من وجود نسخةٍ منه بمكتبات أوربا: فيبدو أنه كلام غير دقيق"[٤].

وقد وصلت إلينا هذه النسخة المطبوعة المحقَّقة برواية حفيد مصنِّف الكتاب الإمام أبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خُزَيمة السُّلَمي النيسابوري (ت٣٨٧هـ)، وبه تبدأ أسانيد أحاديث هذا الكتاب.

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه ل"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

[٢] عبد الرحمن المباركفوري، تحفة الأحودي شرح سنن الترمذي، ج١، ص٢٦٠.

[٣] انظر: ابن حجر العسقلاني، المعجم المؤسس، ج١، ص٤٢.

[٤] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه ل"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

عمله في تحقيق الكتاب:

رأى هذا الكتابُ نورَ الطباعة لأول مرةٍ حين ظهر بتحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي منذ أربعة عقود، بعد أنْ كان محبوساً في رفوف المكتبات قروناً عديدةً، ولطالما تَمنَّى رؤيتَه كبارُ العلماء والمحدِّثين حتى وقت قريب. أمّا العملُ الذي قام به الشيخ الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب فهو يتبيَّن لنا مما يأتي:

١) استهلَّه الشيخ بكلمة شكر وتقدير، ذكر فيها قصةَ عثوره على مخطوطة "صحيح ابن خزيمة" في تركيا، فقال: "كان ذلك عام ١٣٨١هـ عندما كُتب لي زيارة القطر الشقيق تركيا، وتمتّعت عيناي بمرأى عاصمة الخلافة إستنبول، وصحيحٌ أنه كان في ذهني وأنا أقصدها بل ومِن أبرز الدوافع لزيارتها أن أنقب في مكتبات هذه المدينة، وأكشف النقابَ عن الثمين والنادر من المخطوطات في الحديث...، وحَدَث ما لم أتوقَّعه، فحَبَاني الله – وله الفضلُ والْمِنّةُ – بعِدّة مخطوطات نادرة، من بينها هذه الجوهرة التي طالما افتقدها الكثير (صحيح ابن خزيمة)، ولا أعتقد أنَّ أحداً قد اطَّلع على هذا الكتاب، وصوَّره قبل تصويري، فلله الحمدُ أولاً وثانياً، إذ إليه يرجع الفضل والتوفيق"[١].

٢) كتب مقدّمةً طويلةً تقع في خمس وعشرين صفحة، ترجم فيها أولاً لابن خزيمة. ثم عرَّف صحيحَه مع بيان خصائصه ومزاياه بين كتب الحديث ودواوين السنة. ثم بيَّن منهجَه في تصنيف هذا الكتاب. ثم تحدَّث عن مَنْزلته العلمية. ثم تكلَّم عن شدة تحرِّي صاحبه في تصنيفه. ثم تعرَّج على ذِكر ما أُلِّف على "صحيح ابن خزيمة" من الكتب من المستخرَجات والأطراف، وكذلك ما أُلِّف عن رجاله.

ثم وصف المخطوطةَ التي اعتمد عليها في تحقيق هذا الكتاب، وقال: "هذه المخطوطة فريدة في بابها، وهي من محفوظات مكتبة أحمد الثالث باستنبول، ومسجَّلة تحت رقم (٣٤٨)، ولم تظهر لنا نسخة ثانية من هذا الكتاب حتى الآن". ثم قال: "تقع المخطوطة في إحدى وثلاثمئة ورقة، تختلف السطور في صفحاتها ما بين ٢٥ و٣١ سطراً"[٢].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٥.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

ثم أثبت صِحَّةَ نسبته إلى المؤلِّف، وقال: "لا يوجد في بداية المخطوطة ما يُشير إلى إسناد الكتاب إلى المؤلِّف، لكن الأسانيد تحرّرت في ثنايا الكتاب في مختلف الأمكنة"[١]، ثم ساق تلك الأسانيدَ، والتي تَثْبُت بها صحةُ نسبة هذا الكتاب إلى مؤلِّفه الإمام ابن خزيمة.

ثم بحث في صحة عنوان الكتاب فقال: "كُتب على ظهر الورقة الأولى: القطعة الموجودة من صحيح إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة"، وليس هناك تَطابُقٌ بين هذه التسمية وبين ما هو مذكور في بداية الكتاب: "مختصر المختصر من المسند الصحيح..."، وهنا يقف المرء حائراً، يا تُرى! هذا الكتاب هو فعلاً (صحيح ابن خزيمة) كما هو مكتوب على ظهر الورقة الأولى، أم كتاب آخر لابن خزيمة، إذ نجد النُّسّاخ أحياناً يخطئون في ذكر أسماء الكتب؟"، ثم ذكر ما يجزم لنا صحةَ عنوان الكتاب فقال: "وبما أنَّ ابن حجر ينقل كثيراً عن هذا الكتاب في كتابَيْه (فتح الباري)، و(التلخيص الحبير)، ويسمِّيه بـ (صحيح ابن خزيمة)، لذلك نكاد نجزم بصحة عنوان الكتاب[٢]".

ثم تكلَّم عن رواة هذا الكتابِ من مصنِّفه ابن خزيمة، وقال: "لا ندري بالتحقيق مَن الذين رووا هذا الكتاب مِن مؤلِّفه ابن خزيمة، ولكنه يبدو أنَّ هذا الكتاب قد انتشر برواية حفيده أبي طاهر محمد بن الفضل، وهو آخرُ مَن روى عن ابن خزيمة بنيسابور"[٣]. ثم عَدَّ أسماءَ من رووا هذا الكتاب عن أبي طاهر، فذكر منهم سِتَّةً وترجم لهم، وهم: أبو سعيد محمد بن عبد الرحمن الكَنْجَرُذي النيسابوري (ت٤٥٣هـ)، وأبو سعيد أحمد بن إبراهيم المقري النيسابوري المعروف بابن أبي شمس (ت٤٥٤هـ)، ومحمد بن محمد بن عيسى الوَرَّاق، وأبو المظفَّر سعيد بن منصور القشيري (ت٤٥٠هـ)، أبو عبد الله محمد بن يحيى بن يحيى الخوري الفارسي (ت٤٥٣هـ)، وأبو القاسم ابن أبي الفضل الغازي، وأبو عثمان إسماعيل بن عبد

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٤.

[٣] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٤، ٢٥.

الرحمن الصَّابوني (ت٤٤٩هـ) وهذا الأخيرُ هو الذي روى النسخةَ المحقَّقة لهذا الكتاب عن أبي طاهر.

ثم ذكر تاريخَ نُسَخ مخطوطة هذا الكتاب: أنه لم يتمكَّن من معرفة تاريخ النُّسَخ لضياع الأوراق الأخيرة منها، فقال: "يبدو بمراجعة أصل المخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول أنها نُسخت على الأغلب في نهاية القرن السادس، أو بداية السابع"[١].

ثم تحدَّث عن قيمة نسخة هذا الكتاب التي قام بتحقيقها فقال: "لضياع الأوراق من النهاية على الأغلب من البداية أيضاً؛ حُرمنا من سماعات المحدِّثين وتوقيعاتهم، بالرغم من هذا يمكن القول بأنَّ هذه النسخة قيمة جداً"؛ وذلك لأن المحدِّثين قد تداولوا هذه النسخة عرضاً ومقابلةً وقراءةً إلى القرن الثامن الهجري بدمشق[٢].

٣) اعتنى بترقيم أبواب الكتاب، وأحاديثها.

٤) اقتصر في تخريج الأحاديث على الشيء الضروري، دون التوسُّع في التخريج، فراجع الصحيحين قبل السُّنَن والمسانيد، فإذا وَجَد الحديثَ فيهما أو في أحدهما؛ اكتفى – على الأغلب – بالإشارة إلى مكان وجوده فيهما أو في أحدهما، وفي هذه الحالة قلّما بحث عن الحديث في مظانٍّ أخرى له. أما في حالة عدم وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما، راجع السُّنَنَ والمسانيدَ، وأحياناً اكتفى بذكر مصدر واحد من المصادر التي خرَّجْته.

٥) بيَّن على درجة أحاديث هذا الكتاب من حيث الصِّحّة والحسن والضعف قدر ما استطاع، وفي ذلك يقول في مقدمته: "حاولتُ أن أحكم على ابن خزيمة تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً إنْ لم يكن ذاك الحديثُ مخرَّجاً في الصحيحين، ثم أحببتُ أن أتأكَّد وأستوثق في حُكمي على الحديث، ولذلك طلبتُ من المحدِّث الكبير الأستاذ الشيخ ناصر الدين الألباني – حفظه الله – أن يُراجِع الكتابَ، وخاصةً تعليقاتي، فقبل فضيلته مشكوراً، وجزاه الله خيراً. فإذا خالفني الأستاذ ناصر الدين في التصحيح

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣١.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣١.

والتضعيف؛ أثبتُّ رأيَه، ثقةً مني به علماً وديناً، وللأمانة العلمية وُضِعَ كلامه بين قوسين مع ذكر كلمة (ناصر)، بالأخير ليمكن التمييز بين قولي وقوله.....، وفي التعليقات استعملتُ الرموز المتّبعة في كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) مع تعديل بسيط إذْ اخترتُ (حم) بدل (حل) للإشارة إلى مسند الإمام أحمد"[١].

٦) لم يعتن بتشكيل أحاديث الكتاب وضبطِ أسماء رواتها، كما فعل في تحقيقاته الأخرى لكتب الرواية.

وهذه من أبرز الجهود التي بذلها الشيخ الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب ثم مراجعته وتدقيقه، إلا أنه لم يخرج بالمستوى الذي يليق به، فقد كثرت في طبعته الأولى الأخطاء المطبعية والعلمية، والتي صدرت من المكتب الإسلامي في بيروت، في عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م، في أربع مجلدات، مع تعليقات للشيخ ناصر الدين الألباني. ولعلَّ عذر المحقِّق في وقوع تلك الأخطاء في تلك الطبعة؛ لوجوده وقتئذ بمكة المكرمة، والمراجِع (الشيخ الألباني) بالشَّام، والطابع ببيروت، وبينهم من المسافات ما بينهم.

لكن الشيخ قد قام بتصحيح تلك الأخطاء في الطبعة الثالثة للكتاب التي صدرت في عام ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، من المكتب الإسلامي نفسه، في مجلَّدين بدلاً عن أربع، كما يبدو من مقدّمته لها، حيث قال: "وتتميَّز طبعتنا هذه بتنضيد جديد لحروفها، وإعادة ترقيم أبوابها، وإضافةِ بعض التعليقات الموجَزة، وتصويبِ الإحالات، وما نَدَّ عنّا من كلمات عرفنا الصواب في غيرها، وبعمل الفهارس المتعدّدة لها؛ تيسيراً على القارئ الكريم"[٢].

وهذا يدلُّ على أنّ هذه الطبعة أصَحُّ من الطبقات السابقة.

ثم أعاد الشيخ الأعظمي طباعةَ هذا الكتاب في عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، في مجلَّد واحد، ولكن في مكتبة الأعظمي بالرياض، وليس في المكتب الإسلامي ببيروت. وتفرَّدت هذه الطبعة بمزايا خلت منها الطبعات السابقة، كما ذكرها الشيخ في مقدمة تحقيقه لهذه الطبعة، فقال: "وهذه الطبعة هي النشرةُ الثالثة للكتاب، قمتُ بمراجعته مع المخطوطة مرّةً أخرى، ملتزماً بما جاء في المخطوطة، واكتفيتُ فيها بما يأتي:

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣٢، ٣٣.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة، (طبعة ثالثة للمكتب الإسلامي)، ج١، ص٦.

- حذفتُ كافة التعليقات الواردة في الطبعات السابقة من حاشية الكتاب، سواء كانت هذه التعليقات مني، أو من الشيخ الألباني رحمه الله.
- استغنيتُ عن تخريج الأحاديث مكتفياً بذكر أرقامها من كتاب: (إتحاف الْمَهَرة بالفوائد المتبكرة من أطراف العَشَرة) للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، عقب كلِّ حديثٍ.
- احتفظتُ بالأرقام التسلسلية للأحاديث في النشرتَين السابقتين"[١].

هذا، ولا شكَّ، من محاسن هذه الطبعة: أنها مراجَعة ومصحَّحة، حسب ما ذكره الشيخ الأعظمي، ولكنها خلت عن تعليقات الشيخ الألباني التي أثنى عليها المحقِّقُ الأعظمي في مقدِّمة تحقيقه للطبعة الأولى، بقوله: أنها "رفعت قيمةَ الكتاب المعنوية، ويسَّرت سُبُلَ الاستفادة منه"[٢]، فيا تُرى! ما الذي دفعه إلى حذفها في هذه الطبعة؟ فالجوابُ عن ذلك قد يَكمُن فيما ذكره الدكتور محمود سعيد محمد ممدوح[٣] في تعلقةٍ له على كتابه "الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر الهجري" وهو يتحدَّث عن أثر أعمال الشيخ الألباني على المعاصرين، فقال: "ووُصف [أي الشيخ الألباني] بأنه محدِّث الشَّام، وأنه يستدرك على الحفّاظ، وقوله هو الفصلُ؛ فانْهال الكثيرون على كتبه ينقلون ويحتفون"[٤]، ثم قال في الهامش: "مِن هؤلاء: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في التعليق على صحيح ابن خزيمة، وبَشّار عَوّاد معروف في التعليق على جامع الترمذي، وحَمْدي السَّلَفي في التعليق على المعجم الكبير للطراني وغيره..."، ثم قال:

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة، (طبعة مكتبة الأعظمي)، ص٧.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه للطبعة الأولى، انظر: ج١، ص٦.

[٣] هو محمود بن سعيد بن محمد ممدوح المصري: (من مواليد عام ١٣٧٢هـ): الباحث المؤلف، وأحد علماء الحديث المنتمين إلى المدرسة الغُمَارية. أخذ الحديث النبوي عن جلة كبار علمائه. وحصل على العالمية من جامعة الأزهر ثم الدكتوراه من دار الحديث بالمغرب. عمل مدرِّساً في مدرسة دار العلوم الدينية بمكة المكرمة، ثم باحثاً في دار البحوث الإسلامية بدبي في الإمارات. ومن مؤلفاته: "الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر الهجري"، و"التعريف بأوهام من قسَّم السنن إلى صحيح وضعيف"، و"تشنيع الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع"، وغير ذلك. انظر لترجمته الموسعة: يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر ، ج٢، ص٢١٥٤، ٢١٥٧.

[٤] محمود سعيد محمد ممدوح، الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر، ص٢٦٢.

"وكلّمتُه [أي: الشيخ الأعظمي] حول الاستعانة بالألباني في التعليق على صحيح ابن خزيمة، فأبدى أسفَه العامّ، وقال: كنت مغروراً به، وأكَّد لي الدكتور سيف[1] هذا المعنى، فقلتُ للأعظمي: ولكن لا يكفي الكلام الشفاهي هذا، ولا بُدَّ من الكتابة..."[2].

وهذا ما ذكره الدكتور ممدوح، لعلَّه هو السبب الرئيس الذي حفز الشيخَ الأعظميَّ إلى حذف تعليقات المحدِّث الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى – في هذه الطبعة التي أشرف على إخراجها هو نفسُه.

٣ – سنن ابن ماجه.

يُعتبَر كتاب "السُّنَن" للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الرّبعي القزويني (ت٢٧٣هـ) من أهمِّ أمهات كتب الرواية، لذلك عَدَّه الأئمة من الأصول السِّتّة في الحديث. لقد نهج الإمامُ ابن ماجة في تصنيف هذا الكتاب منهجَ الإمام أبي داود والترمذي والنسائي في سُنَنهم، لذلك جاء منهجه في سننه يقارب منهجَ من سبقه في تصنيف السنن. فقد رتَّبه – رحمه الله تعالى – ترتيباً فقهياً غالباً على الكتب والأبواب، وبدأ الكتابَ بمقدمة قيمة تتضمَّن (٢٤) باباً عن اتّباع سنة رسول الله ﷺ، وساق فيه الأحاديثَ الدالة على حجية السنة، ووجوب اتِّباعها والعمل بها. ثم أبواب الإيمان والقدر وفضائل الصحابة... كما اهتمَّ في هذا الكتاب بوضع تراجم دقيقة للأبواب تعبِّر عن رأيه، و لم يهتمّ بالجمع بين الأحاديث المختلفة، إنما كان يذكر من الأحاديث ما يستدلّ به على ما اختاره من أحكام الفقه، كما أنه لم يشترط في كتابه الصحة، وإنما أخرج فيه الصحيحَ والضعيف، بل والمنكر والموضوع، وهي قليلة.

ولهذا الكتاب تُوجَد مخطوطات كثيرة في مختلف مكتبات العالَم التي تعنى بالمخطوطات الإسلامية، واختار منها الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب ثلاثَ مخطوطات تالية:

- النسخة الأولى بخطِّ المؤرِّخ المحدِّث الحافظ محمد بن محمود بن النَّجَّار (ت٦٤٣هـ)، التي وجدها الشيخ في مكتبة مراد مُلاَّ بتركيا، رقمها (٤٠٠)، ونُسِخت في سنة ٦٢٤هـ.

---

[1] يعني: الدكتور أحمد نور سيف، أحد تلامذة الشيخ الأعظمي في مرحلة الدراسات العليا.

[2] محمود سعيد محمد ممدوح، الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر، ص٢٦٢.

- والنسخة الثانية في مكتبة الفاتح بتركيا، رقمها (٧٦٤)، وقد تَمَّ نسخها سنة ٦٢٣هـ.
- والنسخة الثالثة وجدها في مكتبة جار الله في المكتبة السليمانية باستانبول، رقمها (٢٩٠)، وتَمَّ نسخها في سنة ٦٠١هـ.

أما النسخة التي اعتمد عليها الشيخ في التحقيق فهي النسخة الثالثة الأخيرة، والتي اختارها لِما تحويه من المميّزات الكثيرة، من أهمّها سماعات وتوقيعات كبار المحدِّثين أمثال: عَلَم الدين البِرْزالي (ت٧٣٩هـ)، وجمال الدين أبي الحاج يوسف بن عبد الرحمن الْمِزِّي (ت٧٤٢هـ)، وشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وبرهان الدين الحلبي سِبْط ابن العَجَمي (ت٨٤١هـ)، وبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقاعي (ت٨٨٥هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وغيرهم.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

قام الشيخ الأعظمي بخدمة فريدة بتحقيقه لهذه المخطوطة، ويظهر عمله فيها من خلال النقاط التالية:

- قدَّم للكتاب مقدمةً علميةً قيمةً تتضمَّن (٣٣) صفحةً، ترجم فيها للإمام ابن ماجه ترجمةً وافيةً، ثم قام بتقييم كتابه "السُّنَن"، وترجم لرواته باختصار، ثم بيَّن الاختلافَ في نُسَخ السُّنَن، والاختلافَ في تعداد كتبها، والاختلافَ في ترتيب بعض أبوابها، والاختلافَ في وجود بعض الحديث وعدمه في مختلف نُسَخها. ثم ذكر نُسَخَ السُّنَن المخطوطة، ووصف النسخةَ التي اعتمد عليها في التحقيق، وأثبت صحةَ نسبتها إلى صاحبها. ثم ذكر ما تشتمل عليه هذه النسخة من القراءات والسماعات. وساق إسنادَ هذه النسخة وترجم لرواتها، كما ذكر ميزات هذه النسخة التي تفرَّدت بها. ثم وضَّح المنهجَ الذي اتَّبعه في تحقيق هذا الكتاب[1].
- خرَّج الأحاديثَ لبيان مَن رواها من المحدِّثين الآخرين، ولم يبيِّن درجتَها من حيث الصحة والحسن والضعف.
- شكَّل أحاديثَ الكتاب، أخذاً من طبعة الأستاذ فؤاد عبد الباقي لسنن ابن ماجه.

[1] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص١٥، ٤٨.

- علَّق على الأحاديث مستفيداً من "كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه" للشيخ محمد بن عبد الهادي التَّتَوي أبي الحسن نور الدين السِّنْدي (ت١١٣٨هـ)، و"مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه" للإمام شهاب الدين البوصيري (ت٨٣٩هـ).
- عدَّل بعضَ التعديلات في كتابة الرموز في الإسناد، مراعاةً للطلاب الذين لم يتعوَّدوا على قراءة كتب الرواية التي تُختصَر فيها ألفاظُ الأداء والتحمُّل مثل "حدَّثنا"، و"أخبرنا" وما شاكل ذلك في الكتابة، فكتب الشيخُ تلك الصِّيَغَ بكاملها.
- قام بعمل الفهرسة اللاَّزمة لهذا الكتاب مستخدماً في ذلك كلِّه الحاسوبَ، تيسيراً وتسهيلاً للبحث، ولسرعة إنجازه.

طبع الشيخ الأعظمي هذا الكتابَ على نفقته الخاصة، في شركة الطباعة العربية السعودية، في عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ثم أصدر له الطبعة الثانية في عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ويقع الكتاب في أربع مجلَّدات، من الحجم الكبير.

٤ – العِلَل للإمام علي بن الْمَدِيْني.

هو كتاب لفرد زمانه الإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَّعْدي المعروف بابن المديني (ت٢٣٤هـ)، الذي كان شيخَ الإمام البخاري، وعالِمَ الحديث في زمانه، وأعلَمَ أهل عصره بعِلَل الحديث إطلاقاً، وقد بلغ في علم علل الحديث واختلافه شأواً كبيراً، ووصل درجةً لم يصلها غيره.

ألَّف الإمام ابن المديني هذا الكتابَ الذي يُعَدّ من أجلِّ كتب العِلَل على صِغَره، إذ أنه ملخَّصٌ وافٍ فيه ما قلَّ ودلَّ، كثيرُ النفع والفائدة، غزيرُ المادة، وهو نموذج من كتب العِلَل المؤلَّفة على نسق المسائل المتفرِّقة، والأجوبة غير المرتّبة، ينقل فجأةً من موضوع إلى موضوع، ثم يُجيب عن مسألته إجابةً شافيةً تُغني عن المزيد فيها[1].

تناول المؤلِّف الإمام في هذا الكتاب العِلَلَ في أربعة أقسام: تكلَّم في أولها عن مقدّمات عامة في العلل وعلم الرجال، بيَّن فيها طبقات الرواة في مختلف الأمصار مع ذكر أوّل من صنَّف في الحديث فيها. وقام في القسم الثاني بعملية استقصاء للرواية عن بعض الرواة، كما ذكر فيه مسارات الرواية في البلدان، وهو يتابع الروايةَ عن شخص واحد فيذكر مَن سمع منه

[1] انظر: إبراهيم محمد علي، الإمام الحافظ علي ابن المديني شيخ البخاري وعالم الحديث في زمانه، ص١١٣.

ومَن لم يسمع. وفي القسم الثالث ذكر مجموعةً من الأحاديث، وبيَّن علةَ كلٍّ واحد منها. أما القسم الرابع فقد تعرَّض فيه لعدد من الرجال من حيث العدالة والضعف، وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها، كما أنَّه تصدَّى فيه لبيان لكثير من الوفيات والكُنَى.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

وكان هذا الكتاب مع أهميته القصوى وقيمته العلمية الكبيرة، ظلَّ مخطوطاً لقرون طوال، وكانت له نسخة فريدة في مكتبة سلطان أحمد الثالث بإستنبول في تركيا، والتي حصل عليها الشيخ مصطفى الأعظمي، وتناولها بالتحقيق والتعليق عليها، ويتلخَّص عمله في خدمة هذا الكتاب فيما يأتي:

- أثبت أولاً صحةَ نسبة المخطوطة إلى المؤلِّف، وذلك بدراسة إسنادها إلى المؤلِّف.
- قام بتحقيق نصِّ الكتاب، وقد عانَى في ذلك مشاقّاً كثيرةً؛ وذلك بسبب عدم وجود نسخة أخرى له تُعينه في المقابلة معها، كما ذكر ذلك في مقدمة تحقيقه للكتاب ما نصُّه: "بما أنه لا تُعرَف للكتاب نسخة أخرى، وكانت النسخة – وهي الوحيدة – سقيمةً إلى حدٍّ كبيرٍ، خاليةً عن الإعجام أحياناً؛ لذلك عملُ تحقيق نصِّ الكتاب – وهو الهدف الأساسي من تحقيق المخطوطات – لم يكن سهلاً ميسَّراً، ولكي أطمئنّ على صِحَّة النَّصِّ؛ قمتُ بمراجعة النصوص في مظانِّها من كتب الحديث والتفسير والتراجم وغير ذلك"[1]، وهكذا تمكَّن الشيخُ من إرجاع النصوص – التي استدلَّ بها المؤلِّف الإمام – إلى مصادرها، وكذلك تمكَّن بملء بعض البياض الموجود في أصل النسخة.
- خرَّج الأحاديثَ الواردة في الكتاب، وهو كذلك كان عملاً شاقّاً على الشيخ؛ إذ يكتفي المؤلِّفُ كثيراً ما بذكر طرف الحديث فقط أو جزء منه. ولم يبيِّن الشيخُ درجةَ الأحاديث من حيث الصِّحّة والحسن والضعف، وعذرُه في ذلك – كما ذكره في مقدمته للكتاب – أنَّ هذه المهمة قد قام المؤلِّفُ ابن المديني نفسُه، إذ هو إمام أئمة الجرح والتعديل، فكفى قراء الكتاب مؤنة الكلام.

[1] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "العلل" لعلي بن المديني، ص١٩، ٢٠.

- أكَّد في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب أنه انتشر برواية القاضي أبي الحسن محمد بن أحمد ابن البراء بن المبارك العبدى البغدادي (ت٢٩١هـ)، الذي كان من ثقات الرواة[١]، ثم روى عنه الأئمة الحفاظ أمثال: ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، وعثمان بن أحمد الدَّقَّاق (ت٣٤٤هـ)، ومحدِّث بغداد أبي محمد دَعْلَج بن أحمد السجزي (ت٣٥١هـ)، وأبي محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائيني (ت٤١٤هـ)[٢].

هذه بعض أبرز ملامح تحقيق الشيخ الأعظمي لهذا الكتاب. وقد طُبع الكتاب في المكتب الإسلامي في بيروت عام ١٩٨٠م، وهو يقع في (١٣٩) صفحة.

٥ – كتاب التمييز: للإمام أبي الحسن مسلم بن الْحَجَّاج بن مسلم القُشَيْرِيّ النَّيْسابوري (ت٢٦١هـ):

يُعتبَر هذا الكتاب فريداً في بابه وقيّماً في موضوعه، وهو يوضِّح منهجَ المحدِّثين في نقد الأحاديث، ويبيِّن عُمْقَ نظرهم، وشمولها جوانبَ البحث النقدي في الأحاديث، وأنهم شملوا بالدرس والبحث كل احتمالات القوة والضعف، والعوامل المؤثّرة فيهما سنداً ومتناً، وأعطوا كلَّ حال حكمه المناسب له، فجاء عملهم موفياً بالغرض المطلوب، وهو تمييز المقبول من المردود على غاية من الدقة المنهجية، والبحث العلمي، مما دفع بالباحثين الأجانب إلى الاعتراف بدقة المحدِّثين، وحُسْن صنيعهم، ووضوح قواعدهم، وسبقهم لجميع الأمم السابقة في النقل والرواية بالإسناد، والتحرِّي في معرفة رجاله ودرجاتهم من العدالة والضبط[٣].

فكان هذا الكتاب – وما زال – رداً على القائلين بتعذُّر الحكم على صحة الأحاديث وضعفها، وإخماداً للمتقوِّلين بأنَّ حكم المحدِّثين على الأحاديث لا يخضع لمنهج علمي، وإسكاتاً للناعقين بأن أحكام المحدِّثين وأقوالهم على الأحاديث ورواتها مضطربة.

ولكن للأسف... فقد ضاع من هذا الكتاب القيّم الفذّ أكثَرُه، وما وصلنا فهو عبارة عن الجزء الأول منه فقط، والذي كان محفوظاً في المكتبة الظاهرية بدمشق، وقد ضاعت من المخطوطةِ الأصليةِ الورقةُ الأولى، وأوراقٌ من الأخير لا يُعلَم قدرُها، إلاَّ أنَّ المتبقّي منه كبير كما يبدو من نقل العلماء.

---

[١] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦٥٩.

[٢] انظر: علي بن المديني، العلل، ص ١٩، ٢٣.

[٣] محمد صبحي حسن حلاّق، في مقدمته لتحقيق كتاب "الأول من كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج القشري"، ص٤.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

أما عمل الشيخ الأعظمي في تحقيق هذه المخطوطة فهو كما يلي:

- حقَّق أولاً اسم المخطوطة، وبما أنَّ الورقة الأولى منها ضائعة، فكان من الصعب العثور على اسم المخطوطة الذي سَمَّى به صاحبُها الإمام مسلم رحمه الله تعالى، كما لا تُوجَد على هذه النسخة قراءاتٌ أو سماعاتٌ تدلّ على اسمها، لذا سَمّاها الشيخُ "التمييز"، واعتمد في تسميته بذلك على الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى، الذي أوّلُ مَن تحقَّق مِن اسم هذه النسخة، فذكرها في فهرسته لمخطوطات دار الكتب الظاهرية[1]، كما تتأكَّد صحة هذا العنوان بمقارنة ما نقل عن هذا الكتاب عديد من العلماء الأجلاء في كتبهم، كالحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) في "التقييد والإيضاح"، والحافظ الْمِزِّي (ت٧٤٢هـ) في "تهذيب الكمال"، والحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في "شرح علل الترمذي، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في "فتح الباري".
- ثم أثبت صحةَ نسبة المخطوطة إلى صاحبه الإمام مسلم رحمه الله تعالى، وذكر أنَّ أبا حاتم مَكِّي بن عَبْدان بن محمد بن بكر النيسابوري (ت٣٢٥هـ) روى هذه النسخةَ عن الإمام مسلم، كما روى عنه غيرها من كتب أخرى، ثم جزم المؤلِّف في قوله بصحة نسبة الكتاب إلى المؤلف بما تبيَّن له بمقارنة أسلوب مسلمٍ في صحيحه مع أسلوبه في كتاب "التمييز" هذا.
- ثم قام بتحقيق نصِّ الكتاب، وبما أنَّ له نسخة فريدة وعتيقة جداً، فلم يكن تحقيقُ النصِّ سهلاً ميسَّراً عليه؛ لذلك اضطُرَّ – المحقِّق – إلى مراجعة نصوص هذه النسخة في مظانِّها من كتب الحديث والرجال والتراجم، حتى تمكَّن من إرجاع أكثر النصوص إلى مصادرها[2].

---

[1] انظر: محمد ناصر الدين الألباني، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث، ص٥٤٦.

[2] انظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، كتاب التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ص١٥٩، ١٦٢.

طُبع هذا الكتاب لأول مرةٍ ضِمن مطبوعات جامعة الرياض في عام ١٣٩٥هـ، وصدَّره الشيخ بمقدمة طويلة في النقد عند المحدِّثين. ثم طُبع عن مكتبة الكوثر بالرياض في عام ١٤١٠هـ، وهي تشتمل على (٢٣٤) صفحةً، ومن مزايا هذه الطبعة أنها مصحَّحة ومعدَّلة.

٦ – مغازي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لعُرْوَة بن الزُّبَير برواية أبي الأسود عنه:

"الْمَغَازي" جمعُ "مَغْزَى"، وهو موضع الغَزْو، ويمكن أن يكون مصدراً من "غَزَا يَغْزُوْ"، فيُقال: غزا، يغزو، غزواً، ومغزىً، ومغزاةً، وهو غازٍ. والغزوُ: السَّيْرُ إلى قتال العدوّ، ويأتي أيضاً بمعنى: القصد[١].

ولا يكون إطلاق "كتب المغازي" إلا على مغازي رسول الله ﷺ وحروبه، التي كانت محطَّ عناية المسلمين منذ الصدر الأول، وظهرت هذه العنايةُ واضحةً عند الصحابة وأبناء الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وهم يسألون آبائهم عن مشاهدهم مع رسول الله ﷺ، وذكرياتهم عنها؛ لأن هؤلاء الأبناء يعتزّون بسابقة آبائهم أو بمواقفهم المشرفة إلى جانب النبيّ ﷺ. فعبدُ الله بن الزُّبَير كان يسأل أباه الزُّبير بن العَوَّام وهو يمدّ يدَه إلى جراحة كانت في صدره عن أسبابها وقصتها ومواقفه مع رسول الله ﷺ.

وهكذا كان للتابعي الجليل عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام (ت٩٤هـ) اهتمام كبير بمغازي رسول الله ﷺ، حتى أنه ألَّف فيها كتاباً أشار إليه غيرُ واحدٍ من المؤرِّخين والمؤلِّفين المسلمين في كتبهم إلى أنه أول من ألَّف في ذلك، ومنهم أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي المدني (ت٢٠٧هـ)، الذي قال: "كان عروة فقيهاً عالِماً، حافظاً ثَبْتاً، حُجّةً، عالِماً بالسِّيَر، وهو أول من صنَّف المغازي"[٢].

وذكر ابن النديم (ت٤٣٨هـ) في "الفهرست" وهو يتحدَّث عن أبي حسان الذي روى كتابَ المغازي عن عروة بن الزبير، فقال في ترجمته: "وله في الكتب: كتاب مغازي عروة بن الزبير"[٣].

---

[١] انظر: فاروق حمادة، مصادر السيرة النبوية، ص٨٣. وقال الأزهري: "والمغزى، والمغزاة، والمغازي: مواضع الغزو، وقد تكون الغزو نفسه، وتكون المغازي: مناقبهم وغزواتهم. والغزوة: المرة الواحدة من الغزو. (انظر: فاروق حمادة، مصادر السيرة النبوية، ص٨٣).

[٢] ابن كثير، البداية والنهاية، ج٩، ص١٢٤.

[٣] ابن النديم، الفهرست، ص١٢٣.

وذكر الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) في ترجمة أبي الأسود الذي روى كتابَ المغازي عن عروة بن الزبير، فقال: "نزل أبو الأسود مصرَ، وحدَّث بها بكتاب المغازي لعروة بن الزبير عنه"[١].

كما ذكر ابن خَلِّكان (ت٦٨١هـ) في ترجمته لعروة أنه أوّلُ من ألَّف في السيرة[٢]، وكذلك حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) في "كشف الظنون"[٣].

وهكذا أطبق المؤرِّخون والمؤلِّفون من القرن الثاني حتى الآن على أنَّ عروة بن الزبير ألَّف كتاباً في المغازي، كما أنَّ كثرة النقول عنه عند محمد بن إسحاق (ت١٥١هـ) ثم عند الواقدي تدلّ دلالةً قاطعةً على أنَّ عروة أول من دوَّن في المغازي، وبذلك يُعتبَر كتابُ عروة بن الزبير هذا، أولَ كتابٍ دُوِّن في السيرة النبوية على الإطلاق، فهو يشتمل على أجزاء من أقدم ما كُتب في سيرة رسول الله ﷺ، وقد ظلَّت الكتب تحفل بنقول عنه منذ بدأ تدوين سيرة النبي ﷺ دون أن يكون لدى مؤلِّفيها نصٌّ كاملٌ أو متكامل لرواية عروة بن الزبير للسيرة النبوية.

وقد روى عن عروة بن الزبير هذا الكتابَ عددٌ من تلامذته، منهم: أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن القرشي الأسدي المدني الشهير بيتيم عروة (ت١٣٠هـ)، ثم روى عنه عدد من المحدِّثين، منهم: أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عُقْبَة الحضرمي المصري (ت١٧٤هـ).

ولكن أصل الكتاب الذي وضعه عروة بن الزبير ﷺ لم يُعرَف عنه شيءٌ إلى يومنا هذا، ولعلَّ عداده من المفقودات، الأمرُ الذي حدا الشيخَ مصطفى الأعظمي إلى استخراج المغازي لعروة بن الزبير من بطون الأسفار، برواية عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير، وقد جمع الشيخ تلك الروايات فحقَّقها، وبذل في ذلك مُهجَه، وصرف جهدَه، حتى ظهر هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م).

ومن الفوائد الكبرى التي حقَّقها نشرُ هذا الكتاب: تصحيحُ الأخطاء التاريخية لدى الباحثين عن حركة التأليف عند المسلمين، وخاصةً فيما يتعلَّق بالسيرة النبوية، فلأنّ إلى ما قبل

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٢٩.

[٢] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص٥٨٦.

[٣] حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٧٤٧.

فترةٍ وجيزةٍ لم تكن في أيدينا إلا عدة أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عُقْبَة (ت١٤١هـ)، وسيرة ابن إسحاق (ت١٥١هـ) بتهذيب ابن هشام (ت٢١٨هـ)، وجزء من المغازي للواقدي (ت٢٠٧هـ).

وهذا الكتاب يزيدنا في علمنا عن المؤلَّفات القديمة في السيرة النبوية العاطرة، كما أنه يكشف النقابَ عن صلة مغازي موسى بن عقبة بهذا الكتاب، والتي ادَّعى المستشرق "شاخت" أنَّ أحاديثها كلها وُضعت في القرن الثاني في العصر العباسي، بل وُضع بعضها بعد وفاة موسى بن عقبة، ثم أُلحقت بكتابه!!. فكتابُ المغازي لعروة بن الزبير تُعتبَر نسخةً من مغازي موسى بن عقبة، أو رواية أخرى عنه، وبذلك يقبر ادِّعاء وضع مواد مغازي موسى بن عقبة في العصر العباسي؛ لأنه ربما أُلِّف هذا الكتابَ قبل مجيء العباسيين بنصف قرنٍ من الزمان[1].

عمله في جمع مغازي عروة وتحقيق نصوصها في هذا الكتاب:

وخلال ما سنذكره فيما يلي، يتّضح لنا عملُ الشيخ الأعظمي في جمع نصوص هذا الكتاب من بطون كتب السيرة، ثم في تحقيق نصوصها:

١) كتب الشيخُ مقدمةً طويلةً لهذا الكتاب، تحتوي على (٩٠) صفحة تقريباً، تحدَّث فيها عن نشأة الكتابة في السيرة النبوية، وعن دور الصحابة ﷺ في تسجيل وقائع السِّيرة، وعن دور التابعين في التأليف في السيرة. ثم تحدَّث عن دور عروة بن الزبير الرِّيادي في التأليف في السيرة و المغازي، ثم ترجم له ولأسرته. ثم تكلَّم عن كتاب المغازي ورواته، ثم عن رواية أبي الأسود عنه. ثم عرَّف المنهجَ المتّبع في استخراج وجمع مغازي عروة. ثم بيَّن القيمةَ العلميةَ لكتاب المغازي لعروة، ثم ذكر محتوياته. ثم تكلَّم عما أثاره بعض المستشرقين حول تأليف الكتب في السيرة النبوية، وناقشهم مناقشةً علميةً جادةً في ذلك.

٢) استخرج مغازي عروة بن الزبير ﷺ بجمع رواية عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة، من مصادر متنوّعة، وفي طريقة استخراجها وجمعها يقول الشيخ في مقدمته: "وحرصتُ في بادئ الأمر أن أجمع الروايات بهذا الإسناد فقط، ويمكن القول أنَّ سبعين بالمئة من مواد هذا الكتاب مستقاة ومروية بهذا الإسناد وحده. ثم وجدتُ عدداً من

[1] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٨، ٩.

الغزوات رواها عروة، وكذلك ذكرها موسى بن عقبة، ثم جمع بين روايتهما مَن جاء بعدهما. أو ذكر رواية موسى بن عقبة ثم أشار إلى أنَّ أبا الأسود رواه بمعنى ما ذكر موسى بن عقبة. الأمرُ الذي يدلُّ على وجود قصة مماثلة عند عروة بن الزبير. وفي هذه الحالة اضطُررتُ إلى الاستعانة برواية موسى بن عقبة مع الإشارة إلى رواية عروة حسبما فَعَله المصدر الذي نقلتُ منه المعلومات. وهناك نقولٌ قليلةٌ جداً عن غير رواية ابن لهيعة، مثلاً رواية اللَّيْث بن سعد المصري (ت١٧٥هـ) أو مصعب بن ثابت الزُّبَيري (ت١٥٧هـ)، عن أبي الأسود، وعلى كلٍّ هذا لا غبارَ عليه؛ لأنها من مرويات أبي الأسود عن عروة"[١].

٣) أضاف في أماكن قليلة جداً بين المعكوفتين جُمُلاً أو فقرةً من كتاب آخر، أو من رواية أخرى؛ وذلك لربط الحوادث وسدِّ النقص.

٤) وضع العناوينَ على جميع موضوعات الكتاب بين المعكوفتين.

٥) علَّق على ما يحتاج إليه الأمر من التعليق.

٦) ذكر في هوامش الكتاب بعضَ المراجع التي تتحدَّث عن الموضوع، وفي ذِكْر المراجع قدَّم أقدمَها بغضِّ النظر عن مَنْزلة المؤلِّف، لذلك نجد في الهوامش أنه كثيراً ما يقدِّم الواقديَّ، ويؤخِّر البخاريَّ، وإلا فالبخاريُّ على رأس القائمة لإمامته ومنْزلته في الحديث النبوي[٢].

طبع هذا الكتابَ مكتبُ التربية العربي لدول الخليج بالرياض، عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م، وهو يقع في (٢٦٤) صفحة. كما صدرت له طبعة مترجَمة باللغة الأردوية من إدارة الثقافة الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد بباكستان في عام ١٩٨٧م. وكذلك قد تمت ترجمته بالإنكليزية لكنها لم تُطبَع بعد.

وهذا ما ذكرته في هذا المطلب من نفائس كتب الحديث ونوادرها، فإنها رأت نورَ الطباعة لأول مرة حين قام الشيخ الأعظمي بتحقيقها ونشرها، وبذلك فإنه قد أسدى خدمةً عظيمةً للحديث النبوي، والتي تُلهِج ألسنةَ الباحثين وطلبة العلم بالدعاء والشكر له مدى الدهر.

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٦٤، ٦٥.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٦٥.

المطلب الثالث: جهوده في تطويع الحاسوب الآلي لخدمة الحديث النبوي:

إنَّ الحديث النبوي أوحَدُ العلومِ الشرعية، الذي لقي من العناية والاهتمام به من علماء الأمة في كل عصر من العصور ما لم يلق مثله أيُّ علمٍ من تلك العلوم حتى قيل إنه علمٌ "نَضِجَ واحترق". لقد بدأ الاهتمام به مِن السَّلَف من حفظِه في الصُّحُف والأوراق. ثم مَرَّ بتزيينه بالنقط والتشكيل، وما تبع ذلك من مراحل استجدَّت فيها تقنياتٌ استدعت أن تُسَخَّر لخدمة هذا النور والهدى والحكمة، إلى أنْ جاء عصر الطباعة؛ حيث كانت ثورة تقنية في نشر العلم النبوي وتيسير الحصول على مصادره، ثم ما تلا ذلك من الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة – مقروءة ومسموعة ومرئية – في إيصال هذا الخير ونشره. ولم يزل يتواصل الاهتمام بهذا العلم المبارك، مع تقدُّم الوسائل والتقنيات، وهو ينال من ذلك النصيبَ الأوفر.

وهذ العصر الذي نعيشه، لا شَكَّ أنَّ من أهمّ سِماته التطوُّرُ في مجال المعلومات، "الذي أحدثه الحاسوب الآلي؛ ليصبح مقياساً ومعياراً لتقدُّم الأُمَم، وذلك بما له من قدرة فائقة على إنجاز عمليات متعدِّدة من تخزين لكَمٍّ هائلٍ من النصوص، واسترجاعها، ومعالجتِها بطُرُق مختلفة تعجز عن مثلها القدرات البشريه. وحيث إنَّ الدِّين أهَمُّ ما لدى المسلمين في حياتهم، وأنَّ الحِفاظ عليه، ونشرَه شُغلهم الأساسي في هذا الوجود؛ كان لزاماً عليهم تطويع الحاسوب لخدمة كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيِّه، خاصةً والموسوعات المحفوظة في صدور الرجال أصبحت نادرةً أو أقلّ من النادرة"[1].

فالحاسوبُ ييسِّر سُبُلَ الوقوف على آلاف من متون الحديث، وأقوال الأئمة في حاله، وكذا الوقوف على نَقَلة الحديث النبوي، ومعرفة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم. كما يحقِّق هذا الجهازُ للباحث نتائجَ ما كان باستطاعته تحقيقها بالوسائل البحثية التقليدية؛ كالبحث في إسناد الخبر، ورواية بعض الرواة عن بعض على وجه الخصوص، والوقوف على أفراد الخبر وغرائب الروايات،كما أنه يساهم في التحقق من الروايات الموقوفة والمقطوعة مما كان الوقوفُ عليه متعسِّراً بطُرُق البحث اليدوية التقليدية، كذلك فهذه التقنية تُساهِم أيضاً في تيسير الجمع والموازنة والمقابلة للتحقق من العِلَل والاختلاف في الرواية بين راوٍ وآخر، وبين رواية وأخرى، وغير ذلك من دقائق هذا العلم ونوادره.

[1] انظر: مقدمة كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية، ص٩، ١٠.

وأوّلُ مَن فكَّر في تطويع الحاسوب الآلِي للحديث النبوي، ومَن له الريادة في تسخير هذا الجهاز لخدمته، هو الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، كما شهد بذلك العلامة المحقِّق الشيخ أحمد معبد عبد الكريم[1] حيث قال: إن الشيخ الأعظمي "كان فعلاً من السابقين إلى استخدام الحاسوب المعرب في هذا المجال، بل هو الأول حسب علمي ومعاصرتي"[2].

وقد تعرَّف الشيخ الأعظمي على هذه التقنية في السبعينات من القرن الماضي عندما كان مقيماً في بريطانية لأجل إعداد رسالة الدكتوراه في جامعة كمبردج، حيث عرف لأول مرة استعمال الحاسب الآلِي في دراسة الكتب الدينية اليهودية والمسيحية، وكان الأمر لا زال في بدايته.

ثم دُعي الشيخُ بعد نحو عشر سنوات إلى ندوة عن الإمام البخاري بمناسبة مرور اثني عشر قرناً على ولادته، والتي عُقدت بمدينة شيكاغو في الولايات المتحدة عام ١٣٩٥هـ (الموافق ١٩٧٥م)، وأُثيرت في هذه الندوةِ الدعوةُ إلى استخدام الكمبيوتر في دراسة السنة النبوية، وتكلَّم أحد المدعوين من المستشرقين عن استعماله في دراسة السُّنَّة النبوية، فشَمّ الشيخُ من كلامه رائحةَ المؤامرة على الحديث النبوي، إذ أنَّ الهدف من ذلك هو اختلاق الشبهات والأخطاء أكثر من خدمة السنة النبوية نفسها، وشعر الشيخُ بالخطر على السنة النبوية بتَلاعُب هؤلاء معها والدَّسِّ فيها عن طريق الحاسب الآلِي إذا سبقوا المسلمين في استخدامه، وانطلاقاً من الشعور بذلك الخطر، عزم الشيخ على تفريغ طاقته وتكريس جهده في استخدام هذا الجهاز ثم تطويعه لخدمة الحديث النبوي. فلَمّا انخرط الشيخ في سِلك التدريس في قسم الكتاب والسّنة في جامعة الملك سعود بالرياض في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م، كانت هذه الجامعةُ أكبرَ مشجِّعٍ له على استمراره في إنجاز هذا المشروع العلمي العظيم، وبذلك سبقت هذه

[1] هو أحمد معبد عبد الكريم سليمان حسن كُلَيْبَاتِي: (من مواليد عام ١٣٥٩هـ، الموافق١٩٣٩م): أحد علماء مصر البارزين في الحديث وعلومه. درس في جامعة الأزهر، ثم في كلية أصول الدين من جامعة القاهرة وتخرَّج فيها بشهادة الماجستير فالدكتوراه في الحديث النبوي. عمل أستاذاً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ثم في كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق فرغ جامعة الأزهر. ومن مؤلفاته: "الحافظ العراقي وأثره في السنة"، و"علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين". انظر ترجمته في "ويكي بيديا".

[2] أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٣٨.

الجامعة في مجال دراسة السنة النبوية بواسطة الحاسب الآلي لا على جامعات المملكة وحدها بل على جامعات العالم كلها، إذ قام أحد منسوبيها بهذا العمل العلمي المبتكر.

وكان مِن أولَى ثمرات هذا المشروع كتابُ "سنن ابن ماجه"، الذي استعمل فيه الشيخُ الحاسوبَ في تخريج أغلب الأحاديث الموجودة في هذا الكتاب، كما استعمله أيضاً في وضع كافة الفهارس له[١].

مشروعه في استخدام الحاسوب الآلي في الحديث النبوي:

خطَّط الشيخ الأعظمي مشروعاً لاستخدام الحاسوب الآلي في الحديث النبوي في السبعينات من القرن الماضي، وذكر عن هدفه الرئيسي في ذلك أنه "لخدمة السنة النبوية؛ وذلك عن طريق تيسير الوصول إليها، سواء أكان من قِبَل الباحثين المتخصِّصين، أو عامة المثقَّفين"[٢].

ثم تحدَّث الشيخ عن مشروعه هذا بشيء من التفصيل، في ندوة علمية عالمية عُقدت[٣] في مدينة جُدَّة في المملكة العربية السعودية عام ١٤١١هـ (الموافق ١٩٩٠م)، تحت عنوان: "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، وذكر الشيخ في تلك الندوة عن خطوته الأولى في مشروعه أنه سيجمع مخطوطاتِ الحديث ثم يقوم بالمعارضة والمقارنة بها، وقال: إنه "نظراً لِما يمكن من الاستفادة من الكتب المخزونة في الحاسب الآلي بطُرُق متعدّدة، في ترتيبها وتنسيقها على أنماط شَتّى؛ لا بُدَّ من الاعتناء بصحة النصوص المخزونة، وإلا ستكون النتائج وخيمة جداً...، ومن هنا فكّرتُ أن أقوم بهذا العمل بنفسي، ومن هنا بدأ البحث عن المخطوطات، وبما أنها تُوجَد مخطوطات كثيرة لبعض كتب السُّنّة، على سبيل الذكر: صحيح البخاري مثلاً، فقد اطّلعتُ على ما يزيد على مئة مخطوطة في استانبول وحدها، ويصعب على الفرد أن يحصل على أفلام لتلك المخطوطات من جهة، ومقارنة المطبوع بمخطوطات كثيرة من جهة أخرى، ولذلك كان لا بُدَّ من وضع خطة لانتقاء المخطوطات، والتي تتلخَّص في: أن تكون المخطوطة

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص٦، ٧.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٥٩.

[٣] من قِبَل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجُدَّة، تحت إشراف مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجُدَّة.

كاملةً قدر الإمكان، وأن تكون غيرَ ملفقةٍ، وأن تحمل سماعاتٍ وقراءاتٍ للمحدِّثين المعروفين. وبعد بحثٍ طويلٍ، وجهدٍ مُضْنٍ، وإنفاقٍ سخيٍّ تجمَّعت لدي الأفلام الكثيرة لمسند الإمام أحمد، والأصول السِّتّة، ما عدا سنن النسائي رحمه الله"[1].

ثم قام الشيخ بوصف تلك المخطوطات، ثم سرد أسماءَ ما أدخله من كتب الحديث في الحاسب الآلِي، حتى تاريخ ١٤٠٩/١١/١٩هـ (الموافق ١٩٨٩/٦/٢٣م)، وذكر منها الكتب التالية:

١) مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.
٢) صحيح الإمام البخاري رحمه الله.
٣) صحيح الإمام مسلم رحمه الله.
٤) سنن الإمام أبي داود رحمه الله.
٥) سنن الإمام الترمذي رحمه الله.
٦) سنن الإمام النسائي رحمه الله.
٧) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لابن حجر العسقلاني (النسخة المسنَدة).
٨) إتحاف السادة الْمَهَرة بزوائد المسانيد العَشَرَة: لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (المجلدات الموجودة من النسخة المسنَدة مع تكملة النقص بالنسخة المختصرة، مع بذل المحاولة لإكمال الأسانيد الناقصة).
٩) المعجم الكبير للطبراني (عشرون مجلَّداً).
١٠) موطأ الإمام مالك رحمه الله: تحت الإدخال.
١١) الجامع الصحيح لربيع بن حبيب الفَراهِيدي.
١٢) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الإنجليزية.
١٣) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة التركية.
١٤) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الماليزية.
١٥) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الفرنسية.

[1] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٠، ٢٦١.

أ – ثم ذكر ما أُدخِل من كتب الرجال مثل:

١) تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني.

٢) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر، وهو تحت الطبع.

٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للمزي: و لم يبدأ العمل بعد.

ب – وما أُدخِل من كتب اللغة مثل:

١) مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: كاملاً.

٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير الجزري: ثلاث مجلدات.

٣) القاموس المحيط: للفيروزآبادي: تحت الطبع.

ج – وما أُدخِل من كتب أخرى ذات صلة بمكتبة السُّنة مثل:

١) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثَهم أحمدُ بن حنبل في المسند: لابن عساكر الدمشقي.

٢) دراسة عن الإمام البخاري – رحمه الله – وكتابه المسنَد.

٣) الإخوة: لعلي بن المديني رحمه الله.

٤) دراسة عن الإمام أحمد – رحمه الله – وكتابه المسنَد.

٥) المعجم الجغرافي للأمكنة الواردة ذكرها في كتب السُّنّة.

٦) الخرائط التاريخية وبعض الصُّوَر القديمة والحديثة.

ثم ذكر الشيخ تخطيطَه لإدخال ما لم يُدخِله في الحاسوب الآلي من كتب الحديث، فقال: "النية متّجهة – بحول الله تعالى وقوته – إدخالُ ما تبقى من أمهات كتب السُّنّة، ثم الأجزاء الحديثية، وأمهات كتب الرجال، إلا أنَّ الكتب التالية لها الصدارة:

١) سنن الترمذي:

٢) مصنَّف ابن أبي شيبة.

٣) مسنَد زيد بن علي.

٤) تراجم كتب السُّنّة باللغات المختلفة، وعلى سبيل المثال: ترجمة صحيح البخاري باللغة الإنجليزية نصف الكتاب. وباللغة الفرنسية كاملة. وباللغة الماليزية كاملة (مختصر الصحيح). وباللغة التركية مجلَّدين. وباللغة البنغالة والهندية والأردوية

والباشتو والأذربيجانية والألمانية والأسبانية أحاديث معدودة، وكما أدخل ترجمة صحيح مسلم (مختصر) باللغة الإندونيسية"[١].

ثم تحدَّث الشيخ عن تطوُّر مشروعه في الهدف وقال: "في سنة ١٤٠٢هـ (الموافق ١٩٨٢م)، بدأنا بصناعة المعجم المفهرس لألفاظ (سنن ابن ماجه) في الولايات المتحدة، وكانت هي أول تجربتنا في هذا المجال، وقد نجحنا فيها، والحمد لله...، كما أننا نجحنا كذلك في صفِّ فهارس (سنن ابن ماجه) بواسطة الحاسب الآلي مباشرةً في سنة ١٤٠٢هـ، وذلك بالتخاطُب بين الحاسوب وبين جهاز الصفِّ، ولعلها كانت أول تجربةٍ ناجحة في البلاد العربية في هذا المجال، وعلى هذا فكلُّ ما هو مخزون لدينا من الكتب في الحاسب يمكن طبعُه في شكل الكتب على الفور بواسطة الصَّفِّ المباشر، وقد لا تحتاج إلى مراجعة البروفات، والحمد لله"...[٢]، ثم قال: "كما تمكنّا أيضاً من صناعة شجرة الأسانيد، والتي تبيِّن مدى انتشار حديث ما، مع ذكر مواضع وجودها في مختلف الكتب، كما أنه - أي الحاسوب الآلي - سيقوم بترتيب النصوص وتنسيقها حسب المشايخ، فيضع - على سبيل المثال - مروياتِ كافة أصحاب الزهري في موضع واحد، لتسهل المقارنةُ في ما بينها"[٣].

ثم بعد ذلك ألقى الشيخُ محاضرةً عامةً بكلية التربية في جامعة الملك سعود، وبيَّن فيها مسيرتَه في استخدام الحاسوب في التحقيق والتخريج، وأعلن فراغَه من إدخال وتخزين الكتب السابق ذكرها في الحاسوب، كما أعلن أيضاً في تلك المحاضرة أنه مستمرّ في العمل والتطوير والتغلُّب على الصعوبات الفنية في الحاسوب سواء في الإدخال أو الاسترجاع لِما هو مخزون، أو الفهرسة، حتى ينتهي من تحقيق وفهرسة باقي كتب المشروع التي سبق ذكرها، وطباعتها كما صنع في سنن ابن ماجه[٤].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٢، ٢٦٥.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٥.

[٣] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٦.

[٤] انظر: أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٤٥، ٣٤٦.

أمّا مميّزات هذا المشروع فقد ذكرها الشيخ بالتفصيل في خُطَّتَه له تلك، التي عرضها في تلك الندوة العالمية فقال: "ينوي هذا المشروع في الوقت الراهن بتقديم الخدمات التالية للباحثين، وهي:

١) البحث عن حديث ما عن طريق كلمة أو عِدّة كلمات، أو راوٍ أو رواة، أو البحث عن طريق الكلمات والرواة معاً.
٢) تخريج حديثٍ ما، وما ذلك إما عن طريق البحث عن الكلمات المماثلة تماماً، أو بتحويله إلى الأصل الثلاثي، وذلك في كتاب واحد، أو في كتب متعدّدة.
٣) القراءة من الكتاب حسب ترتيب المؤلِّف.
٤) البحث عن الأحاديث حسب الموضوعات في كتاب واحد، أو عدة كتب.
٥) البحث عن متابعات الحديث وشواهده.
٦) معرفة تراجم رواة الكتب الستة في "تقريب التهذيب" لابن حجر، و"تهذيب الكمال" للمِزّي، و"تعجيل المنفعة" لابن حجر.
٧) معرفة ترجمة الراوي الذي ورد ذكره في إسناد حديث ما، والوصول إليه مباشرةً.
٨) البحث في "مختار الصحاح" للرازي، و"النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي.
٩) معرفة معاني الكلمة الواردة في حديث ما، والوصول إليه مباشرةً.
١٠) معجم للأسانيد.
١١) شجرة كل حديث تبيِّن مدى انتشار الحديث، وأماكن وجوده في مختلف الكتب.
١٢) معرفة كافة مرويات راوٍ معيَّن في كتاب واحد، أو عدة كتب، مع معرفة مروياته عن شيخ معيَّن في كتاب واحد، أو عدة كتب.
١٣) البحث عن الحديث إما عن طريق اللفظ، أو عدةِ ألفاظٍ، بواسطة اللغة الإنجليزية، أو التركية، أو الماليزية.
١٤) إمكانية تغيير البنوط (Fonts) على الشَّاشة وعلى الطابع.
١٥) إمكانية تغيير الألوان.
١٦) استخراج المعلومات وتخزينها في الحاسوب الآلي في ملفٍّ خاصٍ.
١٧) الأماكن الجغرافية وتحديدها في الخريطة.
١٨) معلومات عن الْمُدُن مع الصُّوَر لها.

١٩) النظر في المخطوطات بالتسلُّل.
٢٠) الوصول إلى صُوَر المخطوطات من الحديث مباشرةً.
٢١) الفهارس المتنوعة للآراء الفقهية، والكلام في الجرح والتعديل.
٢٢) التسجيل الصوتي للأحاديث.
٢٣) المعلومات عن الكتب المخزونة.
٢٤) المعلومات عن مؤلِّفي الكتب المخزونة.

وعندما عرض الشيخ هذا المشروع لم تكن الاستفادة منه وقتئذ إلا بواسطة الحاسوب الآلي (أ.ب.م)، أو متوافق معه، ولكنه حين يكمل – المشروع – قد تسهل الاستفادة منه بواسطة جميع أنواع الحاسوب الآلِي الموجودة.

ومما يجب ذكره هنا أنَّ مخطوطات كتب الحديث التي أشار إليها الشيخ في بداية حديثه عن المشروع أنها ستُطبَع بعد تحقيقه ثم تُدخَل في الحاسوب، فلم يُحقَّق منها حتى الآن غيرُ مخطوطة كتاب "سنن ابن ماجه"، والتي طبعها الشيخ على نفقته الخاصة كما سبق أن ذكرت ذلك في المطلب السابق من هذا المبحث.

أمَّا التأخُّرُ الحاصلُ في إنجاز هذا المشروع العظيم المفيد رغم مضي عقدَين على تقديم الشيخ خُطَّتَه له، فلعلَّ ذلك لأسباب عديدة، منها أنه مشروعٌ عائليٌّ بحت ليس مدعوماً من قِبل الجهات الرسمية أو المؤسَّسات الخيرية شأن كثير من البرامج التي تَمَّ إنجازها في الفترات السابقة، وقد لَمَّح الشيخ الأعظمي إلى ذلك بنفسه في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، حيث قال: "وقبل أن أضع القلمَ، أريد أن أوضِّح نقطةً هامةً، وهي أنَّ المشروع شخصيٌّ بحتٌ، والفضل في هذا كلِّه وغيره لله أولاً وآخراً، وبعونه تَتِمّ الصالحات. ولم أتلقَّ، أو بالأحرى لم أقبل مساعدةً عينيةً من أي فرد أو جهة رسمية أو غير رسمية...، وقد اشتركتْ معي في هذا المشروع الأسرةُ بكاملها...، وقد أكرمني الله بابني المهندس عقيل محمد الأعظمي[١]، الذي هو نِعْم العون لي من بداية المشروع، لا في كتابة البرامج المختلفة فحسب؛ بل وفي تحمُّل كلِّ أعباء تشغيل الكمبيوتر بالرياض وبالولايات المتّحدة، براحته وحتى بدراسته أحياناً..."[٢].

[١] هو الدكتور محمد عقيل الأعظمي: أستاذ مساعد في قسم علوم الحاسب، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الملك سعود بالرياض.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص٩، ١٠.

وكذلك من أسباب عدم ظهور هذا المشروع حتى الآن هو – كما أشار إلى ذلك الشيخ نفسه – أنه بسبب دخول الكثيرين في هذا المجال غيره، مع وجود أشغال علمية خاصة لديه[١]، وظروف صحية، ما جعله يوقِّف هذا المشروعَ عن إنجازه. فنسأل الله تعالى أن يرزق الشيخَ الصحة والنشاط، ويمدّ في عمره حتى يقوم بإنجاز هذا المشروع العلمي العظيم الذي عاش به ومعه أكبرَ شطرٍ من عمره. فهو لا شكَّ حين يظهر سيتفرَّد بمزايا عديدة، ويتفوَّق على البرامج الموجودة المتداولة، لكونه – كما ذكر الشيخ في خطته للمشروع[٢] – يحتوي على عدد كبير من أصحّ مخطوطات كتب الحديث ورجاله، التي يتمّ إدخالها في الحاسوب بعد تحقيقها وتدقيقها من قِبل عالِم متمكِّن في علم الحديث، ومحقِّق ضليع لكتبه، وهذه ميزة عظيمة لهذا المشروع لا شَكّ، والتي يخلو منها الكثيرُ من برامج الحاسوب التي تخدم الحديثَ النبوي.

خاتمة البحث:

هذا ما وسع الباحثَ في هذا البحث المتواضع مِن أن يقوم بتعريف أحد أكابر علماء الحديث المعاصرين، وصاحبِ مؤلَّفات مميَّزة وتحقيقات قيمة، وإبداعات مفيدة في مجال دراسات الحديث النبوي، وكذلك أحدِ أبرز علماء المسلمين على قيد الحياة اليوم، الذي وقف بالمرصاد لمفتريات المستشرقين وأباطيلهم للحديث النبوي، وردّ عليهم في لغتهم وفي أسلوبهم.

ولا شكّ أنَّ تعريفَ أمثاله من العلماء الفطاحل والأعلام الشَّوامخ، والحديثَ عن مسيرتهم وجُهدهم وجهادهم، والتذكيرَ بما قاموا به من جلائل الأعمال؛ حقٌّ على الأمة لتَعرِفهم وتقتدي بهم، لا سيما طلاب العلم، والباحثون الشَّباب في مجال دراسات السنة النبوية، الذين هم في أمسّ الحاجة إلى معرفة ذلك، فهناك الكثيرون من علماء الحديث الأجلاء في هذا العصر أمثال: الشيخ نور الدين عِتْر، والشيخ محمود الطَّحَّان، والشيخ محمد عجاج الخطيب، والشيخ محمد عَوَّامة (من سورية)، والشيخ أكرم ضياء العُمَري، والشيخ سعدي الهاشمي، والشيخ موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، والأستاذ بَشّار عَوّاد معروف (من العراق)، والشيخ أحمد معبد عبد الكريم، والشيخ رفعت فوزي عبد المطلب (من مصر)، والشيخ فاروق حَمادة،

---

[١] انظر: أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٤٦.

[٢] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، ص٢٦٠.

والشيخ عبد الله التَّلِيْدي (من المغرب)، والشيخ أحمد محمد نور سيف، والشيخ عمر حسن فلاته، والشيخ خليل مُلاَّ خاطر، والشيخ حاتِم بن عارف العَوْني (من السعودية)، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ همام عبد الرحيم سعيد (من الأردن)، والشيخ محمد يونس الْجُونفُوْري، والشيخ سعيد أحمد البالَنْفُوري، والشيخ حمزة الْمَليباري، والشيخ محمد تقي العثماني، والشيخ سلمان الحسيني النَّدْوي (من القارة الهندية والباكستانية)، وغيرهم الكثيرون الذين هم على قيد الحياة، ولهم مساهمات علمية مميَّزة في خدمة الحديث النبوي تحقيقاً وتأليفاً، تدريساً وإفادةً.

فيجب أن تُعرَّف لطلاب العلم والباحثين الشَّباب سِيَرُهم النَّيِّرة، وأعمالُهم الجليلة، ومشاريعُهم العلمية، التي تتميَّز بالأصالة والمنهجية، والدِّقَّةِ والتحقيق؛ والأمانةِ والإخلاص، وذلك أولاً للاعتراف بما لهم علينا من الفضل، وثانياً للاقتداء بهم في جدّهم واجتهادهم في طلب العلم والمثابرة فيه والمصابرة عليه، وثالثاً للاتِّباع لمناهجهم الرصينة في أعمالهم العلمية الْمُمَيَّزة تلك.

فيحسن لكلِّ من يتصدَّى لتراجم أولئك العلماء الأعلام أن يذكر من أحوالهم ما ينشِّط لطلاب العلم في طلبهم، أو ما يدلّ على مأثرة من المآثر تدلّ على عظم الهمَّة، وكبر النفس.

نتائج البحث:

وقد توصَّل الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلى نتائج تالية:

- أنَّ الشيخ محمد مصطفى الأعظمي أحد أشهر علماء الحديث في العصر الحاضر، وُلد في الهند في بلدة "أعظم كَرَه" ونشأ وترعرع فيها، ودرس العلومَ الشرعية في "دار العلوم ديوبند" الشهيرة على كبار أساتذتها. ثم درس في جامعة الأزهر. ثم نال شهادة الدكتوراه في الحديث من جامعة كمبردج في بريطانية. ثم عمل أستاذاً في بعض الجامعات السعودية، وكذلك أستاذاً زائراً في عديد من الجامعات الغربية.
- أنه أبرَزُ عالِمٍ مسلم معاصر، الذي تصدّى للرَّدّ على أباطيل المستشرقين للحديث النبوي في لغتهم وأسلوبهم، فكانت لكتاباته ومؤلَّفاته دور كبير في إزالة شبهات وتشكيكات المستشرقين عن أذهان المسلمين المثقّفين، وإيجادِ الثقة في نفوسهم عن الحديث النبوي كمصدر ثان للتشريع الإسلامي.

- أنه ألَّف كتباً قيمةً في الدفاع عن السُّنَّة النبوية، ومن أشهرها: "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، الذي يُعَدّ – حقّاً – عملاً أكاديمياً كبيراً، فقد تصدَّى فيه لآراء المستشرقين ومناقشتها مناقشةً علميةً، وردّ شبهاتهم، ونقد آرائهم بالأدلة القاطعة، وإسقاط الروايات الضعيفة التي اعتمدوها، والكشف في وضوح عن خطأ فهمهم لبعض الروايات العربية، مما جعل هذا الكتابَ لأن يكون في مقدمة الدراسات المعاصرة الجادَّة الجيدة في تاريخ الحديث كتابةً وتدويناً وحجَّةً.
- أنه كشف عن بعض نفائس ونوادر المخطوطات الحديثية لأول مرة، وبذل جهداً مضنياً في تحقيقها، لا سيما مخطوطة كتاب "صحيح ابن خزيمة"، الذي تطلَّع إليه الكثيرون من المعنيين بالسنة النبوية. الأمرُ الذي يدلّ على تضلُّعه في علم الحديث حتى أخرج بتحقيقه أعمالاً علميةً كبيرةً، أضاف بها إلى المكتبة الحديثية المعاصرة.
- أنه أوّلُ من فكَّر في تطويع الحاسوب الآلي لخدمة الحديث النبوي، وخطَّط مشروعَه "الكمبيوتر واستعماله في خدمة السنة النبوية"، وصرف كلَّ اهتمامه إلى إنجازه، ولا شكَّ أنَّ عمله هذا عندما يكتمل سيكون له نفعٌ عظيمٌ يتمثَّل في إيجاد الموسوعة الحديثية.

هذه أهَمُّ النتائج التي توصّلتُ إليها من خلال هذا البحث المتواضع، وختاماً أسأل الله تعالى: أن يوفِّقنا جميعاً لخدمة سُنّة نبيِّه المصطفى عليه أفضَلُ الصَّلوات وأتَمُّ التسليم، ويرزقنا نعمةَ الإخلاص، ويكتب القبولَ عنده لكل ما نقوم به في ذلك من جهود وخدمات في هذا المجال المبارك.

أهمّ مراجع البحث:

١) **الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر:** للدكتور محمود سعيد محمد ممدوح. دار البصائر – القاهرة. ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢) **استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية:** المعهدالإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية – جدة. ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣) **الأعلام:** لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين – بيروت. ط١٢. ١٩٩٧م.

٤) **أكابر علماء ديوبند:** للشيخ محمد أكبر شاه البخاري. إدارة إسلاميات – كراتشي. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٥) **الإمام الحافظ علي ابن المديني شيخ البخاري وعالم الحديث في زمانه**: للشيخ إبراهيم محمد علي. دار القلم – دمشق. ط١. ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٦) **البداية والنهاية**: للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. تحقيق: عبد الرحمن اللادقي ومحمد غازي بيضون. دار المعرفة – بيروت. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٧) **تحفة الأحودي شرح سنن الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن المباركفوري. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٨) **تحقيق النصوص ونشرها**. للأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي – القاهرة. ط٧. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٩) **تدوين الحديث**: للشيخ مناظر أحسن الكيلاني. تعريب: الدكتور عبد الرزاق إسكندر. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط١. ٢٠٠٤م.

١٠) **تذكرة الحفاظ**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار المعارف النظامية – حيدرآباد. ط١. ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.

١١) **التوقيف على مهمات التعاريف**: للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي. تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان. عالم الكتب – القاهرة. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٢) **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عسيى بن سورة الترمذي. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٣) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان، ط١. مكتبة المعارف – الرياض. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٤) **جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة**: للدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإرشاد – الجامعة السلفية – بنارس. ط٢. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥) **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٦) **دراسة الكتب المقدَّسة في ضوء المعارف الحديثة**: لموريس بوكاي. مكتبة مدبولي الكبير. ط١. ١٩٩٦م.

١٧) **سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه**. تحقيق: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض. ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٨) **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط وآخرين. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠١هـ.

١٩) **شاخت والسنة النبوية:** للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. (وهو بحث مقدَّم في مؤتمر "مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية" الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في عام ١٩٨٥م).

٢٠) **صحيح ابن خزيمة:** للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتبة الأعظمي – الرياض. ط٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢١) **صحيح ابن خزيمة:** للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٢) **علماء ديوبند وعلم الحديث (بالأردوية):** للشيخ حبيب الرحمن القاسمي. مكتب الاحتفال المئوي على تأسيس دار العلوم، دار العلوم ديوبند – ديوبند. ط١. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٣) **الكامل في ضعفاء الرجال:** للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٤) **كتاب العلل:** للإمام أبي الحسن علي بن عبد الله السعدي المعروف بابن المديني. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢، ١٩٨٠م.

٢٥) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:** للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير والدكتور محمد بن عبد الله آل فهيد. مكتبة دار المنهاج – الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ.

٢٦) **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب مخطوطات الحديث:** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني تحقيق: الشيخ مشهور حسن آل سلمان. مكتبة المعارف – الرياض. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٧) **الفهرست:** لابن النديم أبي الفرج محمد بن إسحاق البغدادي. تحقيق: رضا تجد. طبعة طهران. د.ت.

٢٨) **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة:** للدكتور خادم حسين إلهى بخش. مكتبة الصديق – الطائف. ط١. ١٩٨٩م.

٢٩) **كتاب التمييز:** للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر – الرياض. ط٣. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٠) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني. طبعة إستنبول. ١٩٤١م.

٣١) **مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند:** للدكتور عبد الحليم الندوي. مطبة نوري – مدراس (الهند). ط١. ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

٣٢) **مشروع خدمة السنة**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، (وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"). المعهدالإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية – جدة. ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٣) **مغازي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لعروة بن الزبير**: جمع وتحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض. ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٤) **من أدب المحدّثين في التربية والتعليم**: للدكتور أحمد محمد نور سيف. دار البحوث للدراسات الإسلامية – دبي. ط٢. ١٤٢٨هـ/١٩٩٨م.

٣٥) **كتاب "الأول من كتاب التمييز"**: للإمام مسلم بن الحجاج القشري. تحقيق: الدكتور محمد صبحي حسن حلاق. مكتبة المعارف – الرياض. د.ت.

٣٦) كتاب **التعريفات**: لعلي بن محمد بن علي الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي – بيروت. ط٤. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٣٧) **كُتّاب النبي صلّى الله عليه وسلّم**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٣٨) **مؤرخون أعلام من لبنان**: لسعود ظاهر وآخرين. دار النضال – بيروت. ط١، ١٩٩٧م.

٣٩) **المجموع شرح المهذب**: للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي. دار الفكر – بيروت. ط١. ١٩٩٦م.

٤٠) **مصطلح التاريخ**: للدكتور أسد رستم. المكتبة العصرية – بيروت. ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤١) **المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة**: للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني. مكتب الشؤون الفنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت. ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٤٢) **مصادر السيرة النبوية**: للدكتور فاروق حمادة. دار القلم – دمشق. ط١. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٤٣) **المعجم المؤسس للمعجم المفهرس**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة – بيروت. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٤) **مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير**: تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. منشورات مكتب العربي لدول الخليج – الرياض. ط١. ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٥) **مناهج البحث وتحقيق التراث** للدكتور أكرم ضياء العمري. مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٤٦) **منهج النقد في علوم الحديث** للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط٣. ١٤١٨هـ.

٤٧) **الموسوعة العربية العالمية**: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع – الرياض. ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٨) **موسوعة علوم الحديث الشريف:** إعداد نخبة من علماء الأزهر. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤٩) **موسوعة المستشرقين:** للدكتور عبد الرحمن بديوي. دار العلم للملايين – بيروت. ط٣. ١٩٩٣م.

٥٠) **الموطأ:** للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني (برواية الإمام يحيى الليثي). تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مؤسَّسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبوظبي. ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٥١) **الموطأ:** للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني (برواية الإمام أبي مصعب الزهري المدني). تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨.

٥٢) **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر:** للدكتور يوسف المرعشلي. دار المعرفة – بيروت. ط١. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥٣) **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (المطبوع حديثاً باسم "الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام"):** للشيخ عبد الحي الحسني. دار ابن حزم – بيروت. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥٤) **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية:** للدكتور الأمين الصادق الأمين. مكتبة الرشد – الرياض. ط١. ١٤١٨هـ.

٥٥) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر – بيروت. ط٥. ٢٠٠٩م.

٥٦) Azami، M.M.، ***On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence***، (Toronto، ١٩٨٥).

٥٧) Schacht، J.، **A Re-evaluation of Islamic Tradition**، (*JRAS*، ١٩٤٩).